LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- مستقبل حلف شمال الأطلسي
  على ضوء التحولات الأمنية الكبرى
- إسرائيل ومأزق الأمن القومي والاجتماعي والسياسي
- أزمة المياه في المنطقة في القرن المقبل
- مقاربة بنيوية للسياسة الصناعية في لبنان

- **Transfert de la Technologie Marine - Enjeux et Perspectives**
- **Iran and the Middle East Peace Process: Development and Prospects**

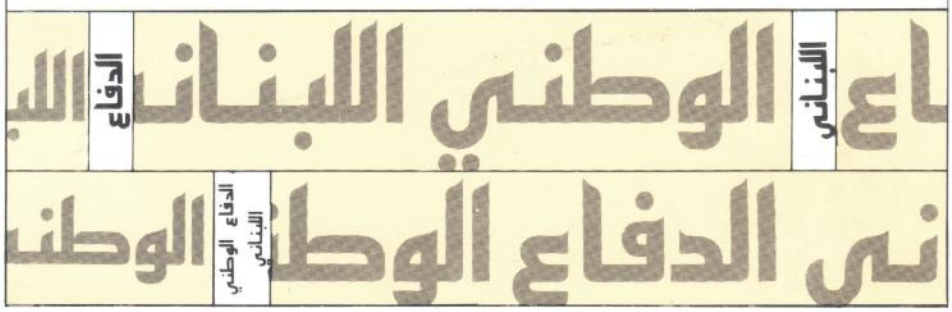

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثلاثون ـ تشرين الأول ١٩٩٩

حذارِ المفاجأة

يُجمع المؤرخون والباحثون في التاريخ العسكري على أن المفاجأة كانت منذ القدم، وما تزال، أخطر عامل لترجيح كفة النصر أو الهزيمة في أي معركة أو أي حرب. وقد احتفظت المفاجأة بأهميتها، رغم التطور المذهل في وسائل المراقبة التي أصبحت في عصر الأقمار الاصطناعية تقدم معلومات شبه آنية عن تحركات الخصوم والأعداء المحتملين.

وعندما نتحدث عن المفاجأة، لا يغرب عن بالنا الحديث عن الخداع، لأن الخداع هو من المقدمات الأساسية للمفاجأة. ولكشف خداع العدو، يلزمنا وسائل مراقبة بشرية وتكنولوجية تقدم معلوماتها إلى فريق يُحللها ويضع احتمالات النوايا ودرجة تحقيق كل احتمال.

الخداع التكتي يتطلب جرأة كبيرة ودقة في حساب الوقت وسرعة في اتخاذ القرار وليونة في متابعة التنفيذ، فيما الخداع الستراتيجي يتطلب خطّة تضليل واسعة النطاق تشمل الجوانب السياسية والإعلامية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب العسكرية بما فيها التمركز والتعبئة والحشد.

أما وقد تقاربت موازين القوى من الناحية التدميرية بين القوى المتنازعة، وذلك بإمكانية كل طرف على إلحاق تدمير كبير بالطرف الآخر، دون أن يعني ذلك كسب الحرب بل يخرج الطرفان منهزمين بشكل أو بآخر، فإن الخداع يبقى المهيمن من الناحية الستراتيجية، والبراعة تكمن في كشف نوايا العدو السياسية والعسكرية، وكذلك في وضع ستراتيجية متحركة لمواجهة هذه النوايا.

الخداع والخداع المقابل سمة النزاعات المستترة التي نشهدها في عالم اليوم، وكلها ترمي إلى تفادي عنصر المفاجأة لأنه الحاسم في أي معركة أو حرب.

العقيد الركن الياس فرحات

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثلاثون ـ تشرين الأول ١٩٩٩

مستقبل حلف شمال الأطلسي
على ضوء التحوّلات الأمنية الكبرى ..... **العميد الركن نزار عبد القادر** ٥

إسرائيل ومأزق الأمن القومي والاجتماعي والسياسي ..... **إحسان مرتضى** ٤٣

أزمة المياه في المنطقة في القرن المقبل ..... **محمد عطوي** ٦٩

مقاربة بنيوية للسياسة الصناعية في لبنان..... **د. ألبر داغر** ١١٣

الدفاع الوطني

مستقبل حلف شمال الأطلسي على ضوء التحوّلات الأمنية الكبرى

العميد الركن
نزار عبد القادر(*)

كان البلقان في الأمس كبرميل من البارود تجلس عليه أوروبا التي تتحوّل اليوم إلى مسرح للإرباكات والتعقيدات السياسية، حيث اكتشفت مجموعة من الشعوب والدول، وبعد ٥٠ سنة من الحكم الاشتراكي، الحاجة لتأكيد هوياتها الوطنية فاندفعت بحماسة نحو خوض مجموعة من الحروب الإثنيّة والمناورات العسكرية لرسم الحدود الجديدة التي تفصل في ما بينها(١).

وتتالت الثورات في البلقان، وخصوصاً داخل الاتحاد اليوغوسلافي اعتباراً من العام ١٩٨٩، حيث حاولت الشعوب باثنياتها المختلفة التعبير عن خياراتها. وكان الإعلام الغربي، وبالرغم من جهله الخصوصيات التاريخية لهذه الشعوب، قد وجهها نحو اعتماد المنهج الديموقراطي الذي يرتكز على تعدّدية الأحزاب وعلى اقتصاد السوق، مع إخضاع التطلّعات الوطنية لتوازنات إقليمية وأوروبية. وازدادت حدّة الأزمات في البلقان في ظلّ السعي الى تسريع عملية إعادة رسم الحدود، والانتقال من ظلّ الهيمنة الاشتراكية إلى الديموقراطية، مما تسبب باختلالات أمنية واسعة. وكان يمكن أن تسعى أوروبا والغرب إلى إبطاء عملية التحوّل مع التأكيد على حقوق الإنسان والحفاظ عليها، ولكن الجموح

(*) عميد ركن متقاعد، شغل وظائف عدة، منها قائد المدرسة الحربية ونائب رئيس أركان الجيش للعديد.
خريج كلية الأركان وكلية الحرب العليا في الولايات المتحدة ودراسات عليا في الاقتصاد والإدارة العامة وإدارة الأعمال من جامعة بنسلفانيا وجامعة القديس يوسف.
كاتب في جريدة «الديار» اليومية، ومؤلّف العديد من الدراسات المنشورة في السياسة الدولية والمسائل الأمنية، والستراتيجية الإسرائيلية.

في استعمال السلطة الذي لجأ إليه الحكم اليوغوسلافي الممثل بنظام ميلوسيفيتش في البوسنة وقبلها الحكم في كرواتيا، قد حال دون ذلك.

وجاءت أزمة كوسوفو لتُظهر ان الأزمة في يوغوسلافيا، والتي بدأت مع موت كيتو، وتعمّقت بفعل القصور الإداري والتدهور الاقتصادي الذي جاء نتيجة الصراع بين الجمهوريات الداخلة في الإتحاد، هي أعمق وأشدّ خطورة من كلّ التجارب الإنفصالية والحروب التي ترافقت معها، في كرواتيا والبوسنة. لقد جاءت أزمة كوسوفو لتطرح أبعاداً جديدة للصراع في البلقان، فتُلهب من جديد مشاعر الصرب الوطنية بكلّ تعقيداتها التاريخية والدينية والأمنية.

شكّلت الحرب في كوسوفو نقطة تحوّل جديدة في تاريخ الصراعات، كما شكّلت مفصلاً تاريخياً بالنسبة لأوروبا وحلف شمال الأطلسي، وقد تصبح نموذجاً جديداً لحلّ الصراعات والأزمات، عن طريق استعمال القوة العسكرية، في النظام العالمي الجديد الذي تترأسه الولايات المتحدة الأميركية بصفتها القوة العظمى الوحيدة في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانفراط عقد الاتحاد السوفياتي.

وقد خاض حلف شمال الأطلسي الحرب ضدّ نظام سلوبودان ميلوسيفيتش بالقوة والعنف اللازمين لتحقيق النصر، وذلك من خلال الانتصار على إرادة ميلوسيفيتش في المقاومة. وكان من الواضح، منذ البداية، أنه لا يمكن للحلف التراخي أو التخلّف عن تحقيق النصر المطلوب لأن الفشل لا ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة لمستقبل الأمن في أوروبا، بل أيضاً بالنسبة لمستقبل الحلف الأطلسي ودوره كمؤسسة أمنية كبرى تلعب دوراً بارزاً في تحقيق الأمن والإستقرار على ضفتي الأطلسي وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط وعبر أوروبا وصولاً إلى حدود الصين.

ويُعتبر أهم وجوه الانتصار الذي حققه الحلف أنه خرج من هذا الاختبار العسكري الكبير، والأول منذ تأسيسه، محافظاً على وحدته ومصداقيته. كما جاء هذا الانتصار ليؤكّد من جديد حرص أوروبا على المحافظة على القيم المعنوية والإنسانية بالإقتصاص من آخر نظام من أنظمة التعنّت والتعصّب الإثني.

صحيح ان الحلف قد انتصر على الظلم القائم على التنظيف العرقي، لكنه أثار أيضاً مجموعة من المسائل الأساسية حول الأمن في أوروبا والمناطق المحيطة بها، كما أثار مسألتين حساستين تتعلّقان بالعلاقات الأميركية ـ الأوروبية، وبعلاقات الحلف بالأمم المتحدة.

لقد أثبتت هذه الحرب مدى ارتباط الأمن الأوروبي بالقرار الأميركي إذ ظهر بوضوح أن أوروبا لا تملك، في غياب واشنطن، الإرادة السياسية للتدخل لإنهاء هذا الصراع الخطير داخل ما تبقى من الإتحاد اليوغوسلافي، كما أنها لا تملك القدرات العسكرية المتطوّرة، وخصوصاً الأسلحة الذكية والفعالة، لتحقيق مثل هذا الانتصار عبر استعمال القوة الجوية، والتي كانت لِتُجنّبها الدخول في حرب بريّة طويلة وخطيرة.(٢)

أمّا بالنسبة للمسألة الثانية والمتعلّقة بعلاقات الحلف بالأمم المتحدة، فقد سجّل تدخّل الحلف في كوسوفو سابقة هامة في تاريخ العلاقات الدولية منذ نشوء الأمم المتحدة، واعتماد مجلس الأمن كمؤسسة لحلّ الخلافات الدولية وإنهاء الصراعات السياسية والعسكرية. فقد قام الحلف، وبمبادرة ذاتية، وخارج إطار مجلس الأمن، بإطلاق عملية عسكرية كبرى ضد دولة مستقلّة دفاعاً عن حياة وحقوق أقلية إتنية من مواطني هذه الدولة. ويمكن اعتبار هذه السابقة توسعاً جديداً للتفسيرات والمبررات القانونية لشن حرب ضمن إطار مفهوم الحرب العادلة.

وبالرغم من التردد والتململ الذي أظهرته بعض الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وبالرغم من الرفض والإحتجاجات المتكررة لكلّ من روسيا والصين في قبول هذه المسوغات والتبريرات القانونية للتدخل العسكري الواسع ضد دولة مستقلة، فقد استطاعت قيادة الحلف، وبدعم سياسي غير محدود من قبل كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا، تنفيذ العمليّة وتحقيق النصر إنطلاقاً من التركيز على النتائج الوخيمة التي ترتّبت على فشل الأمم المتحدة في ضبط الأزمة في البوسنة وفي إيجاد الحلول الناجمة لأزمة احتلال الكويت من قبل العراق وفي تدارك النتائج السلبية الناجمة عن مسألة تطبيق قرارات مجلس الأمن تجاه العراق، وخصوصاً ما يختص منها بتدابير أسلحة الدمار الشامل.

ولكن، مع تماسك قيادة حلف شمال الأطلسي إلى حين تحقيق النصر العسكري والنتائج التي تمخّضت عنها الحرب من إذعان نظام ميلوسيفيتش لشروط الحلف وخروج القوات الصربية ودخول قوات حلف شمال الأطلسي إلى إقليم كوسوفو، أمكن تفادي هذا الإشكال الذي اتخذ شكل التململ وخصوصاً في كلّ من إيطاليا واليونان وألمانيا وشكل الرفض في الصين وروسيا، من خلال التوصّل إلى حل داخل مجلس الأمن يُعطي للأمم المتحدة دوراً أساسياً في إقامة محمية دولية في كوسوفو تسمح بعودة اللاجئين من أصل ألباني وتتيح حماية الأقلية الصربية من سكان الإقليم. وأمّنت

هذه النهاية المخرج الأخلاقي والمبرِّر الشرعي لحلف شمال الأطلسي لإطلاق هذه العملية الواسعة، لكنّها لم تسمح بعد بتحديد جميع الأسس والآليات التي يمكن للحلف الاستناد إليها لتكريس دوره المستقبلي كقوّة حافظة للسلام والأمن الدوليين داخل أوروبا أو خارجها.

لقد دخل حلف شمال الأطلسي الحرب ضدّ النظام الصربي وفي ذاكرته كلّ التعقيدات والتجارب المريرة التي خبرها في البوسنة، حين دخلت قواته حلبة الصراع كذراع عسكرية للأمم المتحدة، مع كلّ ما يترتّب على ذلك من تناقضات ما بين عقيدتين ونظامين للقيادة في استعمال القوة. فالأطلسي الذي جهّز ودرّب قواته أصلاً لمواجهة شاملة ضد حلف وارسو، يعتمد عقيدة قتالية تفترض الحشد والهجوم لتحقيق السيطرة على ميدان العمليات، فيما منهجية العمل العسكري التي تعتمدها الأمم المتحدة ترتكز على استعمال أدنى مستوى ممكن من القوة، مع تأكيد اللجوء إلى السلاح في حالات الدفاع عن النفس.

وبعد سنتين من بدء التدخل في البوسنة، أي في عام ١٩٩٥، وجدت القيادة الأطلسية نفسها في حال من التناقض الكلي مع قيادة الأمم المتحدة، خصوصاً بعدما تبيَّن لقيادات الحلف انها مرغمة على طلب موافقة الأمم المتحدة المسبقة في جميع قراراتها الميدانية.

وعندما أطلّت الأزمة في كوسوفو كان على الحلف أن يعمل منفرداً، ودون اللجوء إلى مظلّة الأمم المتحدة، لأن ظروف المعركة مختلفة، فهي لم تعد عملية مساندة للأعمال الإنسانية أو إنشاء مناطق آمنة أو الاضطلاع بمهمات فصل بين المتخاصمين لتثبيت وقف إطلاق النار، بل هي حرب واسعة يخوضها بكلّ طاقاته لإجبار ميلوسيفيتش على الخضوع لمخطط الحلف في إنهاء مشكلة التنظيف العرقي الذي اعتمده ووقف المجازر وعملية تهجير ما يزيد على مليون مواطن من أصل ألباني.

ومع الإنتصار الذي حقّقه الحلف في كوسوفو، فإن هناك علامة استفهام كبرى لا تزال مرسومة في الأفق حول مستقبل الأمن في أوروبا وتوزّع المسؤوليات والأدوار ما بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في حلف شمال الأطلسي.[٣]

وهذا الواقع يفرض على أوروبا أن تجد أجوبة على أسئلة كثيرة ومتنوّعة: هل يمكن أن يبقى الأمن الأوروبي تحت الهيمنة الأميركية؟ هل يمكن لأوروبا أن تحقق هويتها الجديدة في ظل الاتحاد الأوروبي دون التحرر من الهيمنة الأميركية؟ وهل يمكن لأوروبا

أن تختط لنفسها سياسية مستقلّة في علاقاتها مع الدول التي تربطها بها مصالح حيوية؟

البحث عن كيان أمني أوروبي جديد

عند إلقاء أول نظرة على مختلف مؤسسات الأمن الأوروبي، فإن المنظر العام لهذه المؤسسات مجتمعة يوحي بأن أوروبا تملك قدرات ممتازة وكبرى للمحافظة على السلام والإستقرار في القارة، وخصوصاً لجهة رفع جزء هام من الحمل الثقيل الذي تحاول الاضطلاع به الأمم المتحدة في مواجهتها للأزمات الطارئة في أوروبا أو المناطق المتاخمة لها. ولكن قبل الغوص في خضم تنظيمات الأمن الأوروبي لا بدّ من إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً: كان الإطار الجغرافي لأوروبا مطاطاً بعد انتهاء الحرب الباردة وإلغاء الإتحاد السوفياتي وتفكّك حلف وارسو، وقد توسّع هذا الإطار الجغرافي ليضم ضمن حلف شمال الأطلسي، والإتحاد الأوروبي، واتحاد غربي أوروبا، دولاً من شرق أوروبا ووسطها، كانت جزءاً من الإتحاد السوفياتي.

ثانياً: بعد تفكيك الاتحاد السوفياتي، نشأ كومنولث الدول المستقلة (CIS) الذي يمتد من البر الأوروبي إلى البر الآسيوي. وبالرغم من سيطرة موسكو على هذا الكومنولث فإن بعض دوله تحاول اليوم نسج علاقات اقتصادية خاصة وبعض الاتفاقات الأمنية مع دول غربي أوروبا.

ثالثاً: تحتل الولايات المتحدة الأميركية مركز القيادة والصدارة في حلف شمال الأطلسي، ولا يمكنها أن تكون عضواً في الإتحاد الأوروبي أو اتحاد غربي أوروبا، وبالرغم من ذلك فقد «شجعت» الإرادة التي عبّرت عنها أوروبا في إقامة «هوية دفاعية» إقليمية (ESDI) بدون مشاركة أميركية.(٤)

رابعاً: بالرغم من وجود عدد من المنظمات الأوروبية الكبرى، والتي أنشأها الأوروبيون في الأصل للتخلّص من الهيمنة الأميركية على كلّ الأصعدة، من الدفاع إلى الاقتصاد، ووصولاً إلى السياسة الخارجية وممارسة النفوذ على المسرح العالمي، فإنه ليس باستطاعة أي من هذه المنظّمات الأوروبية الاضطلاع بإدارة الأزمات الطارئة والمعقّدة، في أي من مراحلها، وذلك لسببين: الأول، الاتكالية في سلوكية هذه المنظّمات، إذ أنّ كلّ منظّمة تحاول تحييد نفسها على أساس أنها لا تملك الموارد أو القدرات، أو

انها تفتقد لجهازية التعاون والتنسيق مع المنظّمات الأخرى للقيام بالعمل المطلوب بفعالية. وإن أفضل مثال على هذا العجز الأوروبي أو هذه السلوكية الإتكالية قد شهدناه في البوسنة منذ بداية الأزمة وحتى نهايتها، حيث جلس المارد الأميركي متفرجاً على معاناة أوروبا وعجزها، إلى أن وصلت الأزمة إلى حد من الخطورة في ظل تمادي سياسة التنظيف العرقي والتي هدّدت الإستقرار الدولي الأوروبي، فتدخّلت عندها الولايات المتحدة لتحسم الأمر في اتفاق رعته يُعرف بـ«اتفاق دايتون».

في العودة إلى الملاحظة الأولى حول الإطار الجغرافي المتغيّر في أوروبا، فإنه يمكن التثبّت من ذلك من خلال مراجعة تاريخ عدّة دول أوروبية بما في ذلك تاريخ الحديث أو المعاصر. فقد شهدت ألمانيا وحدها خمس تجارب صعبة في تعديل حدودها الدولية خلال ٢٠٠ سنة من تاريخها، وكان آخرها عملية التوحيد بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، حيث ان هذه الأخيرة لم تنضم فقط إلى الأولى ولكنها، بالإضافة إلى ذلك، قد شكّلت الحدود الجديدة لحلف شمال الأطلسي مع وسط أوروبا. ولا يختلف التاريخ الجغرافي لبولونيا عن تاريخ جارتها ألمانيا، حيث شهدت ثلاث تجارب في تعديل حدودها الدولية، كما أنها شهدت الاحتلال العسكري الغريب والإلحاق قسراً بالكتلة التي كان يترأسها الاتحاد السوفياتي. ولا يقل تاريخ المجر وتشيكوسلوفاكيا وصربيا وغيرها في مشاهده الدرامية عما شهدته ألمانيا وبولونيا.

هذا الواقع التاريخي دفع بالعديد من المحلّلين إلى الإستنتاج بأن أوروبا قد تشكّل هوية ينقصها التقسيم الجغرافي الدائم، وهذا ما يُفسِّر معظم الحروب التي شهدتها القارة وخصوصاً في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهذا ما يُفسِّر أيضاً وجود بؤر توتّر مستمرّة داخلها حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. ويذهب أحد الباحثين إلى أبعد من ذلك باستنتاجه أن «أوروبا تشكّل حالة ذهنية أكثر منها هويّة واضحة التعريف».[٥]

لم يكن حلف شمال الأطلسي، كما أنه لم تكن أوروبا الغربية نفسها مهيّأة لمواجهة المتغيّرات التي نشأت عن سقوط حائط برلين وتفكك حلف وارسو. ونجد أكبر الدلائل المتوفّرة عن عدم وضوح الرؤية لدى الجميع في استفتاء أُجري في خريف عام ١٩٨٩ مع ثلاثين ضابطاً من قيادة حلف شمال الأطلسي والقيادة العليا للقوى الأوروبية (SHAPE) حيث اعتبر اثنان منهم فقط أن هناك حاجة لوضع ستراتيجية جديدة لحلف شمال الأطلسي تأخذ بعين الإعتبار المستجدات الطارئة[٦]. ولم يجتمع رؤساء دول الحلف إلا بعد سبعة أشهر من سقوط حائط برلين، حيث دعت قمّة لندن إلى ضرورة إجراء

مراجعة أساسية لستراتيجية الحلف ودعوة دول حلف وارسو إلى إنشاء علاقات ديبلوماسية عادية مع دول الحلف، ومد يد الصداقة إليها. ولم تتم الخطوة الأولى في بناء ستراتيجية جديدة للحلف إلا في اجتماع روما في تشرين الثاني عام ١٩٩١، حيث قرّرت هذه القمة الأطلسية إنشاء مجلس شمال الأطلسي للتعاون (NACC)، والذي جاء كحاجة ستراتيجية أساسية ترعى تعامل الحلف مع مناطق جديدة واسعة وتتجاوب مع المتغيّرات السياسية والإقتصادية والأمنية مع دول الاتحاد السوفياتي السابق ومع منطقة البلقان ودول حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي ظلّ البحث عن هوية أوروبية أمنية، تؤكّد فيها أوروبا على الأقل شراكتها على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، في مهمة تحقيق الدفاع عن أوروبا وفي رعاية الأمن الدولي في المناطق المتاخمة لأوروبا، وُلد في أوروبا عبر السنين خمس منظّمات أمنية تهتم بحل الأزمات في القارة وفي المناطق المتاخمة، بما فيها المناطق التي كان يسيطر عليها الإتحاد السوفياتي سابقاً. ولكن بالرغم من كلّ الجهود التي بُذلت، بقي التحدي الأساسي بالنسبة لرجال الدولة في كلّ من الولايات المتحدة ودول أوروبا إيجاد النظام اللازم والفعّال لدعم المنظّمات القائمة لتحقيق الأمن الأوروبي في ظل الواقع الجديد، وخصوصاً في ظل العولمة والترابط بين الأمم.

وتكمن المشكلة الأساسية التي تواجهها هذه المنظّمات التي تهتم بالمسائل الأوروبية وخصوصاً بمسائل الأمن والدفاع، في أنّها قد نصت في مواثيقها على مهمات كبيرة ومعقّدة تتعدّى قدراتها كما تتعدى المصالح الأوروبية لحلّ الخلافات الطارئة محلياً. من هنا تبدو الحاجة ملحّة لإجراء إعادة تقييم شاملة يجري ضمنها استخراج جميع هذه المهمات التي نصّت عليها مختلف المواثيق، وإعادة توزيعها، وتحديد مختلف الأدوار بينها بشكل يتناسب وقدرات كلّ منها، ضمن مقاربة تراعي مصلحة جميع الأطراف الداخلة في هذه المنظّمات.

أمّا المنظمات الأوروبية الخمس التي نشأت إلى جانب حلف شمال الأطلسي فهي:

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).
- الإتحاد الأوروبي (EU).
- إتحاد غرب أوروبا (WEU).
- مجلس الشراكة الأوروبي - الأطلسي (EAPC).
- الشراكة للسلام.(٧)

هذا بالإضافة إلى الشراكة ـ الأوروبية المتوسطية أو دول مؤتمر برشلونه. ولا بدّ من أن نعرض باختصار لظروف نشأة هذه المنظّمات ودورها، نظراً لتداخل مهماتها وعملها مع مهمات حلف شمالي الأطلسي وعمله.

أولاً : منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)

أُنشئت هذه المنظّمة في البداية عام ١٩٧٥ كنتيجة لاجتماعات هلسنكي، فهي إذن من إنتاج الحرب الباردة. وكان الهدف منها التغلّب على الإنقسامات بين الشرق والغرب بإقامة نظام للإتصالات الرسمية بين الطرفين. وبعد نهاية الحرب الباردة، توسّعت صلاحيات المنظمة إنطلاقاً من ميثاق باريس عام ١٩٩٠ والذي أُتبع باجتماع بودابست عام ١٩٩٤، فصارت تشمل:

- إعتماد مقاييس ومبادىء في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ما يختص بالقانون الدولي، حقوق الإنسان، حقوق الأقليات، الديموقراطية، حكم القانون واقتصاد السوق.
- الرقابة على التسلّح في أوروبا.
- الإنذار المبكّر، منع الصراعات، حل الصراعات، بناء الثقة بين الشعوب والدول وتعيين مفوّض عام لشؤون الأقليات.

وهذه المنظّمة معترف بها كمنظّمة إقليمية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في الفصل الثامن الذي يسمح لها بالقيام بعمليات حفظ السلام وفرض السلام ضمن أوروبا. لكن المنظّمة تفتقر إلى الوسائل العسكرية اللازمة لتنفيذ واجباتها الأمنية، ومن هنا فإن عليها اللجوء إلى حلف شمال الأطلسي لتأمين القوى اللازمة لحل الخلافات وحفظ السلام أو فرضه. وتتألّف المنظّمة من ٥٣ عضواً، موزّعين على مساحة واسعة تمتد من فانكوفر إلى فلاديفوستوك. وهذا العدد من الأعضاء، بالإضافة إلى توسع رقعة المسؤولية الجغرافية، يُضعف قدرتها على العمل الجاد والفاعل.(٨)

ثانياً : الإتحاد الأوروبي (EU)

يلعب الإتحاد الأوروبي (EU) دوراً هاماً في أوروبا، ولكن مجمل هذا الدور يرتكز على موضوعي الاقتصاد والنقد. بدأ الاتحاد عام ١٩٥٧ بمعاهدة روما، وتوسّع في ظل اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩١، عندما قبلت دول المجموعة الأوروبية اعتماد معاهدة

جديدة تقضي بإقامة اتحاد سياسي ومعاهدة لاتحاد اقتصادي ونقدي؛ بحيث تؤلّف هاتان المعاهدتان، الاتحاد الأوروبي. وبموجب اتفاقية ماستريخت، إلتزمت دول أوروبا الداخلة في الاتحاد اعتماد سياسة خارجية وأمنية موحّدة، بما في ذلك إمكانية توحيد السياسة الدفاعية لدول الاتحاد، الذي يعتقد بعض أعضائه أنه يمكن وضع سياسة دفاعية له دون أن يتعارض ذلك مع حلف شمال الأطلسي.

وفي رأي المصادر الأميركية المتتبعة لشؤون الأمن والدفاع في أوروبا، فإن سجل الإتحاد الأوروبي في المسائل الأمنية ليس مطمئناً، حيث يرى هؤلاء ان الحلف قد فشل في التعامل بفعالية مع أزمة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، كما ان جهوده الدبلوماسية تجاه يوغوسلافيا المزعزعة قد تركت نتائج دراماتيكية، كما فشلت في الفترة الأخيرة مبادرات الاتحاد الأوروبي الديبلوماسية لمواجهة الأزمة في البوسنة وكذلك مهماته العسكرية.(٩)

وتكمن الصعوبة الأساسية في تفعيل دور الاتحاد الأوروبي على الصعيدين العسكري والديبلوماسي، في أن دول الإتحاد، ولأسباب تتعلّق بالسيادة، ترفض التخلي بشكل حقيقي وكامل عن خصوصيات سياستها الخارجية والأمنية لصالح الإتحاد.

ثالثاً : إتحاد غرب أوروبا (WEU)

أعلن وزراء الخارجية والدفاع الذين اجتمعوا في ماستريخت أن منظّمة اتحاد غرب أوروبا تُشكّل ذراع الاتحاد الأوروبي بحيث تضطلع بمهمتين: الأولى، تجسيم الهوية الأوروبية للدفاع والقاعدة التي يرتكز عليها دور أوروبا إنطلاقاً من معاهدة بروكسيل لعام ١٩٤٨ والتي كانت تهدف إلى منع تجدد التهديدات العسكرية. وتضم المنظمة أربعة أصناف من الأعضاء:

- الأعضاء بعضوية كاملة، وهي الدول المنتسبة للاتحاد الأوروبي ولحلف شمال الأطلسي.
- أعضاء شركاء، وهي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي من دون أن تكون أعضاء في الإتحاد الأوروبي.
- مراقبون من دول محايدة (باستثناء الدانمرك)، وهم أعضاء في الاتحاد الأوروبي من دون أن يكونوا أعضاء في الأطلسي.

- شركاء، وهي دول أوروبية وقعت اتفاقيات مع الاتحاد وتسعى لتصير عضواً في الاتحاد الأوروبي.

في قمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٤، إعترف رؤساء دول الحلف بالدور المزدوج الذي يضطلع به اتحاد غرب أوروبا (WEU)، كما دعموا هذا الدور من خلال التعهّد بوضع قدرات الناتو بتصرّف الاتحاد. ويقوم حلف الأطلسي بالتشاور حول التعاون في المهمات المطلوبة من قبل الحلفاء الأوروبيين لتنفيذ المهمات الصادرة عن القرارات الموحدة في السياسة الخارجية والأمنية. وفي الاجتماع الوزاري لحلف الأطلسي في حزيران عام ١٩٩٦، قرّر المؤتمرون إعتماد نموذج قوة ميدانية مشتركة بالإشتراك مع اتحاد غرب أوروبا، وسيسمح هذا الترتيب لاتحاد غرب أوروبا باستعمال هذه القوة منفرداً ولكن دون أن يتفرّد هو بها.(١٠)

وتبدو الحاجة واضحة من المحافظة على اتحاد غرب أوروبا إلى جانب الاتحاد الأوروبي إذ يسمح ذلك بقبول طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من قبل دول أوروبا الوسطى والشرقية من دون توسيع مظلة الضمانات الأمنية لتشملهم. أما في ما خصّ طلب الانتساب إلى اتحاد غرب أوروبا من قبل هذه الدول، فإنه لا يمكن أن يقبل أعضاء جدد فيه، قبل أن ينتسب هؤلاء إلى حلف شمال الأطلسي، وذلك بسبب التعاون الوثيق والترابط في استعمال الوسائل في المهمات الأمنية.

وقد حاول اتحاد غرب أوروبا تجنّب الإزدواجية مع حلف شمال الأطلسي، فأنشأ كلية للتخطيط مؤلّفة من أربعين عضواً لتحديد وتفسير المهمات التي يمكن أن يضطلع بها ضمن إطار: المهمات الإنسانية ومهمات الإغاثة، حفظ السلام، وإدارة الأزمات. لكن الاتحاد والحلف واجها، في الواقع، أسوأ أنواع الدعاية عندما قرّرا معاً إنشاء قوة بحرية مهمتها المراقبة في البحر الأدرياتيكي تنفيذاً للحصار المقرر ضد يوغوسلافيا.

ويعتمد الاتحاد في مهماته العسكرية على الفيلق الأوروبي الذي يجري جمعه من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والذي أصبح جاهزاً للعمل في العام ١٩٩٤، ويقوم هذا الفيلق على فرقتين مدرعتين واحدة ألمانية والأخرى فرنسية، مع وحدات دعم بلجيكية واسبانية. ويمكن تحريك الفرقتين المدرعتين لمهمات أمنية ومهمات فصل كما حدث في البوسنة سنة ١٩٩٦، ولكن يصعب استعمالهما إذا استدعى التدخل أن يكون خارج مسرح العمليات الأوروبي.

ومن المتفق عليه مع حلف شمال الأطلسي أن يُنفِّذ اتحاد غرب أوروبا منفرداً المهمات الخاصة بقرار أوروبي وخارج المسرح الأوروبي، ولكن في حال كانت العملية واسعة وكبيرة فإنها ستحتاج إلى دعم تكنولوجي وقيادي ولوجستي، بحيث يُمكن لمجلس شمال الأطلسي بحث طلب الاتحاد. ولكن الولايات المتحدة تحتفظ بحق النقد أو الفيتو مما يؤهّلها نظرياً لتكون حاضرة في صنع القرار الأوروبي بالتدخل خارج منطقة حلف شمال الأطلسي.

التحوّلات داخل حلف شمال الأطلسي

لا تختلف معاهدة شمال الأطلسي التي وُقِّعت عام ١٩٤٩ لإعلان نظام جديد للأمن الأوروبي وكندا، عن ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن المطلوب من كليهما مواجهة متطلّبات الأمن لعقد التسعينات بدل عقد الأربعينات مع مراعاة كلّ التطوّرات والتحولات السياسية والستراتيجية والتكنولوجية. وثمة حاجة إلى إعادة تعريف وصياغة للعديد من المفاهيم، ومن أهمها مفاهيم الدفاع الإقليمي والذي تحوّل إلى مفاهيم جديدة للدفاع تقوم على أسس جديدة منها ما يرتبط بالمصالح الاقتصادية، وصولاً إلى احترام مبادىء القانون الدولي وحقوق الإنسان. وكان على حلف شمال الأطلسي أن يتحوّل في مفاهيمه وستراتيجيته من الدفاع الجماعي عن أوروبا إلى حفظ السلام، وفرض السلام بالقوة، وذلك تلبية للمتطلبات الضاغطة والناشئة من توسيع الحلف نحو أوروبا الوسطى والشرقية ومن العلاقات الخاصة مع كلّ من روسيا وأوكرانيا.

وإذا كان بالإمكان اعتبار المسائل التي واجهت حلف الأطلسي في السبعينات، وخصوصاً في عهد الرئيس كارتر، قد اتخذت شكل الأزمة، فإن الظروف والمصاعب التي بدأت تواجه دور الولايات المتحدة في قيادة الحلف منذ مطلع التسعينات قد بدّلت أجواء الرتابة والإستقرار في العلاقات الأطلسية، ودفعت الجميع باتجاه البحث عن هوية ودور جديدين للحلف، كما أبرزت العديد من التناقضات السياسية والستراتيجية والعملانية والتي تستوجب إعادة نظر شاملة في الهيكلية التنظيمية وفي العلاقات والأدوار بين مختلف الأعضاء، وخصوصاً في ماهية العلاقات الأميركية ـ الأوروبية.

وقد واجه حلف شمال الأطلسي في الفترة الفاصلة ما بين سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩، وأوّل تدخّل عسكري لقوات الحلف في البوسنة عام ١٩٩٤، مصاعب عديدة في

مواكبة المتغيّرات الدراماتيكية في البيئة الأمنية الأطلسية والتي لم تكن القيادات السياسية والعسكرية حاضرة لمواجهتها والتعامل معها بحزم وواقعية، لأنها قد حصلت بسرعة فائقة وخارج إطار الترقُّبات والسيناريوهات التي جرى التحضير والإعداد لها مسبقاً.

وبعد سقوط حائط برلين في خريف ١٩٨٩، أظهر استفتاء شمل ٣٠ ضابطاً من قيادة الحلف أن ضابطين فقط ممن شملهم الاستفتاء، أظهر رغبة في العمل على وضع مفهوم ستراتيجي جديد للحلف كبديل للمفهوم القديم المعتمد والمعروف تحت اسم "MC 14 - 3" والذي كان يقوم على قاعدتين: «الدفاع المتقدم والرد المرن».

وقد علّل بعض من شملهم الاستفتاء عدم رغبتهم في ذلك من خلال نظرتهم التشاؤمية حول إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف، وذلك انطلاقاً من معرفتهم بأن إقرار المفهوم الستراتيجي "MC 14 - 3" قد استغرق سبع سنوات من المفاوضات بين الأعضاء، عندما كان من السهل التفاهم على طبيعة التهديد المتمثل بالإتحاد السوفياتي وحلف وارسو. وكان من الصعب في تقديرهم إيجاد أرضية جديدة للاتفاق على مفهوم جديد في ظل الظروف الناشئة من تصدّع وانحلال الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، ممّا يحتّم ضرورة الابقاء على المفهوم القديم، حتى ولو لم يعد متناسباً مع البيئة السياسية والأمنية الجديدة في منطقة الأطلسي وخصوصاً في أوروبا نفسها.[١١]

وفي السنة التي تلت سقوط حائط برلين، عُقدت في لندن قمة أطلسية، أصدرت في نهاية اجتماعاتها في ٥ و٦ تموز ١٩٩٠ إعلاناً يُطالب قيادة الحلف بإجراء مراجعة أساسية لهيكلية قوات الحلف وستراتيجيته على ضوء التطورات والمتغيرات المستجدة. وقد وضعت قيادة الحلف مفهوماً ستراتيجياً جديداً، في نهاية عام ١٩٩١، ولكنها ما زالت تعمل جاهدة لتطوير الأسس والوسائل والآليات اللازمة لتحقيق الرؤية الستراتيجية الجديدة.[١٢]

وقد أدهشت السرعة التي تحرّك فيها حلف شمال الأطلسي لوضع المفهوم الستراتيجي الجديد وتطبيقه جميع المراقبين المتتبعين للتغيرات في الحلف خلال أربعين سنة من عمره. إذ استغرقت العملية منذ اجتماع رؤساء الدول والحكومات في لندن في تموز ١٩٩٠ واتفاقهم على «الحاجة لتطوير الحلف للتجاوب مع متطلبات المرحلة الجديدة الواعدة في أوروبا» إلى حين تطبيق المفهوم الستراتيجي الجديد وإصدار

إعلان روما حول السلام والتعاون، ١٦ شهراً فقط[١٣]. وهذا التحول السريع سمح باستبدال المفهوم "MC 14 - 3" والذي كان سرياً، بمستند جديد غير سرّي، لم تُستعمل فيه كلمة «تهديد» لوصف التحديات التي يواجهها الأمن في منطقة الأطلسي. كما أفضى إعلان روما للسلام والتعاون عن مؤسسة للعلاقات والتشاور والتعاون في المسائل السياسية والأمنية تُعرف باسم شمالي الأطلسي للتعاون (NACC)، لتحقيق التعاون المطلوب ما بين الحلف ودول البلطيق المستقلة حديثاً وجميع دول حلف وارسو المنحل.[١٤]

وقد حقق حلف شمال الأطلسي عبر اعتماد هذين القرارين التزامه «بمقارنة كاملة وواسعة؛ بالاستقرار والأمن السياسي الاقتصادي والإجتماعي والبيئي». كما التزم في هذا السياق بمشاركة جميع المؤسسات الإقليمية والدولية، وخصوصاً المؤسسة الأوروبية الجديدة للدفاع والأمن (ESDI)، «بحماية السلام ومنع وقوع الحرب وجميع أنواع الإكراه» في منطقة الأطلسي[١٥]. لكن عملية التغيير السريع هذه تعرّضت لصدمتين أثناء اجتماع روما: فمن جهة صدر تصريح عن الرئيس الفرنسي ميتران يُفهم منه أن الحكومة الفرنسية تعتبر نفسها غير معنية ببعض البنود، والصدمة الثانية جاءت من روسيا عند أول اجتماع لمجلس الأطلسي للتعاون (NACC) في كانون الأول ١٩٩١، عندما أعلمت مندوبها بالإنسحاب على أساس أنه يمثل الإتحاد السوفياتي لأنه حُلَّ في ذلك اليوم، وقد شكّل ذلك قراراً كبيراً لقبول أو عدم قبول الدول الأعضاء في الاتحاد السوفياتي كأعضاء في المجلس. وهكذا، وقبل انعقاد الجولة الثانية للمجلس، وجد حلف الأطلسي نفسه أمام مشكلة أن الإستقرار والأمن الموعودين قد توسّعا جغرافياً بشكل غير واقعي، من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، وأن قدرات الناتو في انتشارها على الأرض هي غير مهيّأة أو كافية لتحقيق الأمن والإستقرار في مواجهة التحديات الكبرى المرتقبة، خصوصاً في ظل تطورين هامين: من جهة، الاجتماع الأوروبي في ماستريخت بهدف التغلّب على الفوارق القومية في أوروبا الغربية، وتحرر الدول في أوروبا الوسطى والشرقية من نير الشيوعية وجنوحها إلى إحياء القوميات القديمة مع كلّ ما يمكن أن يحمل ذلك من صراعات إثنية وأحقاد ضبطتها الشيوعية خلال ٥٠ سنة. وهكذا وجد الحلف نفسه في اجتماع روما أمام تحديات ومخاطر تفترض منه الاستعداد للتدخل عسكرياً في مناطق لم تكن أبداً من ضمن مخططاته للحفاظ على السلام.

الحلف في مواجهة الاختبار الأول في يوغوسلافيا

كُتب على حلف شمال الأطلسي مواجهة أول اختبار قاس للرؤية التي اتُّفق عليها في روما، مع تفجّر الأوضاع داخل الاتحاد اليوغوسلافي، حيث برزت جميع المخاطر للواقع الأمني الناتج عن انتهاء الحرب الباردة وتفجّر القوميات والاثنيات التي نامت طويلاً في ظل النظام التوتاليتاري الشيوعي. وكان من الطبيعي أن يزداد الوضع تعقيداً من خلال الفجوة التي وُجدت ما بين الإرادة الأوروبية من خلال النزعة لتقوية روابط الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية ماستريخت، والدور الذي يمكن أن يلعبه حلف شمال الأطلسي في اتخاذ القرارات اللازمة لضبط الأوضاع الأمنية في قلب القارة الأوروبية. وظهرت فجأة تعقيدات عديدة خلقت إرباكات لم تكن بالحسبان، بدءاً من رفض فرنسا لقبول تنظيم قيادة الحلف للإضطلاع بإدارة الأزمات وتنفيذ عمليات الحفاظ على السلام، مروراً بالتردد الأميركي ما بين الاستمرار في الدور الريادي داخل الحلف والضغوط الداخلية لتخفيف الالتزام العسكري الأميركي في الخارج، وصولاً إلى تبديل منهجية اتخاذ القرارات في الحلف بالتوافق، في وقت كان يُفترض فيه تبديل الآلية في اتخاذ المواقف المطلوبة من أسلوب ردات الفعل لمواجهة الأزمات إلى أسلوب قادر على مواجهة متطلّبات الأزمات في الزمان والمكان ووفقاً للمتغيّرات المتسارعة.

وتوصّل عدد كبير من مخطّطي الحلف إلى استنتاجات ان اللغة المستعملة في اتفاقية روما لتحديد مهمات الحلف في أزمنة السلام والأزمات والحرب تفرض وضع شروحات وتحديد آليات وطرائق جديدة لإدارة الأزمات، بما في ذلك عمليات المحافظة على السلام، لكن تفجّر الأزمة اليوغوسلافية طرح المعضلة برمّتها قبل البحث عن الحلول لمواجهتها. وهكذا وجد الحلف الذي عُرف عنه التخطيط التفصيلي المسبق لكلّ الخيارات والسيناريوهات المحتملة، نفسه، ولأوّل مرة منذ نشأته، مرغماً على تطوير الطرائق والأساليب والآليات اللازمة لمواجهة متطلّبات الحرب في البلقان، خصوصاً بعدما تأكّد لاجتماع وزراء خارجية الحلف في أوسلو في حزيران ١٩٩٢ أنه من غير العملي إضاعة الوقت في مثل هذه التحضيرات التي تستغرق وقتاً طويلاً، فتقرر أن تواجه قيادة الحلف المسائل الطارئة كلّ واحدة بمفردها بحيث يجري اعتماد الطرائق والآليات وفقاً لمتطلّبات تطوّر الأزمة. ولم ينفرد الحلف في اعتماد هذه المنهجية في مواجهة الأزمات بل تبعته في ذلك جميع مؤسسات الأمن الأوروبي، خصوصاً وان معظم هذه الدول هي أعضاء في الحلف. ولم تخرج الأمم المتحدة أيضاً عن اعتماد هذه

المنهجية وخصوصاً بعد تغيّر الأوضاع الدولية بانتهاء الحرب الباردة حيث لم تعد مهمات حفظ السلام من الطراز الذي يهدف إلى احتواء الأزمات الإقليمية خوفاً من تحوّلها إلى صراع بين الدول العظمى. وتسببت التداخلات والتعقيدات الخاصة بحفظ السلام، في ظل تراجع دور روسيا في أوروبا والعالم، في الكثير من الإزعاج لعلاقات حلف شمال الأطلسي مع الأمم المتحدة في موضوع التعامل مع متطلّبات حفظ السلام في يوغوسلافيا.

ولم توجّه الأمم المتحدة الطلب الأساسي للمساعدة في حفظ الأمن في البلقان إلى حلف شمال الأطلسي، بل وجهته إلى منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSEC)، لكنّها أرسلت نسخة من طلب الأمم المتحدة إلى الأمانة العامة للحلف على أساس أن الحلف كان قد تعهّد في اجتماع أوسلو بدعم عمليات ضبط الأمن التي تضطلع بها منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعندما فشلت هذه الأخيرة في تقديم العون اللازم لجهود الأمم المتحدة، تأكّد للحلف الأطلسي أن عليه العمل بسرعة لتطوير الآليات اللازمة بما يشمل قبول الطلبات التي تتقدّم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشكّلت هذه الحالة التي برزت، مزيداً من الإرباك في الولايات المتحدة، بسبب الضغوط والتراكمات حول الرؤية لمستقبل الحلف حيث كان هناك خياران على بساط البحث: خروج الحلف من منطقة عملياته الأساسية أو إلغاء الحلف لانتفاء مبررات وجوده بعد انتهاء الحرب الباردة.

التفسخ في جدران الأمن الأوروبي

بعد توقيع اتفاقية ماستريخت، كان لا بدّ من بذل جهود جديدة لتصحيح العلاقات في النظام الأمني الأوروبي والتوفيق بين ما سينتج من تشنّجات في ظل ماستريخت ما بين حلف شمال الأطلسي والإتحاد لغربي أوروبا، لمواجهة متطلّبات الوضع المتفجّر في يوغوسلافيا السابقة.

وقد تجلّت هذه الأزمة التي تُعبِّر عن ازدواجية التكامل الأوروبي مع متطلّبات الأزمة في يوغوسلافيا، عندما تقرر فرض الحصار على الموانىء اليوغوسلافية في بحر الأدرياتيك، حيث ظهر أنه بالرغم من كل الجهود التي بذلها المسؤولون في حلف الأطلسي وفي اتحاد غربي أوروبا لإظهار مدى التعاون الإيجابي والفعّال بينهم، فقد استمرّت المنافسة بين الطرفين لمدّة سنة كاملة، أي إلى أن توحّدت العملية[١٦]. وكانت

الولايات المتحدة في الأساس قد طالبت أوروبا الغربية بأن تكون السبّاقة في مواجهة الأزمة في يوغوسلافيا، كما قاومت في البدء إشراك قوات الأطلسي في البحر الأدرياتيكي، ولكنها عادت لتقبل بأن تنظّم العملية قوى الناتو بعدما استعملت الدول الأوروبية قواتها البحرية، التي هي جزء من قوة التدخل للقوات البحرية التابعة للحلف والمخصصة للعمل في البحر المتوسّط.

وقد وجدت أوروبا، ولأوّل مرّة، نفسها مرغمة على التدخل، لأن التطوّرات السياسية والأمنية قد أصبحت تشكّل اختباراً حقيقياً بالنسبة إليها، وكان عليها أن تثبت قدرتها على العمل جماعياً ضمن الروح التي تفرضها اتفاقية «ماستريخت». وهكذا جرى تقسيم البحر الأدرياتيكي إلى منطقتي عمليات، واحدة للحلف وأخرى للإتحاد الأوروبي. وإذا كان أمكن توحيد القيادة العسكرية تحت سيطرة قيادة الحلف، فإنه من الناحية السياسية بقيت هناك مرجعيتان: قيادة الحلف وقيادة الاتحاد الأوروبي. وقد رأت الولايات المتحدة أن مثل هذه الازدواجية مصطنعة طالما ان كلّ دول الاتحاد متمثّلة في الحلف.

وعبّر الأميركيون عن نظرتهم الإيجابية عندما تقرّر إقامة مناطق حظر جوّي فوق البوسنة، وتأمين الدعم الجوي اللازم لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإرغام القوات الصربية على الإنسحاب من المناطق المتفق عليها، حيث أنه أمكن إخضاع هذه العمليات لقيادة حلف الأطلسي، بما في ذلك التنسيق مع قوة حفظ السلام الموجودة على الأرض في سراييفو وغورازد والإرتباط بها، فقد أثبتت هذه العملية أن الحلف قادر على ان يؤمّن الحماية انطلاقاً من استعمال مفهوم الردع في هاتين المنطقتين. لكن هذه العمليات قد شهدت العديد من حالات التوتر مع القيادة الفرنسية وخصوصاً لجهة دعم قوات الأمم المتحدة والحالات التي يجوز فيها ذلك، وقد تأخّرت عمليات الإسناد الجوي إلى وقت لم تعد فيه ضرورية لأن قوات حفظ السلام لم تعد على احتكاك مباشر مع القوات الصربية.

وظهر ان التحدي الحقيقي الذي ينتظر الحلف يكمن في قدرته على الاتفاق لإرسال قوات بريّة إلى البوسنة لفرض السلام فيها. وقد رأى الخبراء في شؤون الحلف أن مثل هذا القرار سيشكّل معضلة دراماتيكية على الصعيد السياسي، حيث برزت مشكلة جديدة ما بين الولايات المتحدة وفرنسا: من يأمر مثل هذه القوة؟ ففي حين أصرّت الولايات المتحدة على وضعها تحت قيادة الحلف، كانت فرنسا تقول بنظرية القيادة لمن

ينشر أكبر قوة ميدانية. وستبقى هذه المشكلة المستعصية مستمرّة لسنوات عدّة، إذ لا يمكن الاتفاق على حلّها إلا ضمن صيغة مركبة بحيث تتألّف القيادة العسكرية من الدول المشاركة في قوة حفظ السلام وعلى أساس حجم القوى وإنتمائها.

وانطلاقاً من تجربة البوسنة وعلى ضوء الأبحاث المكثّفة بين الحلفاء والتي أوضحت الكثير من المسائل، فإن مسألتي قيادة القوات التي شاركت في الحرب الجوية ضد صربيا عند رفضها تنفيذ اتفاقية رامبوييه، أو قيادة القوات البرية التي دخلت إلى كوسوفو بعد انسحاب قوات الأمن والجيش الصربي منها، لم تشكّلا نقطة خلاف ولم تتسببا بالتالي بإرباكات تحد من فعاليّة التدخّل أو تؤخّر حصوله.

التناقض في المصالح : الناتو ـ الولايات المتحدة والهوية الأوروبية للأمن والدفاع (ESDI)

إدّعت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة أنها تدعم مفهوم الهوية الأوروبية للأمن والدفاع (ESDI) وفقاً لروح ماستريخت. ولكنها، في نظر الأوروبيين، لم تحول هذا الشعار إلى حقيقة واقعية. وفي ظل تراجع التهديد الكبير الذي كانت تواجهه أوروبا مثل انفراط عقد الاتحاد السوفياتي، وجدت ولأوّل مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى أن بمقدورها البحث عن تحقيق حاجاتها الأمنية بمعزل عن الإرادة والقوة الأميركيتين. وقد واجهت الولايات المتحدة هذا الشعور الأوروبي بازدواجية، أي باعتماد التأييد الظاهر والعداء المخفي للفكرة. كانت الولايات المتحدة تقول إنها تريد أن تتحمّل أوروبا قسطاً أوفرَ من أثقال الدفاع عن نفسها، ولكنها كانت تعارض في الوقت نفسه تقسيم الموارد الدفاعية المحدودة لدى الدول الأوروبية ما بين مسؤولياتها الأمنية في الحلف وفي «الهوية الأوروبية للأمن والدفاع». وهكذا أصبحت التناقضات الحاصلة ما بين الإرادة الأوروبية في الإستقلال الأمني والدفاعي والإرادة الأميركية في عدم قيام تنظيم دفاعي منافس لحلف الأطلسي، سبباً أساسياً لتوتّر العلاقات الأميركية ـ الأوروبية.

ولم تشارك الولايات المتحدة في وضع أسس المبادرة الأوروبية، وكانت تعارض كلّ المقترحات التي كانت تشتم منها أنها تشكّل منافسة للحلف، وقد دفعت هذه السلبية الأميركية مختلف المراقبين للاعتقاد بأنه لن تنشأ في المستقبل المنظور أية منظومة أمنية أوروبية يمكن أن تتعارض مع دور الحلف ومهماته، بحيث تأكّد في النهاية أن الحاجة للاستقلال الأمني الأوروبي هي حاجة سياسية وليست حاجة عسكرية.

لقد أثبتت التطوّرات في يوغوسلافيا أنه لا بديل لعمل عسكري جامع عبر الحلف الأطلسي، ولكنها أكّدت في المرحلة الأولى، أي في البوسنة، الحاجة السياسية الماسة لعمل أوروبي مستقل وبمعزل عن القرار الأميركي. وبالرغم من كلّ هذه الضغوط السياسية، فقد فشلت أوروبا في التوصّل إلى تسوية في ما بينها لتحديد شكل التدخل عبر الناتو أو عبر الاتحاد لدول غرب أوروبا أو عبر مجلس الأمن والتعاون الأوروبي أو عبر التنظيم الجديد، «الفيلق الأوروبي». وكانت من نتيجة الفشل الأوروبي استحالة التوصّل إلى مواقف حول تدخّل قوات الحلف في البوسنة.

وفي الولايات المتحدة، شعر الجميع أثناء بحث إمكانية إرسال قوات أميركية إلى البوسنة أن هناك حاجة ماسة، بالنسبة إلى المصالح الأميركية في أوروبا، لتطوير أوروبا المتحدة القدرات الذاتية للتدخل العسكري دون مشاركة مباشرة من قبل الولايات المتحدة. وقد سهّل هذا الشعور قبول الولايات المتحدة بإنشاء قوة تحت الهوية الأوروبية للأمن والدفاع منفصلة، ولكنها غير مستقلّة، عن الحلف للتدخّل في البوسنة. وقد تزامن ذلك مع إنشاء القوة المشتركة للحلف (CJTF) والتي وجدت مبرراتها استناداً إلى الدروس المستقاة من حرب الخليج الثانية، ووفقاً للحاجات الأمنية التي برزت في البوسنة، حيث ظهر أنه يمكن الاعتماد على مثل هذه القوة لمواجهة كلّ التطوّرات المحتملة.(١٧)

المصالح الأميركية ـ الأوروبية المشتركة

ليس سراً أن هناك تباعداً في الرؤية الستراتيجية حول دور حلف شمال الأطلسي ومستقبله ما بين الولايات المتحدة وأوروبا. ويعود هذا التباعد إلى اختلاف المصالح ما بين الطرفين. فالولايات المتحدة تنطلق في تقييم مصالحها من خلال نظرة شاملة إلى العالم، فيما ينظر الأوروبيون إلى مصالحهم من خلال نظرة إقليمية، تتضمّن أوروبا ومحيطها المباشر. وهذا يفترض أن الولايات المتحدة تمتلك القدرات العسكرية للدفاع عن مصالحها في العالم وبطريقة شاملة. وبما أن الأوروبيين لا يرغبون، أو هم غير مطالبين من قبل الولايات المتحدة، في التحضير للدفاع بشكل شامل عن مصالح واسعة حول العالم، فهذا يفترض انهم لا يملكون مثل هذه المصالح الشاملة. وهذا المنطق يقود إلى الإستنتاج أنه لا تترتّب على أوروبا مثل هذه المسؤولية. ولكن مثل هذا المنطق لا يخلو من الضعف إذ أن المسؤولية هي مسألة مرتبطة بخيار سياسي وبقدرات عسكرية لدعم هذا الخيار.

وتعكس المصالح في عصر العولمة الحيوية التي تتمتع بها المجتمعات، كما تعكس قدرتها على الإنتاج وتبادل السلع مع الأسواق الدولية المفتوحة والواسعة، وهذا التطوّر الجديد الناتج عن نزعة العولمة يفترض أن أوروبا تملك مصالح شاملة حول العالم، تشابه إلى حد بعيد المصالح الأميركية الشاملة.

وتنحصر فكرة الانطلاق لتقييم مستقبل حلف شمال الأطلسي والدور الذي يمكن أن تلعبه أوروبا إن كان على صعيد الاقتصاد أو على صعيد الأمن العالميين، في اهتمامات أوروبا الإقليمية، وهي فكرة قصيرة النظر، لأن هذا المنطق يتناقض مع نزعة الترابط الإقتصادي العالمي، ومع انتشار التكنولوجيا الحديثة وثورة الاتصالات والبنى التحتية العالمية، وخصوصاً في حقل المعلومات والأسواق المالية والنقل والأمن. وهذا يؤكّد أن الأوروبيين يملكون بالفعل مصالح واسعة في مناطق عديدة من العالم، وأن سعيهم لدخول الأسواق العالمية لا يقل شأناً عن المساعي الأميركية في هذا الاتجاه. ولنأخذ مؤشراً على ذلك أنه إذا كانت نسبة ٢٥ في المائة من الصادرات الأوروبية هي باتجاه شرق آسيا، فكيف يمكن الافتراض أن أوروبا لا تهتم بالاستقرار الأمني في هذه المنطقة.

هل يمكن الافتراض بأن اهتمامات أوروبا بما يجري في الشرق الأوسط أو في روسيا أو في آسيا الوسطى، هي أدنى من اهتمامات الولايات المتحدة بهذه المناطق؟ إن الواقع لا يؤيّد إطلاقاً مثل هذا الافتراض. فالأوروبيون يدركون بأن مخاطر الإرهاب، والمخدّرات، وتهديد طرق المواصلات الدولية، وحرب المعلومات والإعلام ستجد طريقها إليهم بسهولة عبر وسائل النقل والاتصال السريعة والمتطوّرة، ممّا يهدد الاستقرار في أوروبا نفسها، وهكذا يُصبح الأمن والسلامة العامة في أوروبا مرتبطين بما يجري في مناطق أخرى من العالم.

ويقود هذا المنطق في تعريف المصالح الأوروبية إلى الاستنتاج بأن عدم المساواة في الموقف الستراتيجي لا يقوم على قاعدة المساواة في المصالح، ولكنه يأتي كنتيجة لإرادة الدفاع عن هذه المصالح وتحديد الوسائل والمنهجية لتحقيق ذلك. ان المسؤولية هي نتيجة خيار سياسي. ويبدو في هذا المجال ان الأوروبيين يتحاشون اعتماد مبدأ القوة للدفاع عن مصالحهم، وهم يميلون إلى استنفاد كلّ الوسائل السلمية والديبلوماسية لحماية مصالحهم. ويمكن القول إن الأوروبيين يميلون بشكل واضح - وأكثر من الأميركيين - إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. وقد ظهر ذلك جلياً

خلال الأزمة العراقية وخلال أزمة البوسنة. وباستثناء كلّ من بريطانيا وفرنسا، تميل كلّ الدول الأخرى إلى اعتماد العمل العسكري المحدود مع قواعد اشتباك صارمة، كبديل لسياسة تدمير قوى العدو والبنى التحتية التي برع الأميركيون والبريطانيون في اعتمادها ضد العراق وضد صربيا.

فالدفاع بالنسبة للأوروبيين يعني الدفاع عن الحدود، واستعمال القوة خارج الحدود يعني اعتماد الحرب الهجومية، والمقاربة الأوروبية للحرب الهجومية بعد تصفية المستعمرات، حتى ولو كانت للدفاع عن مصالح حيوية، لا تشكّل منطقاً مقبولاً بالنسبة لمعظم الشعوب الأوروبية.

وفي ظل عدم توفر الرغبة لدى الأوروبيين في استعمال القوة العسكرية في الخارج لممارسة الضغط أو في عمل عسكري مفتوح كما تفعل الولايات المتحدة، فإنهم يشعرون بأنهم ليسوا بحاجة لمثل هذه القدرات العسكرية الكبيرة التي تملكها الولايات المتحدة. وبسبب عدم توفر هذه الوسائل الستراتيجية لديهم، فهم يجدون أنفسهم في وضع لا يسمح لهم بتحمّل المسؤوليات الأمنية الكبرى كما تفعل الوايات المتحدة. ونرى أن مثل هذا الوضع يُسهِّل للأوروبيين التعامل التجاري مع دول تقاطعها الولايات المتحدة لأسباب مختلفة، مثل ليبيا وإيران، وأن الأوروبيين لا يشعرون بالحرج في ممارسة ذلك، لأنهم يدركون بأنه في حال قامت ايران بتهديد جيرانها فإن الولايات المتحدة ستلجأ إلى استعمال قدراتها الكبيرة لإنزال هزيمة شنعاء بها كما فعلت مع العراق ومع صربيا. لكن الستراتيجيين الأميركيين يُحذِّرون من الاتكالية الأوروبية على قدرات الولايات المتحدة وقرارها الحازم بالمواجهة، ويعتبرون أنه يمكن للأوروبيين الاستفادة من ذلك في المدى القصير، من دون أن يستمر مع ذلك توسّع المصالح الأوروبية ونمو قدرتها على منافسة المصالح الأميركية حول العالم وخصوصاً في جنوبي شرقي آسيا وآسيا الوسطى.

وتمثل بريطانيا حالة استثنائية في أوروبا، فهي، بعد انتهاء الحرب الباردة وبالرغم من قرارها بتخفيض قواتها، أدركت أثناء إعادة تقييم عقيدتها القتالية وتنظيم قواتها بأن المرحلة القادمة قد لا تستدعي تدخّلها في أوروبا ولكن في مناطق أخرى، فلجأت إلى تنظيم قواتها بشكل يسمح لها التدخل في مسارح العمليات البعيدة. وهكذا تدخّلت بريطانيا بشكل فعّال في حرب الخليج وفي الحرب المستمرة فوق العراق وفي كوسوفو، وهي تعتبر كحكومة ان هذه المهمات تشكّل المبرر الوحيد للاحتفاظ بقواتها المسلّحة على ما هي عليه اليوم.

في المقابل، فإن ضعف القدرات لدى الدول الأوروبية الأخرى قد ولّد حالة من عدم التوازن في الترابط الجامع داخل حلف شمال الأطلسي حيث من المفترض أن يشترك الأميركيون والأوروبيون في تحمّل المسؤوليات لتحقيق أمن كامل وغير مجتزأ. وإذا لم تتحقق في المدى البعيد المحافظة على مبدأ الأمن الجامع فإن التماسك السياسي للحلف مهدد بالإختلال.

والولايات المتحدة لم تضغط على حلفائها لإجبارهم على تطوير قدراتهم العسكرية. وقد ظهر ذلك في خطاب أولبرايت في الإجتماع الوزاري للحلف في خريف ١٩٩٧، حيث ركّزت على ضرورة التعاون لاحتواء تهديد أسلحة الدمار الشامل ولكنها لم توجّه دعوة صريحة لزيادةالطاقات العسكرية للتدخل الخارجي. وهذا التجاهل الأميركي يدفع إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تريد أن تبقى القوة العسكرية المهيمنة، مما يسمح لها بالاحتفاظ بحرية الحركة والعمل. ويبدو أن ذلك يصب في اتجاه عدم رغبة الولايات المتحدة في إعطاء حلفائها الحق ليكون لهم رأي وموقف مما يجري في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى قريبة من أوروبا. وفي الخطط المعدَّة مقدَّماً، لا يرى الأميركيون ان حلفاءهم سيقدّمون القدر الكافي من القوى العسكرية، ولذلك فهم يرون بأن على الولايات المتحدة الاستعداد للعمل منفردة.

لكن رغم كل ما قيل في تخلّف أوروبا عن إعداد القدر الكافي من القوى العسكرية للدفاع عن مصالحها في مسارح العمليات خارج أوروبا، فإن الإدراك الفرنسي ـ الألماني المشترك لمتطلّبات المستقبل يدفع باتجاه تشكيل قوة من ٥٠٠٠٠ رجل قادرة على التدخل في مسارح العمليات خارج القارة الأوروبية. ولكن يبدو واضحاً ان هذه القوة معدة لعمليات حفظ السلام ولعمليات فرض الاستقرار وليست معدّة لخوض مواجهات عسكرية مكثّفة. كما ظهر في الفترة الأخيرة، وعلى ضوء التدخل في البوسنة وفي صربيا، إدراك لضرورة تطوير الذخائر الذكية، وتطوير وسائل القيادة والاستعلام على ضوء ما شهدته من طاقات عالية لدى القوات الأميركية أثناء الحرب ضد صربيا في أزمة كوسوفو.

إيجاد أرضية جديدة للتوافق على المبادىء الستراتيجية

جاءت الأزمة مع صربيا حول حل مشكلة كوسوفو بعد فشل محادثات رامبوييه لتفرض على الطرفين الأميركي والأوروبي ضرورة وقف التنافس والتباعد بينهما حول

توزيع الأدوار وتقاسم النفوذ. وجاءت أزمة الخليج بعد احتلال العراق للكويت لتؤكّد أن الدفاع الإقليمي بالنسبة للأوروبيين لا يمكن أن يستمر في رأس قائمة أولوياتهم.

لكن، بالرغم من التعاون الوثيق على الصعيدين الديبلوماسي والعسكري إنّ كان في عملية عاصفة الصحراء أو في حرب كوسوفو، فإن هذا التعاون لا يمكن أن يزيل كلّ أسباب التنافس القائم على أساس المصالح المتعارضة والتي تدفع بالأفرقاء لاتخاذ مواقف متناقضة. وقد ظهر هذا التناقض في المواقف ما بين أميركا ومعظم الدول الأوروبية - باستثناء بريطانيا - تجاه كلّ من إيران، والعراق، وليبيا وغيرها من دول الشرق الأوسط، كما أنه يؤكّد تكراراً وجود فوارق كبيرة ما بين الموقفين الأوروبي والأميركي حول مسائل دولية عديدة وخصوصاً مسائل سلاح الدمار الشامل، ودور الولايات المتحدة المهيمنة في الدفاع وحماية مصالح الغرب حول العالم. ويعتقد معظم الأوروبيين أنه لولا الأزمات المتتالية التي شهدتها يوغوسلافيا والتي فرضت على الجميع التعاون معها بإيجابية وثبات، كان يمكن أن يخسر حلف شمال الأطلسي تماسكه وأن تخسر الولايات المتحدة بعض مصالحها وحماسها للاستمرار في الحلف.(١٨)

في هذه الأجواء التنافسية ما بين أميركا وأوروبا داخل الحلف وخارجه، يشعر الأميركيون بالحرج والضيق من عدم مساندة شركائهم في الحلف لسياساتهم تجاه الأنظمة المعارضة للسياسة الأميركية، كإيران والعراق وليبيا.

فأوروبا لم تساند ستراتيجية الاحتواء المزدوج التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد كلّ من إيران والعراق. وتشعر واشنطن بالضيق تجاه تصرّف حلفائها، وقد دفعها الغيظ من هذه المواقف إلى إصدار قوانين تعاقب الشركات الأوروبية التي تخرق الخطر الاقتصادي والعسكري على الدول المشمولة بسياسة الحظر الأميركي.

من حرب الخليج، إلى البوسنة، مروراً بالأزمات المتكررة مع العراق، ووصولاً إلى الحرب ضد يوغوسلافيا في كوسوفو، نادى الأميركيون دائماً بضرورة توحيد الموقف الأميركي - الأوروبي على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، وأن تشارك الوحدات العسكرية للطرفين في العمليات جنباً إلى جنب. وتعلّق الولايات المتحدة أهمية كبرى على ذلك، لأن الرأي العام الأميركي يُفضل تقاسم المسؤوليات على أن تتحمّلها الولايات المتحدة منفردة.(١٩)

لم يكن الموقف الأوروبي أو الموقف الأميركي جامداً حول موضوع الشراكة الأمنية في أوروبا، فقد ظهر أن هناك رغبة أوروبة في تحمّل المزيد من المسؤوليات الأمنية الشاملة إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في التخلي لأوروبا عنها. وقد برز مثل هذا الميل عند مناقشة المسؤوليات في بعض قيادات حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط.

وبدا قبل اندلاع الحرب في كوسوفو أن هناك فرصة لإعادة النظر في موقف الحلفاء في ما يختص بالأمن العالمي. ولكن ظهر منذ بداية البحث أن هناك تململاً أوروبياً إذ عُرض الموضوع من قبل الأميركيين بشكل مسيء: «هذا هو عرضنا لكم خذوه أو اتركوه». وتعثّرت إمكانية الاستفادة من الفرصة المتاحة بعد تجربة تحرير الكويت، والحل في البوسنة، حيث بدا أن الأوروبيين ليسوا مستعدين لقبول الطرح الأميركي وأن تحملهم لمسؤوليات أمنية شاملة يجب أن يُراعي بالدرجة الأولى مصالحهم الشاملة. لقد ظهر التناقض في المصالح والمواقف في السنوات التي تلت حرب الخليج مباشرة، من خلال الضغوط المكثّفة التي مارستها الولايات المتحدة على دول الخليج النفطية في موضوع صفقات الأسلحة الكبرى، وتسببت هذه الضغوط بذهاب العقود الكبرى كلّها باتجاه المعدات الأميركية، فلم يسلم سوى مشروع اليمامة بين بريطانيا والمملكة السعودية. وتوسعت الهوّة بين الموقفين الأميركي والأوروبي، وخاصة الموقف الفرنسي، حول ستراتيجية الاحتواء المزدوج واستمرار العقوبات وسياسة الحظر الجوي تجاه العراق.

لقد تعدّت تعقيدات العلاقات بين الطرفين المصالح والتهديدات الموجهة ضدها إلى السلوكية السياسية والعسكرية حول شرعية العقوبات واستعمال القوة العسكرية لغايات لا تتعلّق بالدفاع الإقليمي. ويبدو أنه لا يمكن إحراز تقدّم هام وشامل في مضمار التعاون خارج إطار يوغوسلافيا ـ كالشرق الأوسط مثلاً ـ إلا إذا اعتمد الطرفان سبيل الحوار الإيجابي لإيجاد مقاربة جديدة للعمل كشركاء فعليين ضمن نظرية العولمة التي تجتاح الكرة الأرضية، حيث يقتضي فحص التدابير الأمنية الشاملة التي يجب أن تترافق مع عولمة الاقتصاد.

إن الطريق الوحيد للتلاقي من جديد ما بين المصالح والمسؤوليات الأميركية والأوروبية ضمن إطار الشراكة في حلف شمال الأطلسي، يفترض إجراء حوار صريح ومباشر حول المسائل الآتية:

أولاً: العولمة: الانفتاح الاقتصادي، الديموقراطية، التحديث، ودور حلف شمال الأطلسي في دعم وحماية هذا التطوّر العالمي، وخصوصاً في مناطق هامة مثل الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا. ويجب أن يقود مثل هذا الحوار إلى إيجاد مدخل لموضوع الأمن والاستقرار في هذه المناطق لحماية المصالح الكبرى فيها لكل من الولايات المتحدة وشركائها في الأطلسي.

ثانياً: الحاجة إلى تعريف جديد للأمن القومي في مفهومه المتبدّل، مع توسّع موجة العولمة حيث يبتلع نظام الشمولية النظام الوطني للدول، في ظل حرية حركة البضائع والرساميل، حرية الوصول إلى مصادر الطاقة، انتقال التكنولوجيا والمعرفة، الترابط الكلي في حقل المعلومات والاتصالات. وقد بدّلت هذه التطوّرات مفاهيم الأمن الوطني للدول، والذي كان يقوم في السابق على مفهوم سلامة الحدود وحفظ المصالح بين الدول المجاورة، كحقوق الملاحة والمياه وغيرها من العناصر التي ترتبط مباشرة بالموقع الجغرافي للدولة وبجوارها المباشر. لكن هذا المفهوم للأمن الوطني قد تبدّل وتوسّع بحيث أنه لا يمكن للدول الصناعية أن تقبل بأي تهديد لنظام المواصلات الدولي أو شبكات المعلومات أو تدفّق النفط، لأن ذلك يهدد اقتصادها وعيشها ومستوى الحياة فيها. ويبدو أن هناك اختلافاً كبيراً ما بين المفهوم الأوروبي والمفهوم الأميركي حول التدخل في الشؤون الأمنية في بعض المناطق تحت شعار الحفاظ على المصالح الحيوية، من هنا تبدو ضرورة إجراء مراجعة شاملة من أجل بلورة مفهوم موحد.

ثالثاً: مواجهة الأخطار والتهديدات واستعمال القوة العسكرية في ظل نظام العولمة.

فنظام العولمة الذي يخدم اقتصاد الدول الغربية المتطوّرة يُواجه العديد من المخاطر والتهديدات وخصوصاً في مناطق حيوية كمنطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وهذا يفترض المحافظة على القدرات العسكرية اللازمة لحماية المصالح الأوروبية والأميركية، لمواجهة الأخطار والتهديدات الآتية:

- تهديد الأمن الإقليمي من جراء الاعتداء أو الضغط العسكري أو الاحتلال: الكويت، البوسنة، كوسوفو.
- تهديد مصادر الطاقة وخطوط نقلها.
- الصراعات الاتنية والتنظيف العرقي، أو الثورات الداخلية التي تهدد التحوّل الديموقراطي داخل الدول.

- إمتلاك أسلحة الدمار الشامل وتطويرها والتهديد باستعمالها.
- تهديد طرق المواصلات والاتصالات وشبكات المعلومات الدولية والمنشآت الاقتصادية الكبرى.
- الإرهاب والجرائم المنظمة وخصوصاً الاتجار بالمخدرات.

رابعاً: الاتفاق على توحيد المفاهيم واعتماد مقاييس موحدة حول نقل التكنولوجيا إلى الدول الأخرى، وخصوصاً ما يتعلّق منها بأسلحة الدمار الشامل، بعد أن ظهر أن هناك اختلافات حول هذا الموضوع ما بين أوروبا والولايات المتحدة.

خامساً: الحاجة إلى تطوير القدرات العسكرية للحلفاء، وذلك من خلال الاستثمار الكامل للقدرات التكنولوجية المتوفرة في أوروبا وفي الولايات المتحدة.

ولا خلاف بين الأفرقاء على ضرورات تطوير القدرات العسكرية القادرة على التدخل في مناطق بعيدة، مع التشديد على الحاجة إلى تطوير أسلحة وذخائر ذكية تسمح باستعادة المبادرة في المناطق المهددة وذلك بأقل خسائر بشرية ممكنة، ودون اللجوء إلى تدخل القوات البريّة، كما حدث في كوسوفو. وترى الولايات المتحدة أن هناك تقصيراً أوروبياً في هذا المجال كما ثبت في حرب الخليج وفي البوسنة وكوسوفو.(٢٠)

سادساً: ضرورة العمل على توزيع الأدوار والمسؤوليات والمخاطر والتكاليف بشكل عادل بين الحلفاء.

ولا يمكن الحفاظ على وحدة الموقف داخل الحلف سياسياً وعسكرياً إلا في حال الاتفاق على تطوير نظام جديد لتقاسم المسؤوليات والمخاطر بشكل عادل، وذلك منعاً لاستغلال الخلافات التي يمكن أن تنشأ تحت ضغط الأزمات من قبل أعداء الحلف. وهذا العمل يفترض التنسيق السياسي، وتوحيد العمل الديبلوماسي في مواجهة الأزمات، وإنشاء القوى العسكرية القادرة على العمل المشترك بفعالية كاملة. وتتخذ عملية تطوير مثل هذا التكامل في التعاون بين الحلفاء أهمية كبرى، وذلك على ضوء التجارب في الخليج وخصوصاً في ضوء التجارب في كوسوفو، حيث ظهرت مخاطر الانشقاق في صفوف الحلفاء من خلال التململ الذي ظهر في بعض الدول والتردد لدى بعض القيادات الأوروبية في تصعيد الحرب ضد صربيا وخصوصاً ألمانيا وإيطاليا.

الفجوة الناتجة عن «الثورة في الشؤون العسكرية»

من الواضح أن هناك خلافات في الرؤية السياسية والعسكرية ما بين أوروبا والولايات المتحدة، وقد تستوجب هذه الخلافات إجراء حوار متواصل وبنّاء بين الطرفين من أجل زيادة التفاعل الإيجابي في الدفاع عن المصالح الخاصة بهما حول العالم. لكن الأزمة الحقيقية في المستقبل والتي لا يمكن حلّها بالحوار داخل القيادات السياسية والعسكرية للحلف، تكمن في الفجوة التي تفصل بين الطرفين لجهة حجم القوات العسكرية التي يملكانها ونوعيتها.

ونوعية القوات العسكرية التي تشعر قيادة الحلف بأنها بحاجة إليها لتنفيذ المهمات المرتقبة في مناطق عديدة من العالم، هي تلك النوعية التي سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تطويرها منذ مطلع التسعينات والتي من مواصفاتها انها: متحرّكة، ممتازة التجهيز والتدريب، قادرة على التحرّك بسرعة في المعركة، قوية وتملك قدرة عالية على التدمير، قادرة على التفاعل كقوة مشتركة (برية، جوية، بحرية)، تملك وسائل اتصال وقيادة متطوّرة، وتعمل ضمن نظام معلوماتي متطوّر.

وقد أثبتت الحرب في كوسوفو، وخصوصاً العمليات ضد صربيا، أن المسألة الأساسية في عملية البحث عن تحقيق نصر سياسي على نظام ميلوسيفيتش لم تتمحور حول مسائل السياسة الخارجية أو الستراتيجية المعتمدة ومواقف أوروبا والولايات المتحدة حول طبيعة الصراع وطرق معالجته، كما أنها لم تتعرّض من قريب أو من بعيد لمسألة مشروعية استعمال القوة ضد دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، وحتى أنها لم تبحث في التكاليف المالية للحرب ومن يدفعها.

لقد تمحورت كلّ الأبحاث بين أوروبا والولايات المتحدة داخل الحلف وخارجه على الأهداف والمهمات والبرامج العسكرية، بهدف تضييق الهوة والفروقات الستراتيجية الناتجة عن حال عدم التوازن في القدرات العسكرية ما بين الولايات المتحدة وأوروبا، إنْ كان على صعيد تنظيم القوى وحجمها، أو نظم الأسلحة والذخائر وتطوّرها، أو النظام القيادي والمعلوماتي واللوجستي المتوفّر لدى الفريقين والقادر على الاستجابة لمتطلّبات عمل عسكري واسع ومعقّد.

لقد ظهر جلياً في الحرب ضد صربيا، بشكل أوضح مما أظهرت حرب الخليج، أن «نقطة التلاقي المفقودة» ما بين الولايات المتحدة وأوروبا تتركز في الفوارق في

التكنولوجيا العسكرية أكثر منها في الفوارق القائمة على اختلاف العقيدة القتالية أو الستراتيجية العسكرية، حيث ظهرت الحاجة الماسة إلى تطوير القدرات العسكرية وتطوير الصناعات العسكرية لتتنامى وتتكامل ضمن نظام عسكري تابع لحلف شمال الأطلسي. وكان من الطبيعي أن يظهر هذا التصوّر في تنظيم القوات العسكرية وفي تطوير عائلة من الأسلحة والذخائر التي تستعمل التكنولوجيا العالية لمواجهة متطلّبات الحرب الحديثة ولتضييق الفجوة الموجودة ما بين النظامين العسكريين لأوروبا والولايات المتحدة.

وعملية تضييق هذه الفجوة القائمة هي عملية معقّدة. فإذا كان يمكن حل المسائل الديبلوماسية باللقاء والحوار، فإن إيجاد حل لتضييق هذه الفجوة التكنولوجية يتطلّب مالاً وخططاً طويلة الأمد، وذلك من أجل بناء التكنولوجيا اللازمة وإجراء ما يلزم من تعديلات في تنظيم القوات والقيادات العسكرية وفي العقيدة القتالية المعتمدة.

إن على الأوروبيين أن يتعلّموا وأن يتجهزوا بالأسلحة المتطوّرة إذا كانوا فعلاً يريدون ممارسة دور الشريك الفعلي والقادر للولايات المتحدة.

صحيح أن الطرفين قد أوجدا آلية للعمل سوية ضمن خطط الحلف ومتطلّباته، وذلك عن طريق تعديل قواعد التعاون بإنشاء القوى المشتركة للتدخل في العمليات العسكرية وفقاً للحاجة (CJFF)، لكن الحرب في كوسوفو أثبتت أن هناك حاجات لمزيد من الإصلاح في النظام العسكري الأطلسي، وخصوصاً لجهة بناء قوات أميركية وأوروبية مشتركة ضمن المفهوم الجديد الذي تعتمده الولايات المتحدة «الثورة في الشؤون العسكرية» (RMA)، والذي يأتي كوريث لمفهوم حرب النجوم (SDI).

ماذا تعني هذه «الثورة في الشؤون العسكرية» في القاموس العسكري؟ لنفهم أين تقع نقطة التلاقي بين الولايات المتحدة وأوروبا والتي تشكّل التحدي الأكبر بالنسبة لأوروبا في المرحلة القادمة، لا بد من تعريف هذه «الثورة في الشؤون العسكرية» وتحديد مضامينها. إن الثورة العسكرية هي وليدة التفاعل بين قوتين: الفرصة المتاحة من خلال دخول عنصر جديد على العمل العسكري، وهو عنصر التكنولوجيا العالية، أولاً، والدافع الذي ينتج عن التحديات الستراتيجية الراهنة أو المرتقبة، ثانياً.

ويعني مفهوم هذه «الثورة في الشؤون العسكرية» بالنسبة للولايات المتحدة تحضير القوات الأميركية لمواجهة التطورات والمهمات العسكرية بسرعة وفعالية، وذلك من خلال

تحضير كل ما يلزم لحشد وانتشار سريعين، واستعمال حاسم للقوى المتوفرة، والتخفيف من المخاطر والخسائر. ويمكن تحقيق الهدف الأول الخاص بالانتشار السريع من خلال تحسين قدرات النقل الجوي والبحري، أما الاستعمال الحاسم للقوى فيمكن تحقيقه من خلال تطوير أنظمة القيادة والسيطرة وتحسين شبكة المعلومات وأنظمة المعلوماتية لخدمة المعركة. ويتحقق الهدف الثالث بتخفيف المخاطر والخسائر عبر انتشار القوى، وزيادة مدى فعالية الأسلحة، وتحقيق أعلى حد ممكن من الدقة، واستعمال المعلومات بفعالية لمنع العدو من استعمال سلاحه وإنزال أية خسائر في صفوف القوات الصديقة.

إن «الثورة في الشؤون العسكرية» (RMA) تعني استعمال عاملي الوقت والمساحة لصالح القوات الصديقة، فهي تسمح بضغط عامل الوقت أو تقصيره من خلال تكثيف الحركة وزيادة القدرة القتالية.

إن الفكرة حول تطوير الوسائل والقدرات لتحقيق مثل هذه «الثورة في الشؤون العسكرية» ليست بجديدة على الحلف، إذ هي بدأت في منتصف السبعينات عندما شعرت الولايات المتحدة وأوروبا بضرورة تعديل موازين القوى في أوروبا وتحقيق القدرة الأميركية على الحشد في الخليج إلى مستوى ٨ فرق برية و١٢ جناحاً جوياً.[٢١]

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، خفضت أوروبا موازنتها العسكرية كما خفضت حجم قواتها الضاربة، في حين أعادت الولايات المتحدة تنظيم قواتها بشكل يسمح بمواجهة المتطلّبات الجديدة للتدخل في مناطق عديدة من العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وشرقي آسيا. وكان من نتيجة هذا التناقض في السياسة العسكرية والدفاعية ما بين الولايات المتحدة وأوروبا، أن تخلّفت هذه الأخيرة في الإعداد العسكري التنظيمي والتكنولوجي لماشاة المسيرة الأميركية وبناء القدرة على مواجهة التحديات في مسارح عمليات بعيدة.

وخلق هذا الواقع فجوة كبيرة ما بين قدرات الحليفين بشكل أصبح فيه مستقبل حلف شمال الأطلسي على المحك، ويتوقّع الخبراء أن تتوسّع الفجوة حوالى العام ٢٠١٠ ليصير من الصعب تعامل القوات الأوروبية مع القوات الأميركية في ميدان المعركة بسبب الفوارق التكنولوجية وخصوصاً تلك المتعلّقة بأنظمة المعلومات، ولذلك يُفترض أن تسارع أوروبا إلى تضييق هذه الفجوة الخطرة.

هل بإمكانها ذلك؟

نعم، من دون شك، وللأسباب الآتية:

أولاً: لقد أثبتت أوروبا في السبعينات أنها قادرة على أن تطوّر قدراتها العسكرية لتحقيق معادلة جديدة في ميزان القوى في أوروبا، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة.

ثانياً: من المشهور عن الأوروبيين أنهم قادرون على المنافسة العسكرية لتطوُّر صناعاتهم، كما أنهم يملكون القيادات الكفؤة لمثل هذه المنافسة.

ثالثاً: إن الإنفاق الأميركي على أنظمة الأسلحة والمعلومات الجديدة هو في حدود ٢٧ بالمئة من ميزانية الدفاع، وهي نسبة متدنية إذا ما قيست بتلك التي اعتُمدت في عهد الرئيس ريغان، ولكن الأموال الحالية (٤٢ مليار دولار) هي مخصصة لإنتاج أسلحة وذخائر متطوّرة من دون بناء مراكب أو دبابات جديدة. هذا الواقع الأميركي يفترض بأوروبا أن تُعيد النظر بميزانية الدفاع فتخصص على الأقل ١٥ ـ ٢٠ بالمائة من موازنتها لتكنولوجيا الأسلحة العالية الدقة.

رابعاً: إن الفرصة متاحة أمام الأوروبيين للحاق بركب الولايات المتحدة في تطوير عقيدتها القتالية على ضوء تطوّر «الثورة في الشؤون العسكرية» (RMA)، حيث ظهر أن الحرب في كوسوفو قد شكّلت اختباراً لبعض الأفكار الأميركية لجهة تخفيض مخاطر الحرب باللجوء إلى القوات الجوية المجهّزة بأفضل التكنولوجيا للتخفي وإصابة الأهداف من مسافات بعيدة وبدقة متناهية، بالإضافة إلى القوة الصاروخية البعيدة التي تُطلق من قبل البحرية. أما على صعيد القوات البرية، فإن الولايات المتحدة ما زالت في بدايات النقاش لإعادة النظر في نوعية وتجهيزات هذه القوات. وهذا يطرح مسائل حجم الفرق، ثقيلة أو خفيفة، الحركية الجوية، الطوافات الهجومية، المدفعية البعيدة وراجمات الصواريخ، والأسلحة الصاروخية المضادة للدبابات والطائرات.

إن أهمّ أنواع التحديات في هذه الثورة التكنولوجية أن تُقدم أوروبا على تطوير قدراتها المعلوماتية في صنع القرار السريع والفاعل، والذي أصبح، في ظل الستراتيجية الجديدة التي تعتمدها الولايات المتحدة وتعمل على تطويرها، أهم من العامل المادي.

في هذا الإطار، يبقى السؤال المحرج: هل تريد الولايات المتحدة من أوروبا بالفعل أن تطوّر قدراتها القتالية باعتماد نظام «الثورة في الشؤون العسكرية» فتبقى بذلك الشريك الفعلي والقادر داخل حلف شمال الأطلسي؟

في الواقع تصعب الإجابة عن هذا السؤال، حتى في ظل ما ظهر من تعاون بين الطرفين في الحرب ضد صربيا.

توسيع الحلف والشراكة من أجل السلام

كان على حلف شمال الأطلسي أن يواكب التطوّرات في أوروبا الشرقية بعد سقوط حائط برلين وأن يتفاعل معها بحيث يمكن سد الفراغ الحاصل بعد انهيار الأنظمة الشيوعية في هذه الدول، بعد قمة الحلف في روما في تشرين الثاني عام ١٩٩١، واعتماد ستراتيجية جديدة كبديل لستراتيجية «الرد المرن» المعتمدة منذ أواخر الستينات. كان على الحلف أن يجد نظاماً جديداً للتعامل مع دول أوروبا الشرقية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، حيث أنشأ مجلس التعاون لشمال الأطلسي (NACC)، الذي يضمّ أكثر من عشرين عضواً، أي إلى جانب دول أوروبا الخمس الأعضاء في حلف وارسو، الدول التي كانت في صلب تكوين الاتحاد السوفياتي. لكن التنوع والفوارق الكبيرة بين الدول المنضمة إلى مجلس التعاون لشمال الأطلسي (مثلاً بين بولونيا واوزبكستان) دفع بعض هذه الدول إلى التعامل معها بشكل مختلف على أساس قبولها كعضو في حلف شمال الأطلسي. وهكذا فوجىء حلف شمال الأطلسي بطلب انضمام أعضاء جدد في الوقت الذي لم يكن مستعداً لمثل هذا التوسع.

وجاء جواب الحلف على هذه الطلبات للانضمام في كانون الثاني عام ١٩٩٤، عندما قرر مجلس شمال الأطلسي (NAC) إنشاء برنامج الشراكة من أجل السلام (PFP). ولم تتجاوب قمة بروكسيل مع طلب دول أوروبا الوسطى الانضمام فوراً إلى الحلف، لكنها، عبر برنامج الشراكة للسلام (PFP)، فتحت الباب أمام هذه الدول للانضمام في المستقبل المنظور. وتشكل عضوية الشراكة للسلام شرطاً من شروط الانضمام إلى الحلف، ولكنه شرط غير كاف، وتسمح هذه الشراكة للأعضاء بالمشاركة في النشاطات السياسية والعسكرية في خيارات الحلف، كما أنها تُشارك في مركز للتنسيق بهدف زيادة الشفافية في الموازنات الدفاعية، وزيادة الرقابة الديموقراطية على وزارات الدفاع في هذه الدول، وتحضير مشاركة هذه الدول في

التخطيط وفي التدريبات العسكرية تحضيراً للتعاون مع قوات الحلف في عمليات حفظ السلام والإغاثة.[٢٢] وقد جاء إنشاء برنامج الشراكة من أجل السلام مكملاً لقرار إنشاء القوة المشتركة التي شُكّلت للتجاوب مع متطلّبات عمليات حفظ السلام (CJTF) كأداة مرنة لمواجهة متطلّبات الأمن في وسط أوروبا، بحيث شكّلت الإطار العلمي للحاجة التي أطلقها «مثلّث فيزغراد» والذي ضمّ كلّ من تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولونيا بضرورة سعي الدول الثلاث للعودة إلى أوروبا. ولقد ضبطت قرارات الحلف بإنشاء الشراكة من أجل السلام، الضغوط التي مارستها الدول الثلاث لدخول الحلف فوراً والتي كانت تثير حفيظة كلّ من بلغاريا ورومانيا.[٢٣]

هكذا بدأت موجة التنافس في أوروبا الشرقية والوسطى وبحر البلطيق وفي البلقان، لدخول حلف شمال الأطلسي، حيث تأهّلت في رأس القائمة دول مثلث «فيزغراد» واكتسبت العضوية الكاملة في الحلف، فيما تتابع الدول الأخرى التحضيرات اللازمة لتحقيق الشروط المطلوبة لاكتساب العضوية الكاملة.

وكان على الحلف أن يُراعي في وضع شروط الانضمام إليه جميع المشاكل التي يمكن أن تنتج عن المنافسة بين الدول الواقعة في المنطقة نفسها، كدول أوروبا الشرقية والبلقان وبحر البلطيق، ولذلك كان من الطبيعي أن ينظر في عملية انضمام مجموعات دول إليه بدلاً من دول منفردة، علماً أنه تمّ بالفعل تقسيم الدول طالبة الانضمام إلى ثلاثة مجموعات:

مجموعة «مثلث فيزغراد»، ومجموعة البلقان، أي بلغاريا ورومانيا، ومجموعة الأربعة على بحر البلطيق.

وكانت ردات الفعل على إنشاء الشراكة من أجل السلام متنوّعة ومعقّدة وذلك تبعاً لتنوّع المواقف والتوقعات وحالات سوء التفاهم القائمة بين دول وسط أوروبا والبلقان. فقد رأت رومانيا وبلغاريا في هذه الشراكة مدخلاً للعمل على تأخير دخول دول «مثلث فيزغراد» في حلف شمال الأطلسي. ولكن سعي جمهورية تشيكيا بعد انفصالها عن سلوفاكيا للالتحام بالغرب ودخول الناتو، قد أجّج أجواء التنافس التي لم تقتصر على أوروبا الوسطى والبلقان بل تعدّتها إلى منطقة بحر البلطيق.

المعارضة الروسية لتوسيع الحلف

عندما نتكلّم عن العمل على توسيع الحلف ليشمل كل دول أوروبا الوسطى ومعظم دول البلقان والبلطيق، لا بدّ أن يتبادر إلى ذهننا السؤال الآتي: لماذا تُستثنى روسيا من عملية توسيع الحلف وما هي أسباب عدم دعوتها للإنضمام إليه؟

من الصعب أن تجد مسؤولاً واحداً داخل قيادة حلف الأطلسي أو بين المسؤولين في الدول الداخلة في الحلف، قادراً على القول إن عملية توسيع الحلف يجب أن تتضمن الدعوة لروسيا بالانضمام كسائر الدول الأوروبية. ولا يختلف هذا الشعور في الغرب عنه في موسكو حيث ان القيادات الليبرالية وقيادات الوسط لا تختلف في موقفها من توسيع الحلف ودخول روسيا إليه عن مواقف الغرب[٢٤]. ولا يعتقد العديد من الستراتيجيين الروس ان حلف الأطلسي يتصرّف كأرملة فقدت زوجها مع انتهاء الحرب الباردة وهي تبحث عن زوج جديد، تجده في موسكو. ويرى هؤلاء ان توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل روسيا يعني شلّ القرار السياسي داخل الحلف ومنعه من القيام بأي عمل عسكري في المستقبل، وان مثل هذا التطوّر، في حال حصوله، سيقود إلى إلغاء الحلف[٢٥]. وهذه الرؤية تترك روسيا أمام خيار صعب: إذا كان يتعذّر عليها الانضمام إلى الحلف، هل عليها أن تحاربه، وأن تفتش عن خيار آخر من الشراكة[٢٦]؟

وقد أثارت أخبار انضمام بولونيا وبعض الدول الأخرى من شرقي أوروبا إلى الحلف موجة استياء وإدانة من قِبَل روسيا، ويبدو ان ردّة الفعل قد جاءت طبيعية نظراً للصورة التي يحتفظ بها الحكم والشعب في روسيا عن الحلف وعن دوره في تهديد الأمن والمصالح الروسية.

لقد ركّز القادة والكتّاب الروس على ان عملية توسيع الحلف إنما تهدف إلى عزل روسيا عن باقي الدول الأوروبية في شرقي القارة ووسطها وفي البلقان، حث عبّر الجميع عن دهشتهم من محاولات الحلف لعزل دولة كبرى تملك من عناصر القوة ما تملكه روسيا[٢٧].

لكن يبقى السؤال: هل هناك علاقة لهذه المواقف السلبية الصادرة عن موسكو من عملية توسيع الحلف بانخفاض برامج الدعم والمساعدات الغربية لها للمساعدة في التحوّلات الضرورية على الصعيدين السياسي والاقتصادي؟

أما الحجة الثانية التي قدّمها الستراتيجيون الروس كأساس لمعارضتهم توسيع الحلف، فهي تستند إلى العامل الجغرافي، إذ يرى هؤلاء ان عملية تقصير المسافة

التقليدية الفاصلة بين موسكو وحدود الحلف مسافة ١٥٠٠ كليومتر تزيد المخاطر التي تواجهها موسكو في حال اندلاع حرب مع الحلف، حيث ان اقتراب جيوش وأسلحة الحلف من موسكو يضعها في موقف خطر مما سيفرض بذل جهود إضافية وتكاليف كبرى لحمايتها(٢٨).

لقد ظهر واضحاً من خلال المناقشة الروسية الواسعة لموضوع توسيع الحلف، أن الروس يريدون تحقيق هدف واحد: عدم مواجهة السيناريو الأسوأ، وذلك من خلال المحافظة على توازن ستراتيجي معقول. ومن هنا ظهر هذا الحرص الشديد على البحث عن أرضية آمنة لإقامة علاقات جديدة بين الشرق والغرب. ومن هذا الحرص لإبقاء اللعبة ضمن أعلى مراتب الأمان، جاء تركيزهم على التمسّك بقوانين ومبادئ الجيوبوليتيك في تقييمهم للوضع الستراتيجي الجديد الناشئ عن توسيع الحلف.

وكانت الحجج الروسية تجاه الغرب وتجاه أوروبا الشرقية تقوم على البحث عن أجوبة مباشرة لأسئلة يطرحونها: ما هي حاجتكم لتوسيع الحلف؟ وضد من يتوسّع الحلف؟ هل هذا يعني انكم لا تؤمنون بالسلام مع روسيا؟ هل الدافع انكم لا تثقون بروسيا؟ لماذا تتعجبون من أن المجتمع الروسي يشعر بالخطر من تقدّمكم نحو حدوده؟

وتركّزت الحجج الروسية المضادة على ان عامل توسيع الحلف سيوقع ضرراً مزدوجاً داخل روسيا وباتجاه الغرب، إذ أن زيادة الخطر مع عجز روسيا عن منع توسيع الحلف سيُضعف القيادات المعتدلة في الكرملين ويقوّي التيّار الراديكالي والشيوعي، مما يسهّل إمكانية استيلائه على الحكم.

لقد انعكس هذا الموقف الروسي العام تجاه عملية توسيع حلف الأطلسي على العقيدة القتالية للجيوش الروسية. فالعقيدة المعدّلة التي اعتُمدت في تشرين الثاني عام ١٩٩٢ تنصّ «على ان احتمال تمركز قوات غربية داخل الدول المجاورة لروسيا يتسبب بتصعيد أمني جديدوذلك بتبديل الخطر العسكري (الذي كان يتمثّل بالحلف) إلى تهديد عسكري مباشر ضد روسيا الفيدرالية. وان مثل هذا التطوّر يجب أن يخضع لموافقة روسية مسبقة».

ولم تتوقف المعارضة الروسية لتوسيع الحلف على الاعتبارات السياسية والستراتيجية بل تعدّتها لتشمل الاعتبارات الاقتصادية، حيث رأى الروس ان دخول دول أوروبا الشرقية والوسطى تحت مظلّة الحلف سيحرم الصناعات الدفاعية الروسية من أسواقها التقليدية لبيع منتوجاتها.

وكان من نتيجة هذا النقاش الروسي لمسألة توسيع الحلف، بالإضافة إلى انه لم يحل دون توسيع الحلف باتجاه الشرق، أن أثار حفيظة وشكوك جيران روسيا وشركائها، الذين شعروا بأن النخبة القيادية في موسكو ما زالت متمسّكة بالمفاهيم القديمة لعلاقاتها مع جيرانها. ورأى هؤلاء الجيران بأنه كان من الأفضل، بدل ان تتمسك روسيا بهذا الموقف السلبي تجاه عملية توسيع الحلف، ان تبحث عن معاهدة جديدة تعقدها مع الحلف، وان تكسب ثقة جيرانها في وسط وشرق أوروبا(٢٩).

وهذا الواقع الجديد يفترض أن يسعى أعضاء الحلف القدماء والجدد لتبديد مخاوف روسيا وإقناعها بأن الحلف ليس موجّهاً ضدها، وبأن الهدف الأساسي يتمحور حول إنهاء الآلام والضغوط التي تعرّضت لها أوروبا الوسطى خلال قرنين من الزمن يوم كانت تخضع لضغوط مزدوجة: من الشرق والغرب، من قِبَل الدول الأقوى منها، وبأنّ مثل هذا التحوّل في الجيوبوليتيك الأوروبي والذي يزيل «المنطقة الواقية لروسيا» سيُعوِّض عليها من خلال إعطائها الشعور بالأمان انطلاقاً من قيام شراكة فعلية ضامنة لأمن كل الأطراف.

الاستنتاجات

يبدو ان هناك أزمة داخل حلف شمال الأطلسي هي أزمة العلاقات الأميركية ـ الأوروبية، وهذه الأزمة مبنية على تضارب في المصالح بين الطرفين في أوروبا وفي مناطق عديدة من العالم، تجاوزها لا يتوقّف على تعديلات في المواقف الستراتيجية بل يتعدّاها إلى الدور الذي يريد أن يحدّده الاتحاد الأوروبي لنفسه داخل أوروبا وفي مواجهة الهيمنة الأميركيّة على المسرح العالمي. وهذا الدور ما زال يلفّه الغموض حتى اليوم بالرغم من كل التقدّم الذي حصل في ظلّ معاهدة ماستريخت.

وقد أظهرت الحرب في الخليج وفي كوسوفو ان هناك حاجة أوروبية لمضاعفة الانفاق العسكري من أجل الحفاظ على مستوى من القوى العسكرية، كافٍ للمشاركة في العمليات الأميركية ـ الأوروبية تحت خطة حلف شمال الأطلسي، بشكلٍ متوازن يؤمّن معادلة مقبولة في المسؤوليات والمكاسب الحاصلة من تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة.

وسوف تقرّر نتائج الأزمة في كوسوفو مدى فعالية الستراتيجية الجديدة المعتمدة من قِبَل حلف شمال الأطلسي والقائمة على مفهوم «بناء قدرة جماعية لإدارة الأزمات بنجاح»(٣٠)، كما انه سيتقرّر على أساس هذا النجاح، في المرحلة الثانية من حلّ الأزمة

في الإقليم ـ أي إيجاد حل سياسي يتقرّر بموجبه مستقبل الإقليم في البلقان ـ موضوع دخول دول البلقان إلى حلف الأطلسي، بما في ذلك ألبانيا ومقدونيا، بالإضافة إلى بلغاريا ورومانيا.

إنّ القرار المعتمد بتوسيع الحلف سيُنفّذ بالرغم من كل تحفّظات موسكو عليه، وستنضمّ دول جديدة إلى الحلف في المرحلة القادمة، وهي بلغاريا ورومانيا وثلاث دول في البلطيق. أما دول البلقان الأخرى فقد أُعطيت ضمانات أمنية مؤقّتة لحين البتّ بشأن طلبها الانضمام لاحقاً.

ويبدو واضحاً بعد أزمة كوسوفو ان على الحلف تطوير قدراته للقيام بمهمات جديدة لحفظ الأمن أو فرض السلام في مناطق بعيدة خارج أوروبا، وان المناطق التي تحظى باهتمامات الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وأوروبا بالدرجة الثانية هي الشرق الأوسط وشرقي وجنوبي آسيا.

ثمة حاجة ماسة لمتابعة الحوار الستراتيجي بين الطرفين الأوروبي والأميركي لتطوير المفاهيم والبرامج العسكرية لمواجهة الأزمات في المستقبل، وأفضل مقاربة لإيجاد الأرضية لمثل هذا التعاون تقوم على مقاربة من القاعدة باتجاه الرأس، وذلك على قاعدة حجم المشاركة التي يقدّمها كل طرف لمواجهة الأزمة. وفي هذا المجال يمكن للحلفاء تطوير سيناريوهات يجري ضمنها التعرّف على القدرات العسكرية للأطراف المشاركة ولمستوى المهارات ولوجود تقنيات محدّدة تحقق التكامل العسكري. ويمكن، في هذا الاطار، الاعتماد على مشاركة أوروبية في الحقول الآتية:

- قوى مقاتلة قريبة من مسرح العمليات.
- الخبرات والتجارب الخاصة بالجغرافيا وبالمحيط الثقافي في منطقة الأزمة.
- وحدات خاصة قادرة على العمل في منطقة العمليات ووفقاً للظروف الخاصة.
- تحضير احتياط لتبديل القوى أو دعمها.
- المساندة اللوجستية استناداً إلى قرب موقع الأزمة من أوروبا.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإنّ دورها في الظروف الراهنة يجب أن يُركِّز على:

- نشر مراكز القيادات والسيطرة وأنظمة الاتصال اللازمة وتجهيزها.

ـ إستثمار شبكات الأقمار الاصطناعية ووسائل جمع المعلومات المتوفّرة لجمع المعلومات اللازمة لعمل عسكري ناجح.

ـ تقديم المساعدة في مجال الدعم الجوي اللازم للعملية.

ـ حشد القدرات العسكرية اللازمة ـ براً وجواً وبحراً ـ لتحقيق السيطرة الميدانية وتحقيق النصر.

ـ استعمال ما أمكن من الطائرات الخفية والصواريخ الجوّالة والذخائر ذات الدقة العالية في الهجوم على الأهداف ذات القيمة العالية.

تبقى مسألة سدّ الفجوة التكنولوجيّة بين الولايات المتحدة وأوروبا والتي عرّفناها تحت اسم «الثورة في الشؤون العسكرية» (RMA)، فقد أثبتت الحرب في كوسوفو ان الولايات المتحدة مستمرّة في توسيع هذه الفجوة عن طريق الاستمرار في الاستثمار في التكنولوجيا المتطوّرة لضغط عاملي الوقت والمساحة في مواجهة الأزمات، وتخفيض مستوى الخطر الذي تواجهه قواتها في الوصول إلى أهدافها إلى حين تحقيق النصر. وتُظهر هذه الثورة التكنولوجية ان على أوروبا أن تستثمر ما يُقارب ١٥ - ٢٠ بالمئة من موازنات الدفاع لديها في اتباع خطى الولايات المتحدة من الآن وحتى العام ٢٠١٠، على الأقل.

إن أزمتي البوسنة وكوسوفو تضغطان على الولايات المتحدة وأوروبا لتحديد الطريق لإيجاد نظام جديد يسمح بالتفاعل الإيجابي بينهما ويُحضِّر الأرضيّة لنقاش طويل حول دور حلف شمال الأطلسي خارج الاطار الأوروبي. ويفرض هذا التوجّه الجديد على قادة الدول الأوروبية الالتزام من جديد بالعقد الأمني الجماعي الذي أثبتت الأيام، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، انه ضرورة أوروبية وقد يُصبح ضرورة دولية، إذ انّ الحلف يُشكّل اليوم المؤسسة العسكرية الكبرى والوحيدة القادرة على تأمين القدر الكافي من القوى العسكرية لمواجهة الأزمات التي يمكن أن تطرأ في العالم.

كلمة أخيرة لا بدّ من قولها، وهي انه بالرغم من الشكوك والمخاوف التي يُمكن أن يُثيرها البعض حول الهيمنة الأميركية في زمن العولمة، وبالرغم من المآخذ على تدخّل قوات الحلف أو أي تحالف متفرّع عنه في حلّ الأزمات خارج إطار الشرعية الدولية المتمثّلة بمجلس الأمن، فإنّ تسارع المآسي الإنسانية وضخامتها قد يبرّرا في بعض الأحيان هذه السلوكيّة في الالتفاف على مراكز قرارات مجلس الأمن الدولي.

المراجع والهوامش

1 - CASTELLAN George, "**Histoire des Balkans**", Fayard, Paris (Février 1993) p. 12.

2 - "**Financial Times**", "Lessons for Nato from Kosovo" Weekend - June 5 - 6, 1991, p. 6.

3 - Ibid.

4 - Mc Nair Paper 58, "Searching for Partners: Regional Organizations and Peace Operation", Williams H. Lewia and Edward Marka, 1998.

5 - Ibid.

6 - Ibid.

7 - "Interlocking European Organizations for Cooperation and Security" chart from "Searching for Partners", stated in note number 4, p. 33.

8 - "The Organization on Security and Cooperation in Europe" (OSCE) tried to mediate between the parties during chechnya crisis; and also has surpervised the elections in Bosnia and Albania in 1996.

9 - Mc Nair, Paper # 58.

10 - National Strategic Studies Institute, National Defense University, "The Strategic Assessment 1999", Washington, D. C.

11 - Research conducted by S. Nelson Drew in November 1989, during course of drafling **The Future of NATO**, New York: praeger, 1991.

12 - **The London Declaration on a Transformed North Atlantic Alliance**, issued by the heads of State and Government participating in the meeting of the North Atlantic Councel in London, July 5 - 6, 1990: Paragraph 14.

13 - Ibid., and **The Alliance's Strategic Concept**, November 1991: Preamble, Paragraph I.

14 - **Rome Declaration on Peace and Cooperation**, November 1991: Paragraph II.

15 - **The Alliance's Strategic Concept**: Paragraph 39, and the Rome Declaration: Paragraph 4.

16 - The Contradiction appeared in the official document issued by the Ministrial Council for NATO at the Brussels meeting on Descember 17, 1992 which explained the official view of NATO and Western Military Union concerning military tasks in the Adriatic.

17 - This decision appeared in the Brussels declaration issued by head of States at the NATO meetings, January 10 - 11, 1994.

18 - David Sompert, Richard Kungler and Martin Libicki, **Mind the Gap**, National defense University Press, Washington, D. C., 1999, P. 22.

19 - Chicago Council on Foreign Relations and University of Maryland Polls 1995, and 1997, respectively.

20 - British and French participation in ground troops in the Gulf War did not exceed 5 percent, they had to rely on U. S. logistical support. **Mind the Gap**, p. 18.

21 - **Mind the Gap**, p. 29.

22 - The declaration of NATO on January 11, 1994, to expend the alliance toward the east taking into consideration European security needs.

23 - It is necessary to note that after the creation of the "Visegrad Triangle", Czechoslovakia separated into the Czeck Republic and Slovakia.

24 - PUSKOV Aleksei, "Russia and the West: in front a Watershed" **Moskoskie Dovosti**, no. 14, (3 - 10 April 1994).

25 - BLAGOVALIN Sergey "On Foreign and Military Policy of Russia", **Svobodnay Mysl**, no. 18, December 1992.

26 - Ibid.

27 - KARAGANOV Sergey, Deputy Director of the Institute of Europe Moskovie Novosti, no.8, (September 19, 1993).

28 - Arbatov, "Three angles of View on the Problem of Poland's Joining NATO" **Rozavisimaya Gazeta**, October 1, 1995.

29 - BREZINSKI Zbigniew, "A Plan for Europe" **Foreign Affairs** vol. 74, no. 1 (January / February 1995).

30 - BUCHAN David, "NATO's Ambitious Strategy for Peace" **Financial Times** (Monday, April 26, 1999).

الدفاع الوطني

إسرائيل ومأزق الأمن القومي والاجتماعي والسياسي

إحسان مُرتضى(*)

يُشكّل موضوع الأمن القومي في العصر الحديث مسألة وطنيّة أساسيّة. وقد أخذت أنماطه ومؤسّساته ومجالسه تتبلور تدريجاً إلى أن أصبحت جزءاً عضوياً من الدولة المُعاصرة التي تواجه، في أغلبيّتها، مشاكل مصيريّة وأمنيّة، الأمر الذي ينعكس على مجالات الحياة بأسرها في السلم والحرب.

إلى جانب ذلك، فإن أمن الدولة، عموماً، ينبع من مناعة المجتمع الشاملة في مجالات الحياة القوميّة كلّها، وليس في مجال القوّة العسكريّة فقط. وتأسيساً على ذلك يرى المُفكّر الستراتيجي الإسرائيلي اللواء يسرائيل طال: «أن الأهداف القوميّة تتغيّر بمرور الوقت طبقاً للمشاكل المصيريّة والمصالح المصيريّة، ولكنّها تتغيّر أيضاً بفعل الموروثات والمعايير الوطنيّة»(١). ويضيف: «تختلط هنا دوافع منطقيّة وبواعث غير منطقيّة، لتشكّل بعض الأماني والرغبات الوطنيّة. وتؤثّر القيم الدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وقيم الحرية والعدالة والكرامة، على سلوك الشعوب والدولة بدرجة لا تقلّ عن احتياجاتها الماديّة، وتدفعها أحياناً إلى القيام بعمل يتعارض مع المصلحة الوطنيّة الحقيقيّة». والنتيجة الحتميّة لهذا كلّه هي ان الطموح الوطني المبالغ فيه يُهدِّد بالخطر صاحب الطموح نفسه. وقد سقط المجتمع الإسرائيلي في هذا المحظور عندما دخل في جدال عميق، بمختلف اتجاهاته وتيّاراته السياسيّة والدينيّة والفكريّة، حول الخيار الأنسب

(*) باحث في الشؤون الإسرائيليّة.

لرسم خطوط التوسّع والتمدّد للدولة العربية منذ الانتصار الساحق الذي حقّقته على العرب في عدوان عام ١٩٦٧، وذلك عندما غدت تُسيطر على جزء كبير من الأرض العربيّة تبلغ مساحته أربعة أضعاف المساحة التي كانت تحتلّها قبل الخامس من حزيران من ذلك العام[٢]. ومن هنا دخلت إسرائيل في أزمة تطوّر بُنيويّة ناجمة عن عجزها عن تحقيق إجماع بشأن تلبية الشرطين الضروريين لتحوّلها إلى إمبرياليّة إقليميّة، وهما، خارجياً، تحقيق «السلام» مع العرب، وداخلياً، تحديث البُنى الاجتماعيّة والأيديولوجيّة والثقافيّة والحزبيّة بحيث تتواءم مع نظريّتها الاقتصاديّة والستراتيجيّة وأوضاعها الثقافيّة والعسكريّة المتطوّرة.

وقد وجدت إسرائيل نفسها بعد حرب الخليج الثانية محصورة ضمن دائرة أفضليات المصالح الأميركيّة، بشكل خاص. تحوّلت فجأة من ثروة إلى عبء في النظام العالمي الجديد، وبالتالي وجدت نفسها منساقة سوقاً إلى تسوية سياسيّة لا ترغب فيها، سواء في أيام حكومة اسحق شامير أم في أيام حكومة اسحق رابين. فإسرائيل في هذا السياق بدأت تشعر بافتقادها إلى ما كانت تسمّيه ذرائع الحرب، لأنها لم تعد تجد الغطاء المطلوب من قبل دولة عظمى لاعتداءاتها، بل باتت تجد نفسها مستهدفة باحتمال هجوم عربي محدود الاهداف أو بحرب استنزاف غير متحركة في ما لو عرقلت مسار التسوية السلميّة المرغوب فيها أميركياً ودولياً وعربياً بهدف تغيير الوضع القائم وإيجاد معادلات سياسيّة واجتماعيّة وستراتيجيّة جديدة. وضمن هذا الإطار، بدأت إسرائيل تشعر بخطورة تراجع قدرتها الردعيّة وفقدانها الظروف الموضوعيّة الداخلية والخارجية للتوصّل إلى حسم نهائي مع دولة صغيرة ومحدودة القدرة مثل لبنان. الأمر الذي فتح مجال التساؤلات حول متغيّرات أمنها القومي التي سنتناولها في ثلاثة محاور: أوّلها تعطيل الأمن المجتمعي الداخلي وثانيها تعطيل الأمن الإقليمي وثالثها فقدان السلام السياسي بسبب الجمود الايديولوجي.

١ ـ تعطيل الأمن المجتمعي الداخلي

يكاد يُجمع الباحثون الاسرائيليون والأجانب على أن المجتمع الإسرائيلي يعاني من أزمة هوية تنطلق من السؤال الجدلي الدائم: من هو اليهودي؟ وهذا السؤال ليس سؤالاً أكاديمياً مجرداً ولا حماسياً تبريرياً وإنما هو قائم في صميم الفعل السياسي، من حيث انه خطوة ضروريّة لصياغة المشروع الصهيوني برمّته، بجميع جوانبه الثقافية السياسية والاقتصادية. وهذا السؤال ينفتح أيضاً على المجالات العمليّة المرتبطة بتحديد الصديق

والعدو، وحدود الدولة ، وهويتها وسكانها، ومن يحق له الهجرة إليها أو الإقامة فيها. وقد طرحت الصهيونية نفسها على انها حركة تحرير الشعب اليهودي وبدأت من القول ان اليهود شعب واحد. وانطلاقاً من هذا تقرر تأسيس الدولة اليهوديّة.

إلا ان صراعاً حاداً نشب منذ البداية حول تحديد الهوية اليهوديّة القوميّة منذ ما بين دعاة الاتنية الدينية (الصهيونية الدينية) ودعاة الاتنية العلمانية (الصهيونية الثقافية). وكان مركز الصراع مصدر يهودية اليهودي هل هو في الاختيار الالهي المزعوم أم في التطوّر التاريخي للتراث اليهودي والانتماء العرقي. وهل ان اليهودي هو اليهودي الاشكنازي الأبيض وحده أم ان مقولة اليهودي تشمل يهود العالم كافة بمن فيهم السفاراديم والفلاشا؟

ان المؤسّسة الدينية في إسرائيل تصرّ على ان التهويد يجب ان يتم على يد حاخام اورثوذوكسي، وهذا يعني عملياً استبعاد أكثر من ٨٠٪ من يهود العالم الذين يعرفون اليهودي على أسس لادينية أو انهم لا يقبلون اليهودية الاورثوذوكسية. فأغلبيّة يهود الاتحاد السوفياتي السابق قد تحوّلوا إلى يهود إثنيين، أو يهود غير يهود، والمهاجرون منهم يُواجهون لدى وصولهم إلى إسرائيل الكثير من المتاعب بسبب إصرار المؤسّسة الدينية الأورثوذوكسية على تعريفها الخاص. ومما يزيد مسألة الهوية تعقيداً، ظهور هوية إسرائيليّة جديدة بين جيل «الصابرا» من الاشكناز تتسم بسمات عديدة من بينها احتقار عميق ليهود العالم. وتشهد إسرائيل تصاعداً حاداً في مستويات التهديد والعلمنة الأمر الذي يعمق من حدة التناقضات وبالتالي من حدة المخاطر الداخلية على بنية الأمن القومي. وفي هذا السياق يقول اليهود الاثنيون، وخاصة المقيمون في الخارج، كيف تسمى الدولة الصهيونية التي تتزايد فيها معدّلات الأمركة والعولمة دولة يهوديّة؟ أما اليهود اليساريون فيقولون: هل يمكن أن نسمّي دولة تقوم بالتجسُّس لحساب الولايات المتحدة وتزويد النظم الفاشية في أميركا اللاتينيّة بالأسلحة، وكانت تتعاون مع نظام التمييز العنصري «الابارتهايد» في جنوب أفريقيا، دولة يهوديّة؟[٣].

لقد تحدّث الباحث الإسرائيلي أيان لوستيك عن تناقض الهوية المجتمعيّة في إسرائيل، ورأى أن نمو الأصوليّة تتركّز عواقبه في مجالين: الأول المجال الداخلي الاسرائيلي حيث مخاطر التمزّق بين تصوّرين متناقضين للكيان الصهيوني، والثاني هو المجال الخارجي حيث يتجسّد خطر إغلاق السبل أمام التسوية السياسية وتزايد احتمالات الحرب[٤]. ونقلت الصحافة الإسرائيليّة أوجهاً عديدة من التفاعلات الجارية بين الطوائف اليهوديّة بثقافاتها المتباينة، إلى حد الحديث عن إمكانية نشوب «حرب

أهليّة» يهوديّة دينيّة وثقافيّة، والحديث عن احتمال قيام «انقلاب عسكري». وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأنّ المجتمع الإسرائيلي يعيش تناقضاً متنامياً بين ظاهرتين بارزتين: «من ناحية، تقدّم متسارع في مجال العلوم والثقافة والاقتصاد، ومن ناحية أخرى، تخلّف متسارع على مستوى الفكر والحياة الاجتماعيّة الغارقة في الأساطير حتى أصبح التطرّف الديني والسياسي عبئاً على الكيان الصهيوني نفسه وعلى ملفاته»[٥]. وهذا التناقض ينعكس بصورة مباشرة على التركيبة البنيوية للأمن القومي الإسرائيلي ويعبّر عن نفسه في مجالين اثنين: الأول ـ التناقض في النظرة إلى الدور الوظيفي للدولة بين قلعة محكمة الإغلاق أمنياً، وسوق محكومة بالانفتاح إقتصادياً. والثاني ـ التناقض في النظرة إلى الذات: شرقي بوجه غربي، وعلماني بوجه ديني. وتكفي الإشارة في هذا الخصوص إلى مظاهرة نحو ربع مليون يهودي من غلاة المتشدّدين طوال يوم كامل في شوارع القدس بتاريخ ١٩٩٩/٢/١٤، احتجاجاً على ما يعتبرونه تدخّلاً من المحكمة العليا الإسرائيليّة في شؤون الدين بعد أن أصدرت المحكمة أحكاماً تعطي الحقوق المدنية الأسبقية على القانون الديني (فتح المتاجر يوم السبت، الاستثناء من الخدمة العسكريّة لطلاب المدارس الدينيّة، توزيع أموال الدولة على المؤسّسات الدينيّة). وقد ذهب الحاخام بوروش إلى حدّ القول: «إذا لم تقتنع المحكمة العليا بالكفّ عن التدخّل في الشؤون الدينيّة فالحرب واقعة»[٦]. وفي مقابل ذلك قالت صحيفة هآرتس في إحدى افتتاحياتها: «ان حرب التوراة التي أعلنها الحاخامات ضد محكمة العدل العليا قد تتحوّل إلى حرب أهليّة ثقافيّة، لكنّها لا تزال حرباً دينيّة ـ سياسيّة تنبع من الرباط المعوج بين الدين والدولة»[٧] كذلك نبّه نتنياهو إلى احتمال نشوب حرب ثقافيّة بين المتدينين المتشدّدين واليهود العلمانيين[٨].

وقد لاحظ اللواء يسرائيل طال ان من عناصر الأمن القومي لدى أي شعب من الشعوب بالإضافة إلى قوته الضاربة، قوته على الصمود الداخلي وهذه القوة الأخيرة تعبّر عن مجموع المواد البشريّة والماديّة لدى الشعب، وعن حجم المساحة الإقليميّة الخاصة به، وعن وضعه السياسي الطبيعي، وعن قيمه، وعن ثرواته الروحية والتكنولوجيّة والسياسيّة، وفوق هذا كلّه، فإن درجة الصمود تعبّر عن درجة الحماس الذي يأتي نتيجة الإحساس بوحدة الهدف والإجماع العام بالنسبة للأماني الوطنيّة. ويصل طال إلى الاستنتاج بأن أي توسيع مبالغ فيه لدائرة الأهداف إنما يقود معه انخفاضاً في الحماس، ويؤدّي إلى تضييق حدود القوة، في حين ان التمسّك بالأهداف المصيريّة يوسع حدود القوة، ومن هنا فإن إسرائيل التي فقدت توازنها الداخلي تسعى

للتعويض عنه بالردع وميزان الرعب وأيضاً بالأحلاف[٩]. ولكن طال لا يرى ان هذا هو الحل الأنسب لتدعيم أمن إسرائيل القومي، بل الحل في «ان نوضح لأنفسنا ـ من جديد ـ أمانينا القوميّة، وأهدافنا وخططنا، ونضع نظريّة الأمن طبقاً لها وطبقاً للتطوّرات العالميّة، وللوضع السياسي الطبيعي الحالي في الشرق الأوسط». وعلى ذلك «فإن السلام بالنسبة لنا ليس مجرّد مسألة أخلاقيّة وإنما حتمية مصيريّة». وهذه الحتمية المصيرية نابعة أيضاً من «تمزّق النسيج الداخلي للحياة الجماعية» في إسرائيل على حدّ تعبير رئيس الحكومة الإسرائيليّة الحالي الجنرال ايهود براك، الذي قدّم اعتذاره إلى اليهود الشرقيّين «سفارديم» في مؤتمر حزب العمل في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٧، بسبب الألم الكبير الذي أُنزل بهم لدى هجرتهم، «وهذا الألم إنطبع في قلوبهم وقلوب أبنائهم وأحفادهم» وأدى، في ما أدى إليه، إلى قلب الموازنة الحزبية والسلطوية في إسرائيل رأساً على عقب عام ١٩٧٧، ومن ثمّ عام ١٩٩٥ عندما تمّ اغتيال رئيس الحكومة الأسبق اسحق رابين من قبل يهودي يمني يعيش عقدة التمييز الطائفي في قرارة نفسه[١٠]، الأمر الذي عكس بحدة حالة الانفصام في اليهودية الوطنية التي يعانيها المجتمع الإسرائيلي. وقد حاولت الحكومات الصهيونيّة المتعاقبة، منذ حكومة دافيد بن غوريون عام ١٩٤٨، طمس الانقسامات العرقيّة والثقافيّة مبرّرة ذلك ببوتقة الصهر لإنتاج مجتمع استيطاني موحّد، ولكنّ الباحثة إبلا شوحط كشفت خفايا هذه اللعبة بقولها: «كانت الصهيونيّة الأوروبيّة، من نواح كثيرة، خدعة ثقة كبيرة لُعبت على الشرقيين (مزراحيم) وهي مجزرة ثقافيّة ومحاولة ناجحة جزئياً لإلغاء، في جيل أو جيلين، آلاف الأعوام من الحضارة الشرقية المتجذّرة والموحّدة حتى في تنوّعها»[١١]. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة من قبل الشعب قد ساهم بدوره في تعزيز الانقسامات الاسرائيليّة، ومن ضمنها الانقسامات الاتنية، فقد أتاح هذا القانون للناخب ممارسة حقّين انتخابيين حيث ينتخب رئيس الحكومة الأقرب إلى تطلّعاته السياسية، وينتخب في الوقت نفسه لعضوية الكنيست الحزب الذي يمكن أن يعبّر عن مصالحه أو عن انتمائه الاتني. وقد فتح تطبيق هذا النظام الجديد باب الانقسامات الاتنية والجدل حول الهوية على مصراعيه، مما دفع شلوموبن عمي وهو أحد زعماء حزب العمل من الشرقيين إلى القول: «ان إسرائيل ليست شعبين: انها شعوب كثيرة، مجتمع متعدّد الطوائف ومتنوّع الثقافات. فشخصيّة الاسرائيلي الاسطوريّة تحطّمت وحلّ مكانها إسرائيليون كثيرون جميعهم ذو شرعيّة، يهود وعرب، حريديم ومتديّنون، وطنيون وتقليديون، رجال طوائف وشرقيون ومهاجرون وأشكيناز.

فانكسار الاسرائيليّة هو انكسار المجتمع إلى ثقافات، وشرائح حديثة مختلفة، وهو في الأساس تعامل متعدّد ومختلف، بل ومتصادم مع صورة الدولة اليهوديّة[١٢].

ولقد سبق للباحث باروخ كيمرلنغ أن توقع تفاقم الصراعات الطائفيّة والقطاعيّة منذ انتخابات عام ١٩٩٦ حين قال: «هذه المرة لم تكن الانتخابات في إسرائيل مجرّد صراع على السيطرة السياسية في الدولة فحسب بل كانت أيضاً حرب ثقافات علنيّة»[١٣].

٢ ـ تعطيل الأمن القومي

توضح الترتيبات والمقترحات الأمنية التي تطرحها إسرائيل في مفاوضاتها واتفاقاتها مع الدول العربية المحيطة بها، أنها تهدف ستراتيجيا، عبر اتفاقاتها مع هذه الدول، إلى مواصلة تأمين أوسع قدر ممكن من السيطرة العسكريّة على محيطها. وهذا ما تعكسه المقولة الاسرائيليّة بدقّة من ان السلام الإسرائيلي ـ العربي سيكون فقط سلاماً مسلّحاً. وهنا تبرز الحاجة إلى تأكيد ان إسرائيل ستواصل جهودها اعتماداً، في الأساس، على دعم الولايات المتّحدة الأميركيّة للحفاظ على تفوّقها العسكري في مجال الأسلحة التقليديّة، أولاً، وعبر ضمان بقائها الدولة النووية الوحيدة في المنطقة لأطول فترة ممكنة، ثانياً.

ويبدو ان إدراك القيادة الإسرائيليّة غياب إمكان إحراز نصر ستراتيجي على الدول العربيّة، إضافة إلى تأثير الأيديولوجيا الصهيونية، قد وفرا الأرضية لهيمنة الشأن الأمني الذاتي على رؤية تلك القيادة لمكوّنات التسوية السياسية التي تطلبها، بما في ذلك رؤيتها للترتيبات المتعلّقة بشؤون المياه والسكان والحدود والعلاقات الاقتصادية... ولذا فإن نظرة أحادية الجانب وصيغاً لترتيبات لا متكافئة تسيطر على طروحات إسرائيل الأمنية الإقليميّة مع جوارها العربي كجزء من شروط تنظيم «اندماجها الإقليمي في مرحلة ما بعد التسوية العربية الإسرائيلية العربية[١٤]. وهذا يعني ان إسرائيل تريد فرض تسويات اذعان وإجحاف بحق المحيط العربي الذي تدعي أنها تسعى للتصالح معه، مما يعني تثبيت وتأبيد الخلل الأمني والعسكري لصالحها من خلال فرض شروط وترتيبات على مستوى المناطق العربية المنزوعة السلاح وعلى مستوى تعديل الحدود وإعادة النظر في بنية الجيوش العربية وتخفيض حجمها وتقليص قدراتها الهجومية. ومن هنا تمسك إسرائيل بمطلب ان يتضمّن اتفاق السلام مع سوريا عمليّة نزع سلاح مناطق تتجاوز حدود الجولان وحرصها على ألا تؤثّر التسوية مع سائر الدول العربية في ما تسيطر عليه من موارد مائية.

وهذه الشروط والمطالب والقيود الإسرائيلية إنما تعني وجود توجّه واضح لدى المخططين الستراتيجيين الإسرائيليين لإقامة نظام أمني إسرائيلي أردني فلسطيني يرتبط لاحقاً، عبر إسرائيل، بنظام أمني إسرائيلي سوري لبناني. ويأتي هذا في سياق سياسة تحويل أي انسحاب تقوم به إسرائيل من أرض عربية محتلة إلى رصيد أمني صاف لصالحها وإلى إخلال في ميزان الأمن الإقليمي، مما يهدّد باستمرار بإحداث ثقوب في التسويات السلمية المفترضة وإعادة الاختلال في الأمن الإقليمي إلى نقطة البداية، مع توسيع نطاق حالة عدم الاستقرار ليشمل، بالإضافة إلى الدول العربيّة، كلاً من إيران ودول آسيا الوسطى وصولاً إلى باكستان. وهنا يبرز التناقض العميق في الفكر الستراتيجي الأمني الإسرائيلي الذي يريد التصالح الظاهري مع محيطه العربي والإسلامي، في وقت يعمل هذا الفكر إما إلى تسخير عناصر وأعضاء هذا الصلح لمصلحته الخاصة وفي اتجاه واحد، وإما إلى رسم خطوط وجدران فاصلة مع هذه العناصر، مما يعني الإبقاء على نار الصراع مستعرة تحت الرماد. وهذا لا يصبّ بطبيعة الحال في المصلحة الحقيقية والموضوعية للأمن القومي الإسرائيلي في المدى البعيد. والشاهد على ذلك هو ما حصل على جميع مسارات التسوية في ظلّ ولاية كلّ من رابين وبيريس ونتنياهو، حيث شاهدنا كيف ان المفاوضات دخلت في دائرة الشلل والاستحالة فتعطّلت كلّ الجهود الإقليميّة والدوليّة، وتعرّض الأمن الإقليمي للخطر من جراء كثرة الحديث عن إمكانية نشوب حرب جديدة ضرورية كحرب عام ١٩٧٣، من أجل إعادة شيء من التوازن المنطقي إلى حركة التسوية وما تنطوي عليه من ترتيبات أمنية إقليمية.

٣. فقدان السلام السياسي والجمود الأيديولوجي

تتأثّر المضامين الخاصة بمعتقدات الأمن القومي في إسرائيل بالمعتقدات التي تتعلّق بموضوعات مختلفة، من أبرزها التشبّث بعقليّة الحصار وبحيثيات الأيديولوجيا السياسيّة الجامدة. ذلك ان اليهود عامة والإسرائيليين خاصة إنما ينطلقون في حساباتهم وأفكارهم السياسية والستراتيجيّة من مسلّمة نفسية تقول: «ان العالم كلّه ضدّنا». ويقول دانيال بيرطال في هذا المجال: «ان عقليّة الحصار هذه لم تتسرّب إلى العادات والتقاليد اليهوديّة وحسب، بل أصبحت جزءاً من الأخلاقيات الإسرائيليّة في البلاد، وأدّت المحاولة المستمرّة لتدمير دولة إسرائيل خلال الثلاثين سنة الأولى من قيامها إلى ترسيخ هذا الشعور، بحيث تظهر، فعلاً، مفاهيم عقليّة الحصار في جميع

الوسائل الثقافيّة والتعليميّة والسياسية في إسرائيل»[١٥]. ويضيف بيرطال انه لا غرابة إذن ان يفقد الجيل الصاعد من الشبان اليهود إحساسهم بالأمن ومن هنا ينبع خوفهم الذي أثبتته استفتاءات الرأي من تكرار «الكارثة» على الشعب اليهودي في المستقبل.

أما في ما يتعلّق بالأيديولوجيا السياسيّة الجامدة، فيرى بيرطال أن لها تأثيراً كبيراً في نشأة عناصر معتقدات الأمن القومي. «فالإنسان الذي يؤيّد أيديولوجية أرض إسرائيل الكاملة يكوّن لديه مفاهيم مختلفة وحلول مختلفة عن تلك التي يؤيّدها إنسان يدعي أن أرض إسرائيل تُعتبر وطناً لكلا الشعبين. فالمفاهيم الأيديولوجيّة بالنسبة لمستقبل المناطق المحتلّة، وتعريف الهوية الفلسطينية، أو طبيعة الصهيونية، تتحكّم بدرجة كبيرة في الإحساس بالتهديد وفي الحلول المقترحة»[١٦]. وجاء أبرز دليل على هذا الإفتراض في برامج الأحزاب المتنافسة حيث نجد ان حزب ليكود ينطلق من معتقد أمني قومي أيديولوجي أساسي يقول بان الشعب اليهودي يمتلك في أرض إسرائيل، حقاً أبدياً لا جدال فيه وهو يدخل ضمن «الحق» في الحصول على الأمن والسلام. ولذلك لا غرابة أن يزعم الليكود بأن «انسحاب إسرائيل من يهودا والسامرة وغزّة معناه حدوداً ضيّقة وعدم وجود العمق الستراتيجي الضروري لإعطاء إنذار مبكر بالحرب في الوقت المناسب»[١٧]. وهذا الطرح كما هو ملاحظ مغرق في الأيديولوجيا المغلقة لأنه ينظر إلى النتائج ولا ينظر إلى الأسباب، واستخدام ذريعة العمق الستراتيجي وضرورة توفير الإنذار المبكر لا تلغي حقيقة ان سبب الحروب بين العرب واليهود انما يكمن في احتلال الأراضي العربيّة ومحاولة إلغاء حقوق أهلها. وليس صحيحاً ما يدعيه بنيامين نتنياهو في كتابه «مكان تحت الشمس» من أن النزاع العربي الإسرائيلي ينبع «من وجود كيان يهودي مستقلّ بالذات، وليس له علاقة بالأرض بشكل خاص»[١٨]، بل ان النزاع ينبع من اعتداء اليهود على حقوق العرب وطردهم من أرضهم وبيوتهم، في ظلّ الطروحات والحجج الأيديولوجيّة الجامدة التي لا تؤدي إلا إلى تأبيد الصراع وتفاقم الحروب وحرمان الجميع من الأسباب الجوهريّة الآيلة لتوفير الأمن القومي المطلوب للجميع وعلى كلّ المستويات العسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة.

في مقابل ذلك، تنطلق معتقدات أقل ميلاً للأيديولوجيا وأكثر انعطافاً نحو البراغماتيّة في تصوّراتها للأمن القومي الإسرائيلي. وهذه المعتقدات تركّز على ما يسمّى «الطابع اليهودي القومي» لإسرائيل و«إرساء قواعد الدولة كمجتمع ديمقراطي متنور، من خلال المساواة في الحقوق بين مواطنيها». ويؤكّد برنامج أصحاب هذه المعتقدات على أن «السلام» يمكن أن يمثّل عنصراً هاماً من عناصر الأمن القومي. ومن

هذا المنطلق انقسم الصهاينة إلى دعاة التمسّك بالأرض المحتلّة دون التنازل عن شبر واحد من الأراضي (مبدأ صهيونية الأرض الخالية من الشعب) مقابل من يطالبون بالتنازل عن بعض الأراضي مقابل الاحتفاظ بالصبغة اليهوديّة الخالصة للدولة الصهيونيّة. وقد ساعد هذا الاختلاف السياسي ـ الستراتيجي على توسيع التصدّعات المجتمعيّة، لا سيّما إزاء عدم تجانس المهاجرين المستوطنين وتزايد نزعة الاستهلاكيّة والعلمنة في المجتمع الإسرائيلي، إلى جانب تصاعد الديباجات الدينيّة. وقد تضافرت كلّ هذه المقوّمات لتُحدث ما يمكن تسميته الأزمة الأيديولوجيّة الصهيونيّة العامة التي تتقاطع مع أزمة المجتمعات العلمانيّة في الغرب، والتي تتلخّص في أن هذه المجتمعات القائمة على مبدأ النفعية المادية اكتشفت بعد صراع طويل مع الذات إفلاس مبدأ اللذة والمنفعة والانتصار العبثي على الآخر والدخول في ما يُطلق عليه أزمة المعنى.

وقد شرح أستاذ الأدب الانكليزي في جامعة بار ايلان هارولدفيش هذا الإفلاس الأيديولوجي بقوله: «ثمة أزمة روحيّة مركّبة تؤثّر في المجتمع الإسرائيلي العلماني... فهناك بين أبناء الرواد الإشتراكيين قدر متزايد من التقليد الرخيص لحضارة الغرب، والعدميّة في الأدب والفنون، والتلاعب بالمال العام من أجل الربح الخاص. وبين أبناء اليهود الأتقياء، الذين أتوا من الأحياء اليهوديّة في الدار البيضاء ومراكش، قدر متزايد من جرائم العنف وإدمان المخدّرات. فعندما وصلوا (وهم أطفال) في الخمسينات، حرمهم المجتمع العلماني من حقّهم الطبيعي الروحي وأعطاهم بضائع رخيصة في المقابل»(١٩).

لقد حاول اسحق رابين وشمعون بيريس إخراج المجتمع الإسرائيلي من مأزقه السياسي الأيديولوجي الخانق، عن طريق تحويل إسرائيل إلى مركز أمبريالي إقليمي بأساليب الاقتصاد والثقافة والتفاهم السياسي، ولكن سرعان ما تبيّن ان إسرائيل تعيش أزمة موازية من نوع آخر هي أزمة التطوّر النابعة من عجزها عن تحقيق إجماع قومي على تلبية الشرطين الضروريين لتحولها إلى دولة إقليميّة عظمى، وهما، خارجياً، تحقيق التسوية السلمية مع العرب، وداخلياً، تحديث البنى الاجتماعيّة والأيديولوجيّة والثقافيّة بحيث تتلاءم مع نظريّاتها الاقتصاديّة والثقافيّة العسكرية. وعند هذه النقطة انفجر الانقسام السياسي الاسرائيلي، وأسفر عن مصرع رابين جسدياً ومصرع بيريس سياسياً، والدخول من ثمّ في متاهة الخيارات الصعبة والمرتبكة، وهذا ما كشف عنه رئيس الأركان السابق الجنرال آمنون شاحاك الذي أوضح ان زعيم الليكود بنيامين نتنياهو كان يريد إحداث انقلاب شامل وجذري على سياسة حزب العمل، فجنح إلى

مغامرات عسكريّة كبيرة في كلّ من لبنان والعراق وإيران تدخل في إطار برنامج سياسي ستراتيجي بلا افق يعيد اسرائيل إلى مرحلة القلعة الحصينة المنعزلة عن كلّ تعاون إقليمي والمنتظرة كلّ فرصة للتوسّع والعدوان، الأمر الذي تبيّن انه صعب سياسياً بقدر ما هو سهل عسكرياً. وكان نتنياهو في هذا المجال يتحدّث عن حتميّة تكيف العرب مع مطالبه الأمنية والميدانية بل وحتى الأيديولوجية، ولكنه ما لبث ان اكتشف استحالة الأخذ الكامل من دون تقديم أي شيء. وهو عندما كان على وشك القبول المبدئي بالتنازل مثلما حصل في واي ريفر، ناور وتملّص ووجد نفسه في حالة تناقض مبدئي مع جذوره الفكريّة والأيديولوجيّة.

لقد حاول آمنون شاهاك ان يمثّل الحل الوسط بين متطلّبات اليمين واليسار، للخروج من حال الشلل السياسي الذي سقطت فيه إسرائيل، ولكن تبيّن ان المجتمع الإسرائيلي ما يزال يعيش الاستقطاب ذاته، فكان فوز باراك تعبيراً عن الرغبة في استمرار هذا الاستقطاب، وبالتالي تعبيراً عن عجز هذا المجتمع عن حسم أمره في وقت قريب، خصوصاً في أعقاب تزايد الشرذمة السياسية وتكاثر مجموعات المصالح الحزبية المتنازعة على حصصها من السلطة والمال العام، الأمر الذي يعيد طرح اشكالية الأمن القومي الإسرائيلي بأبعادها الاجتماعية والسياسية بحدة من جديد على بساط البحث. وفي هذا المجال يحذّر دانيال بيرطال[٢٠] من أي جمود فكري وانغلاق في وجه معلومات جديدة من شأنهما أن يؤدّيا إلى تفاقم آخر في حالة الأمن الإسرائيلي، وبصفة خاصة في هذه الأيام حيث تتدفّق معلومات بشكل لا ينقطع وتشير إلى احتمالات جديدة وأخطار جديدة.

وينتهي بيرطال إلى الاستنتاج بأنه يجب على الإسرائيليين «تليين المفاهيم القديمة والبحث عن بدائل. فتكرار مفاهيم قديمة، كما ظهر من تصريحات رئيس الحكومة (الأسبق) اسحق شامير وهي: المشكلة باقية كما كانت عليه... والدول العربيّة هي الدول نفسها... والبحر هو البحر ذاته، وما زال الهدف هو تدمير إسرائيل»[٢١] ومثل هذا الجمود الأيديولوجي، في رأي بيرطال، يهدّد الأمن القومي الإسرائيلي من حيث انه لا يسمح «بتخفيض جاد لأية مقترحات وأفكار جديدة لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالطرق السلميّة، ومن أجل ضمان أمن إسرائيل». والأكثر من ذلك ان القيادة السياسية تشكّل إلى حدّ كبير، الرأي العام في إسرائيل، وتخلق مناخاً إجتماعياً سياسياً، ينظر مواطنو إسرائيل طبقاً له، إلى المعلومات التي ترد من العالم. وقد قال دافيد بن غوريون: ان أخطر عدو لأمن إسرائيل هو الجمود الفكري لدى المسؤولين عن

الأمن. في حين ان اللواء يسرائيل طال اعتبر ان الأمن القومي بمفهومه الواسع، يُعتبر اصطلاحاً مرادفاً لاصطلاح «النظام العالمي». وتتحد درجة الأمن لدى أي شعب بعوامل مختلفة داخليّة وخارجيّة مثل الأهداف والأغراض الخاصة به وبشعوب أخرى من ناحية، وبقوته النسبيّة من ناحية أخرى. وهذا يعني بالتالي ان الجمود الايديولوجي والسياسي لن يكون من شأنه سوى تداعي وانهيار مقوّمات الأمن القومي والغرق في أوهام جنون القوة والعظمة وربما الغطرسة العسكريّة وتناسي المقوّمات السياسية والاجتماعية التي هي نتاج النسيج الاجتماعي ـ الثقافي والقوة الاقتصاديّة والإرادة القومية.

لقد دخل الإسرائيليون في حالة عميقة من النقد الذاتي في أعقاب فشل عدوان عام ١٩٨٢ على لبنان. ومن جملة ما قاله المعلّق العسكري المعروف زئيف شيف في تلك الحقبة: ان جميع الحركات التي قامت منذ السبعينات حتى اليوم والمناوئة للحرب أو لعسكرة حياتنا، لم تصل بعد إلى مرحلة التأثير في مجرى السياسة العامة للبلاد.

والأمرُّ من التساؤل هو فهمنا لحقيقة لارادع لها ولا حجاب الا وهي انه برغم انتصاراتنا في حروبنا السابقة منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم، لم نتمكّن من تحقيق سلامتنا. نعم ألحقنا بالعرب والفلسطينيين الهزائم، لكننا لم نتمكّن من تحقيق التفوّق عليهم وإسكاتهم.

ولو افترضنا اننا حقّقنا فعلاً التفوّق والسيطرة ولكننا لم نصل بعد إلى السلام ولا إلى الضمانات الأمنية، فما نفع القوة إذا لم تكن قادرة على تحقيق هذه الأهداف؟!»[٢٢].

I. إشكالية موازين القوة في سياق توفير الأمن القومي

من المشاكل الأساسيّة التي تعاني منها إسرائيل في سياق توفير أمنها القومي، قلة عمقها الستراتيجي بمحتواه المادي والمعنوي والنفسي وأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، حيث تنطوي قلة العمق الستراتيجي السياسي على عدم وجود مكوّنات الدولة واختلال عناصرها الرئيسيّة، بينما تبرز قلّة العمق الستراتيجي الاقتصادي في محدوديّة الثروات الطبيعيّة وضعف الدَّخل القومي للدولة وقلّة مصادر المياه فيها، فضلاً عن تجمّع السكان والصناعة في مراكز محدودة. أما قلّة العمق الاجتماعي فتتواجد في تناقضات الأصول الاجتماعيّة ومحدوديّة الأرصدة المعنويّة وضعف الوحدة الوطنيّة وقلّة العمق التاريخي على الأرض نفسها، بينما نجد قلّة العمق الجغرافي الاسرائيلي في محدوديّة العمق الستراتيجي للأرض والافتقار إلى

توفير قدرات مناورة طويلة وعرضية وقلّة العوائق والموانع الطبيعيّة، وكلّ هذا يؤدّي إلى تعرّض الأهداف الحيويّة للدولة وقلّة الزمن المتيسّر للإنذار وردود الفعل وصعوبة الدفاع»[٢٣].

لا شكّ ان علاقات الأمن القومي بين دولة وأخرى تستند في هذا العالم في جوهرها على سياسة القوة. ولكن ثمّة إشكاليات متعدّدة تدور حول تحديد عناصر ومقوّمات هذه القوة، وهنا يفرّق الباحثون ما بين القوة بمعناها العسكري والقوة بمعناها الشامل. ويرى البعض ان القوة العسكرية، التي تشتمل على عدد الأفراد العاملين في خدمة القوات المسلّحة وحجم ونوعيّة التجهيزات والمعدات العسكريّة ومستوى التدريب والاستعداد القتالي الخ، هي أهم العناصر المؤثّرة على مسار الصراعات الدولية. أما البعض الآخر فيرى على العكس، ان القوة العسكريّة، وحدها، ليست العامل الوحيد، وربما لا تكون العامل الأكثر حسماً في تحديد مصير الصراعات الدوليّة. فالوزن الديمغرافي، ودرجة التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي، ومستوى كفاءة النظام السياسي والاجتماعي، وثقل القيادة السياسية وقوة الأيديولوجيا الخ؛ كلّها عناصر هامة تدخل في حساب القوة بمعناها الشامل. والقوة الشاملة، في مفهوم هؤلاء هي وحدها، التي يُعتدُّ بها في حسم الصراعات الدولية على المدى الطويل[٢٤].

في هذا السياق، يقول الباحث الستراتيجي الاسرائيلي يهوشفاط هركابي انه تمّ رسم الحدود في العالم بواسطة صراعات لم تخل من استخدام القوة. والمشكلة ليست في القيود المفروضة على استخدام القوة بمعناها المجرّد، بل من خلال المقارنة بقوّة العدو في إطار ضغوط الواقع الدولي في زمن معطى. فانتصاراتنا العسكرية لم تمنحنا القدرة على إملاء الشروط على المهزومين. ولهذا السبب كانت مجرّد انتصارات تقنيّة»[٢٥]. ويوضح هركابي ان هذا «لا يعود فقط إلى التدخّل الخارجي، بل أساساً إلى ضغوط الواقع التي تجسّدت في قدرة العرب على مواصلة القتال، وعدم قدرتنا على احتلال بلادهم». ويستخلص هركابي من هذا كلّه انه من ناحية إسرائيل، فإن إنجاز التسوية مع العرب مرتبط ببدء إدراك الإسرائيليين إلى أي مدى كانت السياسة الإسرائيليّة مخطئة وما هو مصدر الخطأ؟ وهذا المصدر في رأيه ينبع من التشوّه القائم في فهم العلاقة ما بين الواقع الداخلي والواقع الخارجي «جراء الميل في صفوفنا، إلى الإيمان بأن إنجاز أهدافنا مرتبط بإدراكنا ما نريد وبحرصنا على وحدة الصف»[٢٦]. ومثال بارز على ذلك هو المفهوم الشائع بأن الخلل في الحرب على لبنان نجم عن أسباب داخليّة وهي: انعدام الإجماع، وهذا يعني انه لو كان هناك إجماع في صفوف الشعب، لكانت نتائج الحرب مختلفة. لكن الحرب، حسب رأي هركابي، بدأت وهي

تحظى بدعم شبه عام وبانبهار من النتائج في مرحلتها الأولى ونقطة الضعف فيها كانت الفجوة القائمة بين هدفها الرئيسي، أي العمل على تغيير النسيج السياسي في الشرق الأوسط، وبين العمل الميداني القتالي.

لقد أثبت عدوان عام ١٩٨٢ على لبنان ان تعاظم القوة الإسرائيليّة بمفهومها التقني لوحده لا يكفي من أجل إحراز أهداف الأمن القومي، بل هناك ضرورة ماسة لوجود ما هو حتى أبعد من الإجماع الوطني الشامل على هذه الأهداف، ألا وهو قتل إرادة الجهاد والمقاومة لدى الطرف المقابل وهو الطرف العربي.

لقد اعتبر العقيد ابراهام أيالون بأن فكرة «معادلة الأمن القومي» تقوم على الافتراض بأنه على غرار الارتباط القائم بين جزئي معادلة رياضية، هناك أيضاً ارتباط بين الهدف القومي لكلّ دولة والتحدي الذي يواجهها، من ناحية، وبين قدرتها (مواردها، وإمكاناتها، وجاهزيتها) وتكتيكها (سياسة، وستراتيجيا) وقدرتها على استغلال كلّ ذلك وحريّة عملها، من ناحية أخرى. وكلّ تلك الأمور مربوطة، بطبيعة الحال، بنوعيّة النّخبة التي تقود الدولة (صانعو القرارات، ومقدّمو المعلومات، ومقدّمو المشورة) وكذلك بنوعية رزمة (أو بالأحرى رزم) النوعيّة والكميّة لديها. والجدير بالملاحظة هو ان رزمة الكمية والنوعيّة ليس بالضرورة حاصل ضرب بل إجمال. والأهم من ذلك هو ان التركيب الداخلي لكلّ من النوعيّة والكميّة يختلف في كلّ واحد من مقوّمات وعناصر «معادلة الأمن القومي»[٢٧]. وفي هذا المجال نجد ان المهم أساساً بالنسبة إلى الموارد هو الكميّة، في حين اننا نجد في ما يتعلّق بالوسائل، ان النوعيّة لا تقل أهميّة هذا ناهيك عن «رزمة الجاهزيّة» ـ التهيؤ والإستعداد والتأهّب ـ التي يعتبر الجزء الحاسم فيها محدداً، وهو النوعيّة. ويدخل في إطار النوعيّة هذه، القيادات السياسية والعسكريّة صاحبة القرار ومدى حكمتها في أن توفّر لنفسها حريّة عمل وإمكانية استغلالها، وقدرتها على تحديد أهدافها الوطنية القومية.

لقد شهدت إسرائيل منذ تأسيسها أشكالاً مختلفة من القيادات استطاعت في كثير من أوقات المحن والامتحانات أن تتلاعب بالموارد والوسائل البشريّة والمادية والسياسيّة والدبلوماسيّة المتوفّرة لديها لتحويلها إلى عوامل قوة تخدم في المحصلة النهائيّة غاياتها ومصالحها على صعيد الأمن القومي، وقد نجحت هذه القيادات في كثير من الأحيان وفشلت في بعض الأحيان عندما لم تدرك أصول وشروط اللعبة الدولية، مثلما حصل في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حين أجبر الرئيس الأميركي إيزنهاور دافيد بي غوريون على الإنسحاب من سيناء وعيونه تدمع، ومثلما حصل أيضاً في أعقاب عدوان عام ١٩٨٢ على لبنان ضمن إطار ما سُمّي «حرب سلامة الجليل» حين

انكفأ مناحيم بيغن على ذاته في وحشة قاتلة واستقال وزير دفاعه شارون، بعد أن تبيّن لهذه القيادات ان المشروع الذي خرجت لتحقيقه لم يكن بحاجة إلى احتلال بيروت عاصمة لبنان وحسب بل كان بحاجة أيضاً إلى احتلال الشرق الأوسط بأكمله.

لقد أدرك القادة الإسرائيليون ان إسرائيل تُعاني في صراعها مع جيرانها من هوّة كمية ضخمة، من ناحية السكان وعمق المساحة، كما أدركوا أيضاً أن العرب قادرون على تطوير أنفسهم من الناحية النوعية التي لم تعد تشتمل فقط على أشكال الأسلحة وأنظمتها، بل أيضاً تشتمل على نوعيّة المقاتلين ومدى حماسهم واستعدادهم للتضحية من أجل تحقيق الأهداف القومية والوطنية والدينية العليا. وهكذا أثبتت النقلة النوعية التي حققها المقاومون اللبنانيون ثم الإنتفاضة الشعبية في فلسطين، فشل سياسات الأرض المحروقة وتكسير العظام. وقد لخص المفكّر الستراتيجي المصري أمين هويدي حالة الصراع الكمي والنوعي بين العرب والاسرائيليين بقوله: «نحن نعيش الآن كعقارب سامة وُضعت في أنبوب واحد ستلدغ بعضها بعضاً قبل أن تموت وتفنى، أو كَراكبي سيّارة أصبحت في منتصف السفح تحاول أن تصل إلى القمة، فإن سقطت إلى القاع تحطّمت بمن فيها. وعلى إسرائيل أن تعرف سواء كانت تحت قيادة بيريس أو نتنياهو انه إن كان في يدها الأرض ففي يدنا السلام، وان كان بيدها عناصر القوة ففي يدنا عناصر القدرة من مياه وأرض وسوق وقوّة بشريّة ورأس مال وغاز ونفط، وإن كان في قدرتها اختراق الحدود ففي يدنا مقوّمات الوجود. وعليها أن تؤمن أخيراً بأنها ان كانت قد فشلت في تحقيق الهيمنة الإقليمية عن طريق استخدام القوة فإن مصيرها لن يكون أفضل حالاً لو انها حاولت ذلك عن طريق وسائل أخرى[٢٨].

لقد واجهت إسرائيل في إطار مأزق الكمية والنوعية على مدى خمسين عاماً خيارين لا ثالث لهما، هما خيار الردع وخيار الحسم من أجل توفير وحماية أمنها القومي الأساسي. وقد طُلب من الجيش الإسرائيلي ان يمتلك قدرة ردع تمنع الحرب وقدرة الحسم في حال وقعت هذه الحرب. ومن هنا فإن كلّ حسابات إسرائيل التسليحية أو حساباتها السياسية انما تصب في هذين الهدفين الحيويين. وقد تبيّن للإسرائيليين على مدى الفترة الطويلة من الصراع والقتال، انهم بدأوا يفقدون بصورة تدريجية قدرتهم على الردع وخاصة أثناء فترة تورّطهم في الصراع داخل الأراضي اللبنانية، فانهارت قدراتهم النوعية التسليحيّة والاستخباراتية كما وتبيّن لهم أنهم باتوا يفقدون بصورة متدرّجة قدرتهم على الحسم إزاء امتلاك الدول العربيّة والإسلامية قدرات دفاعيّة وهجومية صاروخيّة تشمل الأسلحة الكيمائية وربما النووية، إزاء محدودية قدرة

إسرائيل على استخدام أسلحتها الخاصة بالتدمير الشامل. فنشأ نوع من توازن الرعب أدى في النهاية إلى ميلهم نحو التسويات السلمية» التي ليست سوى تغيير تكتيكي في أسلوب تحقيق أهداف الأمن القومي، هذا ناهيك عن سعيهم للعودة إلى سياسة الأحلاف والمحاور التي كان قد بدأها بن غوريون منذ مطلع الخمسينات مع ما كان يسمّيه «دول الجوار غير العربيّة» مثل تركيا وإيران.

على ضوء ما تقدّم، نجد ان «الصقور» و«الحمائم»، إذا صحّ التعبير، لا يتناقشون في ما بينهم بشأن مسألة التنازلات الإقليمية فقط بل أيضاً في مسألة: هل تستطيع معادلة الأمن القومي الإسرائيليّة، بمعطياتها الخاصة والصعبة، أن تواصل الصمود في حرب استنزاف مستمرّة منذ خمسين عاماً، ضمن معادلة الكمية والنوعيّة المتآكلة مع الزمن لصالح العرب وضمن معادلة تزايد متطلّبات إسرائيل القومية الحيوية الأخرى، مثل الاستيطان والهجرة والاستيعاب وتقليص الهوة بين الطبقات والطوائف والتعليم والتدريب المهني والنمو الاقتصادي وما إلى ذلك.

II ـ تحول في أنماط القيادة (أزمة الصهيونية)

رغم تزايد معادلات العلمنة في المجتمع الإسرائيلي، ورغم اهتزاز الوضع الراهن (الذي تمّ إقراره بإشراف بن غوريون بين العلمانيين والمتديّنين منذ العام ١٩٤٨)، فقد لوحظ تصاعد الطروحات والديباجات الدينية في هذا المجتمع. وكان من أبرز التحولات التي طرأت على هذا المجتمع، تآكل المؤسسات المختلفة التي يُقال لها إشتراكية والتي كانت تهيمن على الحياة الاقتصاديّة والسياسية والإجتماعيّة، فتراجعت حصّة حزب العمل من مقاعد الكنيست وحصل أيضاً تآكل في حصّة حزب ليكود. ونشأت على هامش الحزبين الكبيرين أحزاب جديدة تعبّر عن مجموعات مصالح ذات طابع اقتصادي واجتماعي أكثر منها ذات طابع سياسي. وهكذا حصل اضطراب كبير على مستوى النخب القياديّة الحاكمة لخّصه أحد المعلّقين السياسيين الإسرائيليين بقوله: «انني أعرف ان البراءة لا تشكّل فضيلة في السياسة، ولكنني أعتقد ان المبالغة في الدهاء ليست كذلك فضيلة». وإزاء هذه المقولة نشأ حزب الوسط بزعامة وزير الدفاع السابق اسحق موردخاي وعضوية رئيس الأركان السابق آمنون شاحاك ودان مريدور من حزب ليكود سابقاً. وقد شرح شاحاك بأنه يريد ترشيح نفسه خوفاً على أمن إسرائيل القومي الذي هدده نتنياهو بتمزيقه النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمع الإسرائيلي وقال: «إنني قلق جداً على بلادي، ان الصراعات الداخلية تهددنا اليوم، أكثر من الصراعات الخارجية. إن حرباً تأكلنا من الداخل وستقودنا إلى الهلاك إذا لم نوقفها

الآن. حرب بين الاشكنازيم والسفاراديم وبين متدينين وعلمانيين وبين مهاجرين جدد وقدامى. وتقع المسؤولية الأولى عن هذا الصراع على نتنياهو الذي عمل كلّ شيء من أجل التقسيم بدلاً من التوحيد وأثبت أنه خطر على إسرائيل، ودفعنا إلى مخاطرة كبيرة، داخليّة وخارجية»[٢٩]. ثم أضاف: «كفانا مفاجآت من طراز حرب يوم الغفران. ان نتنياهو يجب أن يرحل. اننا نحتاج إلى ثورة، إلى قيادة سياسيّة جديدة، تضع حداً للمواجهة الأيديولوجية الخطيرة الدائرة بين يمين ويسار». ووجه شاحاك انتقاداته إلى حزب العمل أيضاً لأنه «بقي متشنّجاً في مواقع الخمسينات عاجزاً عن أن يشكّل جسراً بين مكوّنات المجتمع. انه لا يستطيع إيصال رسالته إلى الشباب، انه لا يتوجّه إلى المستقبل. ان مشكلة إسرائيل هي في ان كلاً من اليمين واليسار يعتقد ان في استطاعته أن يفرض نموذجه على البلاد. ولكن من المستحيل على أي حزب أن يحكم البلاد الآن ضدّ نصف سكانها، لأن ذلك يعني هزيمة الفريقين وتجميد الوطن. اننا في حاجة إلى رؤية مشتركة، إلى مشروع للجميع»[٣٠].

إن كلام شاحاك هذا يسلّط الضوء على أزمة القيادة في إسرائيل ومدى خطورة دورها على أمنها القومي، وعلى رسم معالم وتفاصيل هذا الأمن في جميع المجالات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والديموغرافيّة والعسكريّة والعلمية والتكنولوجية. ذلك ان موازين القوى العسكرية لوحدها لم تعد تعمل في هذا العصر مثلما كانت تعمل في الأربعينات والخمسينات والستينات. وقد تبيّن للمفكّرين والقياديين الإسرائيليين الذين وجدوا ضرورة ماسة في الاستفادة من تجربتي عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢ العسكريتين وما رافقهما من خلل وتقصير، أن إسرائيل تحتاج إلى عوامل أساسية أخرى غير قوتها العسكرية المتفوقة للحفاظ على عناصر أمنها القومي. ومن أبرز هذه العوامل:

١ ـ إيجاد صمامات أمان لسدّ الفجوة التي لا يمكن سدّها بعلاقات القوى، بسبب القيود في الميزانية والقوة البشريّة. وصمامات الأمان بصورة خاصة هي: الردع وترتيبات أمن بحكم تسويات سياسية وترتيبات أمن تحدث من جانب واحد من ناحية إسرائيل (كما هي الحال في الجنوب اللبناني).

٢ ـ القدرة على احتمال الخسائر في الحرب من حيث القوة البشرية، ووسائل القتال، والأضرار التي تتعرّض لها المنشآت الاقتصاديّة والطبيعيّة الحيويّة اللازمة لإدارة دفّة الحرب.

٣ ـ القيود الخارجية التي تهدّد إمكانية تحقيق أهداف الأمن القومي.

٤ ـ حجم التبعيّة السياسية والإقتصاديّة بغرض تحقيق الأمن القومي.

٥ ـ مستوى الإجماع الوطني على أهداف الأمن القومي[٣١].

وإذا نحن تأمّلنا في حيثيّات صمامات الأمان الضروريّة هذه، لوجدنا ان إسرائيل لا تحقق منها الشيء الكثير، بل انها تخسر من مقوماتها يوماً بعد يوم. فلا الردع العسكري بات يكفي لمنع العرب من القتال كما حصل في عام ١٩٧٣ و١٩٨٢ وما بعدها، ولا الترتيبات الأمنية المفترضة باتت نافعة كما حصل في جنوب لبنان. كما وان قدرة إسرائيل على احتمال الخسائر البشريّة أولاً والمادية ثانياً في أيّ حرب صغيرة أو كبيرة تراجعت أكثر فأكثر مع تراجع الإجماع الوطني الداخلي على أهداف الأمن القومي. هذا ناهيك عن تزايد القيود الخارجيّة بوجه تحقيق الأهداف القومية، وتزايد حجم التبعيّة السياسية والإقتصاديّة في أعقاب انهيار الإتحاد السوفياتي وقيام نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة.

والأخطر من كلّ هذه الملاحظات ان الإنتخابات الإسرائيليّة الأخيرة كشفت عن استمرار أزمة النظام السياسي التي بدأت مع انتخاب رئيس الحكومة من قبل الشعب مباشرة، بل وازدياد تعمّقها، إذ انه كلّما بدا ان الدولة أكثر أمناً وغير معرّضة لتهديد وجودي زاد الاهتمام بالانقسامات والخلافات والمشاكل الداخلية.

«لقد شهدت الانتخابات ظواهر خطيرة، مثل الحملات الإنتخابيّة الإقصائية والإنقسام السياسي الخطير، وظهرت مؤشّرات مهمّة منها ان حزبي العمل والليكود لم يحصلا إلا على حوالى ثلث مقاعد الكنيست، وصار الكنيست شديد التفتت إذ أضحت فيه ١٥ كتلة بعد أن كانت ١١ في البرلمان السابق. وكان نحو ٣٢ قائمة أو حزباً قد تنافس في هذه الدورة، شارك منها ٢٢ للمرة الأولى وذلك للتنافس على ١٢٠ مقعداً، وخاض انتخابات الكنيست ما لا يقلّ عن ٢٩ من أعضاء الكنيست السابق تحت راية أحزاب أخرى.

ويعود السبب المباشر والقريب لهذه الأزمة إلى طبيعة النظام الانتخابي والنظام الحزبي، وإن كانت المعضلة تكمن في عمق بنية الدولة والمجتمع... ان أسلوب الإنتخاب بالقائمة النسبية مفيد في إيجاد متنفس لجميع القوى الصغيرة في الكنيست، ولكنه يؤدي إلى نوع من الشرذمة السياسية، كان يحدّ منها وجود حزب قوي (مباي) ثمّ حزبين كبيرين (العمل وليكود). ولكن الحياة السياسية شهدت تقلّص قوة الحزبين منذ الثمانينات، بحيث لم يعد في إسرائيل أحزاب كبيرة»[٣٢].

وقد ساهم قانون الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء في تعميق أزمة الأحزاب الكبيرة، والذي كان يهدف إلى تقوية سلطة رئيس الوزراء في مواجهة الأحزاب الصغيرة. ولكنّه أدى إلى نتائج عكسية إذ أضعف الكنيست وغير من وظائفه كما وجعل الحزب الكبير أكثر تبعيّة لرئيس الوزراء الذي أصبح بدوره تابعاً للأحزاب الصغيرة. وقد أدى ضعف الأحزاب الكبيرة إلى ضعف المراكز وزعزعة الإستقرار وزيادة مجال التفتت الحزبي، مما يعوق عملية صنع القرار السياسي. فرئيس الوزراء، كما ذكرنا، يستمدّ شرعيته من الجمهور ولكنه مع ذلك عاجز عن اتخاذ القرارات الحاسمة لأن مصيره رهن الأحزاب الصغيرة. فالقانون الإسرائيلي الذي انتخب بموجبه رئيس الحكومة لم يضع الأساس لنظام رئاسي، ولذلك لم يحدّ من قوّة الأحزاب المتفرقة ودورها في اتخاذ القرار وإنما منحها فرصاً أوسع للابتزاز.

وفي ضوء هذه الأزمة، تجد إسرائيل نفسها في حاجة إلى حسم خياراتها الأساسية المتعلّقة بأمنها القومي سواء في ما يتعلّق بالقضايا الخارجيّة (التسوية السلمية مع محيطها العربي) أو القضايا الداخلية (هوية الدولة وحدودها وانقساماتها) وهي أمور أجّل النظام الإسرائيلي حسمها لفترة طويلة، إلا أن التحوّلات في البيئة العالمية والإقليمية والداخلية فرضت عليه ضرورة البت فيها. وضاعف من الأزمة التداخل الشديد بين القضايا الداخلية والخارجية على نحو لم تعد معه الحكومة الإسرائيلية قادرة على التحكّم بالشؤون الخارجيّة وعزلها عن المجتمع، كما ولم يعد ما كان يسمّى «المطبخ السياسي» قادراً على اتخاذ القرارات وتنفيذها لوحده، فالقضايا جميعها داخلية وخارجية أمست متشابكة مع بعضها، الأمر الذي يزيد من حراجة موقف القيادة السياسية إزاء ضرورة حسم القرارات المصيريّة، وخاصة تلك المتعلّقة بعمليّة التسوية ووضع دستور للدولة ورسم حدودها المستقرّة والنهائية، وإلا فإن إسرائيل والمنطقة ذاهبان في اتجاه المجهول.

لقد حاول رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة ايهود باراك أن يرسم معالم سياسته للأمن القومي من خلال الاقتراب قدر الإمكان من منطق الإجماع الستراتيجي العام داخل الكيان، فشدّد في بيانه الوزاري على «الأمن القومي الإسرائيلي والأمن الشخصي» في رأس الأهداف المركزيّة لحكومته. ولذا فهو يريد السلام الذي يوفّر لإسرائيل هذين الغرضين، وذلك استناداً إلى «جبروت الجيش الإسرائيلي وعظمة إسرائيل الإقتصاديّة والقدرة على الردع»، كما وأنه اعتبر ان السلام ليس سوى «مكون من مكونات نظريّة الأمن القومي والعلاقات الخارجيّة لإسرائيل». ولعلّ باراك المفاخر

بانتصارات إسرائيل العسكريّة الساحقة والتقدّم الإقتصادي والتطوّر التكنولوجي المتنامي، يدرك أكثر من غيره ما يدور في خلد جميع الإسرائيليين، وهو ما سماه المؤرّخ الإسرائيلي يعقوب تالون «عقم الإنتصار» أو حسبما عبّر عنه الباحث الإسرائيلي شلومورايخ: «ان إسرائيل تركض من نصر إلى نصر حتى تصل إلى هزيمتها النهائيّة المحتومة(٣٣).

لقد حذّر الباحث الستراتيجي الإسرائيلي يهوشفاط هركابي مما أسماه أعراض «باركوخفا» ليصف حالة الغرور الذاتي لدى الإسرائيليين. ويبدو أن باراك ليس بعيداً جداً عن هذه الأعراض، وذلك بسبب ميله إلى الإنغماس في الذاتية وفي ما يسميه هركابي «تمجيد الوهم». وهو ينتقد هذه النزعة بقوله:« نحن نرفض معطيات الواقع دون أن ندرك ان العدو له إرادة لا بدّ أن تؤخذ في الحسبان، ونضع سياستنا بشكل مجرّد، حسب احتياجات الصهيونيّة كأننا نعيش في فراغ ونتجاهل النظام العالمي والأمن ومتطلّباتهما من الآخرين. وكلّ هذا نابع من ضيق أفق يتعارض مع التاريخ»(٣٤). ومنطق التاريخ والواقع هو أن الإسرائيليين وصلوا متأخرين إلى الإقرار بأن فلسطين ليست أرضاً بلا شعب وأن الصراع على السيادة فيها، حسب قول آرنون سابير «لن يُحسم بالبندقية أو القنبلة اليدوية بل سيُحسم من خلال ساحتين: غرف النوم والجامعات، وسيتفوّق الفلسطينيون علينا في هاتين الساحتين خلال فترة غير طويلة(٣٥).

III. العولمة الزاحفة وتأثيرها في أمن إسرائيل القومي

لقد تضافرت مجموعة من العوامل الدراماتيكية منذ مطلع التسعينات، وخلفت آثارها المهمة على مجمل الأوضاع في المنطقة العربية وعلى مقومات مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي. فقد طرأت تحوّلات وتطوّرات غيّرت مفاهيم كثيرة كانت راسخة وقلبت موازين كانت مستقرّة، إذ اختفت الدولة السوفياتيّة من الخريطة السياسية العالمية، وأدى انتهاء الحرب الباردة إلى فقدان العديد من الدول العربية الفاعلة حليفها الستراتيجي القديم وإلى انعدام هامش المناورة أمامها، الأمر الذي عزّز موقع إسرائيل الستراتيجي، فضلاً عن اتساع نطاق هجرة اليهود السوفيات وبخاصة من العلماء وذوي الخبرات. ولكن رغم ذلك انكمشت خيارات إسرائيل السياسية، وهذا ما يفسّر مقولة جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركية الأسبق «ان إسرائيل الكبرى فكرة ليست واقعيّة وليست ممكنة». لأن مثل هذا الهدف يتطلّب أن يكون لدى إسرائيل قوة متنوّعة تمكّنها من فرض سيطرتها على المنطقة من دون دعم خارجي، وهو أمر لا توجد سوى الولايات

المتحدة لوحدها قادرة على تحمّله مع ما يستلزمه من تكاليف مالية وسياسية وتحمل المزيد من العداء العربي والإسلامي كثمن له.

وقد أثبتت خبرة الحروب العربية الإسرائيلية فشل الحرب في تأمين السلام والأمن الإسرائيلي، وأدّت حرب الخليج الثانية إلى إبراز عدد من الفجوات في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أوضحت أولاً ان الجيش الإسرائيلي على الرغم من قوته وجبروته لا يمتلك قدرة ملائمة للتصدي للتهديدات الصاروخية البعيدة المدى. وقد ظهر انكشاف المؤخرة الإسرائيليّة بما فيها من تجمعات سكنية كثيفة، مثلما ظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض العدو، وهذا ما أثبتته أيضاً المواجهات الشعبية التلاحمية كما حصل أثناء الإنتفاضة في فلسطين المحتلّة. والنتيجة الحاصلة من كلّ ذلك هي عودة المشروع الصهيوني إلى حجمه الأساسي من خلال توظيف الدولة في خدمة المصالح الغربيّة. وهذا أدّى بالتالي إلى تغيير تحديد مفهوم العدو الذي لم يعد النظم العربية الحاكمة ولا جيوشها، وإنما أشكال المفاوضة الشعبيّة وأشكال جديدة من التهديدات العسكريّة التي ليس من اليسير إيجاد حلول عسكرية تقنية واضحة لها. ومع تطوّر العمليّة السلمية وانكماش التهديدات الخارجيّة، برزت التهديدات الداخلية الناجمة عن ضعف التماسك الاجتماعي والتكامل القومي وبدأ الحديث عن نهاية الصهيونيّة أو صهيونيّة ما بعد الحداثة، وذلك إثر ظهور النظام العالمي الجديد وانتقال العالم الغربي بأسره من حالة الصلابة إلى حالة السيولة، مما انعكس في صميم المجتمع الصهيوني تراجعاً في القيم الجماعيّة وطغياناً للمصالح والقيم الخاصة والفردية. وعلى عكس الخوف من وقوع الكارثة الذي يعيشه سكان العديد من المستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربية والجولان، يشعر يهود الشتات بالطمأنينة ويمارسون حياتهم بشكل طبيعي ان لم يكن أفضل من أقرانهم الإسرائيليين.

وقد رأى بني موريس، وهو من أهم حملة خطاب ما بعد الصهيونية، ان الإحساس بالازدحام الشديد في الدولة بدأ يحتلّ مكاناً في وعي إسرائيليين كثيرين الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقييد الهجرة في المستقبل غير البعيد لأسباب عملية لا أيديولوجية.

ويثير الجدل الدائر في إسرائيل بشأن زحف العولمة وتراجع الصهيونية مسائل متنوّعة وخطيرة تدخل في صلب مقوّمات الأمن القومي، من ضمنها: اليهودية

الإسرائيلية (أصولها والمكونات الدينية والصهيونية الداخلة في تكوينها) ونمط الدولة والمجتمع الإسرائيلي المرغوب فيهما (بناء الأزمة والموقف من الديمقراطية الليبرالية والقيم الإنسانية العامة والتعارض بينها وبين القيم اليهودية القبلية والدينية) والسياسة الإسرائيلية تجاه المحيط العربي (سواء الأقلية الفلسطينية التي تحيا داخل حدود عام ١٩٤٨ أم تجاه الشعب الفلسطيني القاطن في المناطق المحتلّة) والسياسة الإسرائيليّة تجاه التوسّع الصهيوني في اتجاه الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧. وفي هذا المجال أيضاً بدأت حملات من يُسمَّون بالمؤرّخين الجدد وعلماء الإجتماع الإنتقاديين في إسرائيل ضد الطبيعة العسكريّة للمجتمع الصهيوني، وضدّ نزعة التوسّعيّة وشعار «الأمن فوق كلّ اعتبار»، وضدّ الإضطهاد الذي تتمّ ممارسته بحقّ الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي وفي مقدّمتها الفلسطينيون والسود واليهود الشرقيون والنساء.

وفي هذا السياق يتمّ توجيه نصائح أميركية وأوروبية إلى إسرائيل كي تتنازل قليلاً عن لونها اليهودي الفاقع وسياستها الشوفينية الواضحة. ولذا فالصهيونية التوفيقية التي يتبناها ايهود باراك هي صهيونية عنصريّة تتسم بالمرونة، وهي أيضاً توسّعية تتّسم بسعة الأفق، إستبعادية ومستعدّة في الوقت نفسه للدخول في حوار (تفهّم مطالب الفلسطينيين والسوريين) كما وإنها لا دينية مرنة وواقعيّة يمكنها أداء دور فعّال في المنطقة ويمكنها أن تدخل في تحالفات مع النخب الحاكمة العربية وبعض النخب التي تدعي الإسلام دون أن تسبّب حرجاً لهم[٣٦].

ومرونة الصهيونيّة التي سينتهجها ايهود باراك، وما قد يقدّمه من تنازلات في الشكل أو الجوهر، من شأنها أن تمنحه مصداقية في أروقة منظومة العولمة الجديدة كما وفي أروقة الأنظمة العربيّة التي تبدي استعدادها لبيع كلّ شيء والتفاوض بشأن أيّ شيء.

وهذه التحوّلات لها دون شك آثارها العميقة في المنظومة القيميّة والمعرفية التي تتعلّق بمسلّمات المفاهيم والثوابت القديمة الخاصة بمحددات الأمن القومي لدى إسرائيل والعرب عموماً، وذلك كلّه تحت مظلّة ما يسمّى السلام الأميركي (باكس أميركانا)، الذي يضمن لإسرائيل تفوّقها الكاسح عسكرياً على كلّ دول المنطقة، بشرط أن يظلّ دورها ووظيفتها بمثابة قوّة كامنة إحتياطيّة تُستخدم عندما تدعو الحاجة. ومن هذا المنظور فإن العدو الأساسي لنظام العولمة الأميركي ليس القوميّة العربيّة المتراجعة عملياً وتلقائياً بعد حرب الخليج وإنما هو كلّ من يقف بوجه الإستهلاكية العالمية، أي

الإسلام كأيديولوجيا إنسانية عالمية وكمنظومة قيمية غير محصورة في المادية المتوحشة القائمة على النشاط الإقتصادي والنشاط الجنسي. وفي هذا الميدان تستطيع إسرائيل استعادة دورها التاريخي الذي كادت تفقده مع سقوط الشيوعيّة، وذلك من خلال استعادة سياسة الأحلاف التي جربتها مع حلف بغداد وسياسة المحاور الغريبة والبعيدة بدءاً بالأردن والكيان الفلسطيني ووصولاً حتى دول آسيا الوسطى وتركيا وحدود باكستان، وذلك بهدف عزل إيران وتحييد مشروعها الثقافي الخاص المتصدّي للعولمة واستتباعاتها التدميرية لمختلف أشكال الهويات الوطنية القومية والدينية.

إن إسرائيل، بعد مرور خمسين عاماً على تأسيسها، تبدو أبعد ما تكون عن قصّة النجاح الموعود سواء في مجال استقرارها الإجتماعي أو في مجال سيادتها السياسية. فهي بالرغم من محاولات بعض زعمائها الشوفينيين المتطرّفين مثل مناحيم بيغن وآرييل شارون واسحق شامير وموشيه آرينز وبنيامين نتنياهو لإحراز حالة من الإستقلالية الذاتية في القرارات الكبرى المتعلّقة بالأمن القومي للكيان، قد وصلت في النهاية إلى حائط مسدود وكادت تفقد ما تبقّى لها من خصوصيّتها الديمقراطية التي تُفاخر بها. فلقد تغيّرت الأنماط الإدراكيّة في المجتمع وتراجع نموذج الكيبوتنيك (عضو الكيبيوتس) وظهر نموذج «روش قطان» أي المواطن ذو الرأي الصغير والمعدة الكبيرة. والإنسان الذي يفقد جذوره الإتنية والدينية، بموجب تفشّي العولمة والأمركة، يميل بشكل أكبر نحو الاستهلاك والخصخصة التي مغزاها ان نقطة البداية والإنطلاق هي الفرد وليس المجتمع.

لقد تحدّث الدكتور برنارد لويس[٣٧] عن تأرجح إسرائيل ما بين الديموقراطية والتيوقراطية وقال: «انه من النظرة الأولى نلاحظ أن هناك العديد من الأسباب التي ترجّح فشل الديموقراطية في إسرائيل، إلى جانب قلّة من الأسباب الأخرى التي ترجّح نجاحها. فمن جهة نستطيع القول ان معظم الإسرائيليين قدموا من بلدان بدت فيها الديموقراطيّة إما معدومة أو معيوبة إلى أقصى الحدود. ومن جهة أخرى توجد إسرائيل في بيئة لا تزدهر الديموقراطيّة فيها عادة. كما ان ظروف الحرب المستمرة، أو الإستنفار الدائم، تعطي الجيش دوراً رئيساً محتوماً، أي ان الوضع (في إسرائيل) ملائم جداً للإنقلاب العسكري...» ويضيف لويس: «ان العقبة الأخرى التي تواجهها إسرائيل هي المتمثّلة في النظام الإنتخابي الذي يُعتبر أحد أسوأ الأنظمة الإنتخابيّة في العالم الحر». والخلاصة التي يصل إليها لويس هي ان المسيحيّة وجدت حلاً لمشكلة التمازج

بين الدين والدولة بالفصل بينهما «ولكن المسلمين واليهود لا يزالون يبحثون عن هذا الحل».

خلاصة واستنتاجات

إن الخلاصة الأبرز التي بوسعنا أن نخرج بها من خلال ما تقدّم من بحث حول أمن إسرائيل القومي، هي أنّ الدولة العبرية في هذا المجال تعيش أزمة حماس وأزمة معنى وبالتالي أزمة محدودية في قواها المتراكمة. فالمجتمع الإسرائيلي، بعد تجاربه المرّة في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد إجماعه الوطني حول الحاجة لاستخدام القوة لتحقيق أهداف أيديولوجية وذات أبعاد إقليمية. وقد أدى ذلك إلى فقدان القيادة القومية للدولة حرية الحركة والمناورة السياسية والعسكرية، كما وأدى إلى أزمة فقدان الحوافز لدى جيش الشعب المنقسم على ذاته حول تحديد سلم أولوياته القومية. وحيث أن قوة الحوافز ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى أهمية المصلحة الذاتية والقومية، فإن أهميّة هذه المصلحة تتحكّم في حجم الثمن الذي يكون الفرد والشعب على استعداد لدفعه في سبيل تحقيقها. وقد تبيّن من خلال تجربة إسرائيل مع المقاومة في لبنان وفلسطين ان مجتمعها غير مجمع على تسديد الثمن المطلوب لقاء أهداف لا إجماع حول أهميّتها المصيريّة. وتبيّن أنه كلّما بالغ بعض القادة الإسرائيليين بتوسيع دائرة طموحاتهم وأهدافهم القوميّة غير المجمع عليها، كلّما انخفض الحماس وتراجعت الحوافز وبالتالي كلّما ضاقت حدود القوة الإسرائيليّة وتراجعت مفاعيلها. وهذه الحقائق أرغمت العدو الإسرائيلي على أن يعترف بعجزه عن تحقيق حالة التفوّق في المرحلة النهائيّة لمقوّمات أمنه القومي وعلى أن يتراجع إلى خط أدنى هو خط الردع وميزان الرّعب المتبادل مع المحيط العربي والإسلامي المتضرّر من وجوده. وهذا العدو يخشى الآن من التراجع مرّة أخرى إلى خط التنازل والتكيّف مع متطلّبات الأمن القومي للدول المحيطة، بسبب ما يتعرّض له كيانه الغاصب من حالة تضارب مصالح جوهريّة داخلياً وخارجياً على مختلف الأصعدة القوميّة والدوليّة والإقليميّة.

المراجع

(١) مجلّة معراخوت بالعبريّة ـ كانون الثاني ـ يناير /شباط فبراير ١٩٨٩.

(٢) عدنان السيد حسين، «التوسع في الستراتيجيّة الإسرائيليّة» ـ دار النفائس ص ٤٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر موسوعة «اليهود واليهودية والصهيونيّة» ـ عبد الوهاب المسيري، دار الشروق ج٧ ـ ص ٢٩٠ وما بعدها.

(٤) «الأصوليّة اليهوديّة في إسرائيل من أجل الأرض والرب» (ترجمة حسني زينة) بيروت، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩١ ص ٣٠ وما بعدها.

(٥) مجلّة المستقبل العربي ـ العدد ٢٤٣ ـ شهر ١٩٩٩/٥، ص ٦١.

(٦) المستقبل العربي ـ مصدر سابق.

(٧) صحيفة الحياة ـ مصطفى كركوتي ـ «التجربة تتكرّر في إسرائيل أيضاً» ـ ١٩٩٩/٢/٢١.

(٨) النهار ١٩٩٩/٢/١٥.

(٩) معراخوت، مصدر سابق ـ كانون الثاني ـ شباط ١٩٨٩.

(١٠) يقول الحاخام يسرائيل هرئيل اثر اغتيال رابين: «ان ثمّة وطنين آخذين بالتكون في إسرائيل: وطن الاسرائيليين ووطن اليهود. أما الإسرائيليون فهم أغيار يتكلّمون العبريّة لا أكثر ولا أقل. ولقد أنهكتهم الحروب وسئموا منها ونسوا الصهيونيّة، ولم يعرفوا اليهوديّة يوماً ما. وقد جاء رابين ليقول لهم فوق هذا كلّه أن لا خوف على أمن إسرائيل... فماذا يبقى لهم إذاً بعد هذا؟ يبقى لا شيء، يبقى الفراغ المُطلق. وهو فراغ لن تستطيع العلمانيّة أو الديموقراطية سدّه فكلتاهما لا تُعتبران من القيم البنيوية الأساسيّة للشعب اليهودي» ـ أُنظر «إسرائيل وهويتها الممزّقة» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٣٠.

(١١) مجلّة الدراسات الفلسطينية ـ العدد ٣٧ ـ خريف ١٩٩٨ ـ اليهود الشرقيون ـ خالد عايد (اعداد).

(١٢) صحيفة معاريف، ١٩٩٦/٩/٢٢، عن السفير اللبنانية ١٩٩٦/١٠/٢١.

(١٣) مجلّة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٧ ـ صيف ١٩٩٦.

(١٤) مجلّة الدراسات الفلسطينية، ربيع ١٩٩٥، ص ٤٨.

(١٥) هآرتس ١٩٨٩/٨/٢٢ دانيال بيرطال ـ «على ماذا ترتكز معتقدات الأمن؟».

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) بنيامين نتنياهو ـ «مكان تحت الشمس» ـ ترجمة محمّد الدويري، ص ٣٤٣.

(١٩) موسوعة اليهود واليهوديّة والصهيونيّة ـ عبد الوهاب المسيري ـ ج ٧، ص ٢٨٦.

(٢٠) هآرتس ١٩٨٩/٣/٢٢.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) زئيف شيف وآخرون ـ «**لبنان آخر وأطول حروب إسرائيل**» ـ ترجمة علي حداد، ص ٢٦٠.

(٢٣) مجلّة السياسة الدوليّة ـ العدد ١٢٤ ـ ابريل/ نيسان ١٩٩٦، ص ٢٣٠، «أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة».

(٢٤) شؤون فلسطينية ـ أيار ـ حزيران ١٩٩٣، ص ١٠٤ ـ «ميزان القوى ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي».

(٢٥) يديعوت أحرونوت، ١٩٩٣/١٠/١٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) هركابي وآخرون ـ «**الكمية والنوعية في الستراتيجية الإسرائيليّة**» ج١ ـ وكالة المنار للصحافة والنشر ـ ص ١٦٤ و١٦٥.

(٢٨) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ـ المسيري، مصدر سابق ج٧، ص ٣٣٥.

(٢٩) مجلة الأسبوع العربي ـ ١٩٩٩/١/١٨ ـ «شاحاك: الدولة الفلسطينية أصبحت واقعاً».

(٣٠) الأسبوع العربي ـ المصدر السابق.

(٣١) يهوشفاط هركابي وآخرون ـ «**الكمية والنوعية في الستراتيجية الإسرائيلية**» ـ وكالة المنار للصحافة والنشر، ج ٢ ـ ص ٧٠.

(٣٢) مجلّة السياسة الدولية ـ العدد ١٣٧ ـ تموز ١٩٩٩، ص ١٧٦.

(٣٣) موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ـ مصدر سابق ج ٧ ـ ص ٣٠٥.

(٣٤) المصدر نفسه ص ٣٣٧.

(٣٥) المصدر السابق ص ٣٠٧.

(٣٦) أنظر موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ـ المسيري ـ ج ٧، ص ٢٧٧، وما بعدها.

(٣٧) مركز بني بريت العالمي ـ البروفسور برناردلويس ـ خبير في شؤون الشرق الأوسط ١٩٩٦/٢/١٩ ـ انترنيت.

أزمة المياه في المنطقة في القرن المقبل

محمد عطوي(*)

إن مسألة المياه لا تقتصر في أهميّتها على المستوى المحلي أو العربي، وإنما تتعدى ذلك لتحظى بأهمية إقليمية وعالمية. وتُشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن الصراع القادم في منطقة الشرق الأوسط وكثير من المناطق الأخرى، سيكون من أجل السيطرة على مصادر المياه الطبيعية. وقد باتت النزاعات على مصادر المياه فتيلاً يهدّد بتفجير صراعات محلية وإقليمية، إذ تأخذ هذه المسألة في المنطقة بُعداً ستراتيجياً حقيقياً، وخاصة في الحقل السياسي والأمني والاقتصادي. فالماء هو الحياة والمعركة من أجله هي معركة بقاء. والمياه كانت وما زالت مصدر أطماع ونزاعات، وقد استُخدمت مراراً وسيلة ضغط سياسية واقتصادية. وتشكّل المؤتمرات والإحصاءات الحالية للمياه في الوطن العربي معطيات ضرورية لوضع سياسة عربية مائية موحّدة ومواجهة تحديات المستقبل.

فعلى صعيد الأطماع الإسرائيلية واعتداءاتها على المياه في الوطن العربي، حمل مؤتمر القمة العربي الذي إنعقد في الإسكندرية بتاريخ ١٩٦٤/٩/٨ مؤشراً على بداية مواجهة الأمة العربية لتحدّي الأطماع الصهيونية فقد اتُّخذت فيه إجراءات دفاعية إستهدفت حماية المياه العربية من السلب الذي تعرّضت له إثر قيام إسرائيل بتنفيذ مشروعاتها المائية الضخمة وسحب مياه الأردن واليرموك وروافدهما لري منطقة النقب وتوطين المهاجرين اليهود هناك.

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية.

وعلى صعيد المياه والعلاقات مع دول الجوار، نُشير إلى أن لدى سورية قلقاً حيال مسألة المياه التي تمر إليها عبر تركيا. ومع أن حقها في هذه المياه حق تاريخي ومستمر وسيبقى، والقوانين والأعراف الدولية تضمنه، وقد عُقد اتفاق دولي مع تركيا بشأنه، فإن القلق يتجسّد في عدم التوصّل إلى اتفاق ثابت بشأن المياه بين تركيا وسورية والعراق. ما تريده سورية هو مطلب مشروع ويتّفق مع القوانين والأعراف الدولية، كما انه يُساعد على تحقيق الإستقرار والتعاون في المنطقة، وإلاّ يبقى عدم التوصل إلى اتفاق مصدر توتّر دائم. فتركيا التي تزعم أن نهري دجلة والفرات نهران عابران للحدود وغير دوليين، ليس عليها سوى الرجوع إلى ما أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢١ بقرارها رقم (A/51/L.72) تحت عنوان «اتفاقية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية»، بناءً على التصويت المسجّل بناء على طلب تركيا، ونتيجته مئة وثلاث دول لصالح المشروع وثلاث دول ضده هي تركيا والصين وبوروندي وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت. وقد وُضعت هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع في مقر الأمم المتحدة مدّة ثلاث سنوات بدأت من ١٩٩٧/٥/٢١ وتستمر حتى ٢٠٠٠/٥/٢١ وقد قامت سورية بتوقيعها[١].

وقد حذّرت مؤخّراً نشرة «فورين ريبورت»[٢] العسكرية البريطانية من ان القنبلة المائية المؤقتة «ستنفجر خلال القرن الواحد والعشرين القادم، كما حذّرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية في عددها في مطلع آذار المنصرم (١٩٩٩) من إستفحال أزمة مياه الشرب التي تعاني منها الدولة العبرية.

من جهة أخرى، وَرَد في تقرير صدر مؤخراً عن الإسكوا (ESCWA)[٣] «أن تقاسم المياه يتطلّب من الدول الصناعية بذل جهود إزاء الدول النامية التي تُعاني من نقص شديد في المياه العذبة أو المياه النظيفة. ويُعاني ٥٠٠ مليون إنسان في ٣٠ دولة حالياً من نقص في المياه، كما يفتقر ١,٥ مليار إنسان إلى مياه الشرب. وهناك قرابة ٣ مليارات إنسان لا يحصلون على مياه نظيفة وفق المعايير الدولية. وفي منطقة الشرق الأوسط تُعاني دول عربية عدّة من نقص إمدادات المياه نظراً للطبيعة الصحراوية الشديدة وإستيلاء إسرائيل على الموارد المائية في توسّعاتها الإستيطانية».

وتحذّر الأمم المتحدة من مخاطر اندلاع نزاعات بسبب نقص المياه أو عدم الإشتراك في إدارة مصادر المياه المشتركة. إذ ان المياه تُشكّل مصدراً للتوتّر حالياً بين تركيا من

جهة، والعراق وسورية من جهة ثانية، بسبب المشاريع الضخمة التي تنفّذها أنقرة على دجلة والفرات، وهناك خلافات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة حول المياه، وكذلك بين بعض من دول حوض النيل.

وفي هذا الصدد، يقول الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص في كتابه «التصحر: تدهور الأراضي في المناطق الجافة»[٤]: «إن إجمالي مياه الأمطار التي تسقط على المنطقة العربية حوالى ١٩٢٦ مليار متر مكعب في السنة، وأغلبها (١٣٠٨ مليارات متر مكعب) يسقط في مناطق المطر العالي (أكثر من ٣٠٠ ميلليمتر في السنة) في جنوب السودان وشمال المغرب العربي ومناطق المرتفعات الساحلية في لبنان وسورية والمناطق الشمالية من العراق... بينما يسقط ٢٩٨ ملياراً على ثلثي مساحة المنطقة (معدّل مطر سنوي أقل من ١٠٠ ميلليمتر)، ونحو ٣٢٠ مليار متر مكعب على ١٥٪ من الأرض العربية حيث يراوح معدّل المطر السنوي من ١٠٠ إلى ٣٠٠ ميلليمتر، وبعض هذا المطر يتجمّع في الأنهار والوديان. ويُقدّر معدّل الجريان السطحي بحوالى ١١,٥٪ من جملة التساقط الذي يزيد على ٣٠٠ ميلليمتر».

ويضيف الدكتور القصاص في كتابه: «إذا كانت مياه الأمطار قليلة في أغلب أقاليم المنطقة العربية، فإن المياه الجوفية ثرية. وتقديرات جملة المياه المختزنة في باطن الأرض العربية تتراوح بين ٧,٧ و١٣,٥ ألف كيلو متر مكعب. ولعلّ أكبر خزان للمياه الجوفية هو تكوين الحجر الرملي النوبي الذي يوجد في شبه الجزيرة العربية وفي مصر والسودان وليبيا وتشاد والجزائر».

وطبقاً لتقرير «الإسكوا» الآنف الذكر، فإنه بحلول العام ٢٠٠٠ ستكون عملية الإمداد بالمياه أقل من ثلثي الطلب، والجدول التالي يُظهر ذلك:

الجدول رقم - ١ -

إجمالي تقديرات الطلب

عام ٢٠٠٠ : ١٧٩,٠٠٠ مليون ميلليمتر مكعب

عام ٢٠٢٥ : ٢٢٨,٠٠٠ مليون ميلليمتر مكعب

الواقع المائي عام ٢٠٠٠ (بالمليون متر مكعب)	
ـ عمان	٢٩
ـ الكويت	٣٢
ـ قطر	٣٩
ـ البحرين	١١٤
ـ فلسطين	٣٠٥
ـ اليمن	٤٣٤
ـ لبنان	٥٠٤
ـ الأردن	٥٢٦
ـ الإمارات	١,٣٤٧
ـ سورية	٥,١٠٤
ـ السعودية	٧,٠١٣
ـ العراق	٨,٦٥٧

المصدر، إسكوا

ويشير التقرير إلى إنه بحلول العام ٢٠٠٠ فإن عمليات الإمداد بالمياه ستكون أقل من ثلثي الطلب، وأن عدد سكان العالم العربي سيبلغ ٣٠٠ مليون نسمة، وهو الآن ٢٧٠ مليون نسمة.

وأما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد قال شمعون تال، نائب المدير العام لشركة «مكوروت» للمياه في إسرائيل في «يديعوت أحرونوت»، مطلع آذار/ مارس ١٩٩٩: «إن مستوى مياه بحيرة طبرية قد وصل إلى مستوى ٢١٢,١٥ متراً، أي قبل ٨٥ متراً فقط من الخط الأحمر. وهذه الأرقام الخطيرة في معانيها ستُثير قلقاً وخوفاً مضاعفاً حين يُؤخذ في الحسبان الزيادة المتسارعة في عدد سكان إسرائيل (٦ ملايين نسمة في العام ٢٠٠٠)، وإرتفاع مستوى المعيشة، والإستهلاك المنزلي والزراعي والإستيطاني، وإن هذه العوامل ستؤدي إلى مضاعفة إستهلاك المياه في إسرائيل. فالإستهلاك المنزلي للمياه بلغ في

كانون الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٩، على سبيل المثال، نسبة تزيد بـ ٣٦ في المئة عن العام المنصرم ١٩٩٨». وتتساءل الصحيفة الإسرائيلية[٥]: «لكن هل ستبلغ الأزمة حدّ الكارثة؟» يقول الخبراء الإسرائيليون: «انه إذا لم تهطل خلال السنوات الخمس القادمة، ولو في السنة مرة، أمطار كثيرة، فستُضطر الدولة إلى تقليص كبير في ما تخصّه من المياه للزراعة. وإذا تكرّرت سنوات المحل فستُجبر الدولة على تقليص الكميات المخصصة للشرب والمنازل». وأمام نواقيس الخطر القادم، يحاول الإسرائيليون، منذ الآن، التفكير جدياً بوضع الحلول، إذ تقول «يديعوت أحرونوت» في عددها الآنف الذكر: «أمام هذه الأخطار، تُحاول الدولة البحث عن أحد حلّين: إما شراء المياه من تركيا، وهذا الخيار لم يعد على جدول الأعمال بسبب عدم توفّر الأموال اللازمة، ولأن إسرائيل لا تريد أن ترهن مستقبلها المائي بدولة لا تعرف مصير الحكم فيها، أو تحلية مياه البحر لأنها عملية أرخص نسبياً. ولكن الخبراء الإسرائيليين غير متفقين بعد على موعد البدء باللجوء إلى هذا الخيار، ولا على الحجم المطلوب لمثل هذا المشروع». والمعروف أن لدى إسرائيل اليوم محطة تحلية واحدة تُديرها «شركة المياه الإسرائيلية» (مكوروت) في إيلات عند العقبة. وهذه المحطّة تزوّد ٨٠ في المئة من حاجات ايلات من المياه (١٦ مليون متر مكعب سنوياً». وكانت شركة المياه الإسرائيلية هذه قد أعلنت عام ١٩٩٥ عن مشروع لمدة خمس سنوات لتحلية مياه البحر في إسرائيل، وقررت زيادة كمية المياه الناتجة عن التحلية إلى ١١٠ مليون متر مكعب، مع العلم أن هذا المشروع يُكلّف الدولة اليهودية ٤٥٠ مليون دولار.

وإستناداً إلى تقرير صادر عن شركة المياه الإسرائيلية «مكوروت» للعام ١٩٩٨[٦]، فإن الطلب الإسرائيلي على المياه في العام ٢٠٠٠ سيبلغ ٢,١٦ مليار م٣، أي بعجز ٢٦٠ مليون م٣ سنوياً، فيما حاجة العالم العربي ستبلغ ١٧٩,٠٠٠ مليون م٣، ولا توفّر الأنهار مجتمعة من هذه الكمية سوى ١٦٥ مليون م٣.

وإستناداً إلى نشرة «فورين ريبورت»[٧] فإن الصراع حول المياه في المنطقة العربية سيشمل السيناريوهات المحتملة التالية:

- مناطق قد تشتعل فيها حروب المياه، ومعظمها في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الأردن وإسرائيل.
- مناطق محفوفة بالمخاطر، وقد تدخل دائرة الخطر الفعلي، وتشمل بلدان الخليج ودول حوض دجلة والفرات (سورية والعراق وتركيا).

- مناطق توتر مائي قابلة للدخول في مستوى الخطر خلال فترة ما بين عشر سنوات وعشرين سنة، وتشمل حوض النيل.

الأوضاع الحالية والمستقبلية لموارد المياه العربية

ثمة عدّة تقديرات متفاوتة للموارد المائية المتجددة في الوطن العربي. فالبنك الدولي والأمم المتحدة يذهبان إلى أن هذه الكميّة تُقدّر بحوالى ٢٧٦ مليار متر مكعب، في حين يذهب المعهد العالمي للموارد في تقاريره إلى أن الكمية تُقدّر بحوالى ٣٥٢ مليار متر مكعب. وقد اختار التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لعام ١٩٩٣ منتصف المسافة بين التقديرين بتقديمه رقم بـ ٣١٥ مليار متر مكعب سنوياً. وعلى ذلك، فإن نصيب الفرد من الموارد المتجددة وفقاً لهذا التقدير يبلغ ١٢٦٢ متراً مكعباً سنوياً[٨].

وقد تجاوز التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٩٤ هذا التقدير حيث اعتمد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في تقريره عن حالة الموارد المائية في الوطن العربي والمنشور في آب/ أغسطس ١٩٩٣، الكمية المتاحة من الموارد المائية المتجدّدة بـ ٣٣٨ مليار متر مكعب سنوياً، يُستخدم منها ١٥٨ مليار متر مكعب. ويفترض تقرير «إكساد» ثبات هذه الكمية مع تزايد الإحتياجات في المستقبل بحيث تبلغ ٣٦٨ مليار متر مكعب، ٤٠٢ مليار متر مكعب، ٤٩٣ مليار متر مكعب، ٦٢٠ مليار متر مكعب وذلك في أعوام ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠٢٠، ٢٠٣٠ بالتتالي، مما يخلق عجزاً مائياً يتفاقم باطراد حتى أنه يقفز من ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠[٩].

أولاً: بلدان المشرق العربي: تضم هذه المجموعة كلاً من لبنان وسورية والأردن. وفي ما يلي تفاصيل الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية لهذه البلدان:

١. لبنان:

في العام ١٩٩٠ (الذي يمثل الوضع الحالي)، وعام ٢٠١٠ (الذي يمثّل أوضاع المستقبل القريب)، وعام ٢٠٢٥ (الذي يمثل الأجل الطويل) تظلّ الموارد المائية ثابتة (٤,٦ مليارات متر مكعب) ويستمدّ لبنان مياهه من مجموعة من الأنهار الداخلية المتجدّدة تُسهم بنحو ٠,٦ مليار متر مكعب. ويغطي إجمالي الموارد إجمالي الإحتياجات لكلّ الأغراض لكلّ الفترات الزمنية، لذا، لن يكون هناك عجز مائي في الحاضر والمستقبل. غير أن تضاعف عدد السكان من ٣ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٦ ملايين نسمة عام ٢٠٢٥ مع ثبات الموارد يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد من المياه من ١٥٣٣

متراً مكعباً/ سنة عام ١٩٩٠ إلى ٧٦٧ مكعباً/ سنة عام ٢٠٢٥ إضافة إلى ظهور عجز مائي محدود (راجع الجدول رقم - ٢).

هذا وهناك بعض الاختلافات في التقديرات لدى بعض الخبراء عن الموارد المائية في لبنان، حيث يذهب الدكتور كمال حمدان إلى تقدير الموارد المائية اللبنانية المتاحة بـ٢,٢ مليار م٣، تنخفض إلى مليارى م٣، في السنوات الجافة. وتقدّر الاحتياجات المستقبلية إستناداً إلى الخطة ٢٠٠٠ لإعادة تأهيل قطاع المياه في لبنان بـ ٢٥٥٥ مليون م٣، لأغراض الري والزراعة، بينما يُقدّر الدكتور فخر الدين دكروب الموارد المائية اللبنانية بـ٣٣٧٥ مليون م٣، وذلك استناداً إلى معلومات وزارة الموارد المائية والكهربائية وحسابات بعض الخبراء، ويقدّر مجموع الاحتياجات مستقبلاً بنحو ٣٣٠٠ مليون م٣، (يختلف مع د. كمال حمدان في تقدير حاجات الري عام ٢٠١٠ حيث يقدّرها بـ٢١٦٠ مليون م٣). وإذا أخذنا الاختلافات المذكورة في الاعتبار فمن المتوقّع ظهور فجوة مائية في المستقبل القريب(١٠).

الجدول رقم -٢-

الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في لبنان

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية				الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد
		تقليدية سطحيّة	جوفيّة	إجمالي	متجددة ٪	شرب	صناعة	ري	إجمالي	
١٩٩٠	٣	٤	٠,٦	٤,٦	١٦	٠,٢٢	٠,٠٩	٠,٧٥	١,٠٦	١٥٣٣
٢٠٠٠	٤	٤	٠,٦	٤,٦	١٦	٠,٣٩	٠,١٦	٠,٩	١,٤٥	١١٥٠
٢٠٢٥	٦	٤	٠,٦	٤,٦	١٦	٠,٨١	٠,٣٣	١,٢٩	٢,٤٣	٧٦٧

المصدر: د. سامر مخيمر - خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، مايو/أيّار ١٩٩٦

٢ . سورية:

تتشكّل المصادر المائية في سورية من الآتي:

- المياه السطحية والتي تتمثّل في الأنهار دائمة الجريان سواء المشتركة (دجلة والفرات والعاصي وعفرين واليرموك وقوين وجغجغ والكبير الجنوبي) أو الداخلية (الخابور والبليخ والسن)، وكذلك الأنهار غير دائمة الجريان التي تنتشر في المنطقة (تجري المياه فيها لمدّة لا تزيد على أربعة أشهر بشكل مستمرّ).

- المياه الجوفية حيث تتوافر مجموعة من الطبقات الحاملة للمياه وهي الجير والدولوميت الجوراسي والطبقات البركانية والطبقات اللحقية الرباعية.

ويمكن تقسيم المياه في سورية وفقاً لمجموعة من الأحواض المائية الرئيسة، هي أحواض دمشق والعاصي والساحل وحلب والفرات واليرموك والبادية.

وقد بلغ إجمالي الموارد المائية في سورية عام ١٩٩٠ ما قدره ٥٦,٤٤ مليار متر مكعب، ويغطي هذا القدر من المياه الإحتياطات المائية لسورية والتي تبلغ ٨,٩٥ مليار متر مكعب. وليس هناك أي عجز إلا عندما يصل عدد السكان إلى حجم الشبات الإفتراضي(٦٦ مليون نسمة) والذي يتحقق عام ٢٠٤٨. والجدول التالي يفصّل ذلك:

الجدول رقم -٣-

الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في سورية

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية				الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد
		تقليدية سطحيّة	جوفيّة	إجمالي	متجددة %	شرب	صناعة	ري	إجمالي	
١٩٩٠	١٢	٥٤,٤	٢,٠٤	٥٦,٤٤	٩	٠,٥٩	٠,٤	٧,٩٦	٨,٩٥	٧٤٦
٢٠٠٠	١٨	٥٤,٤	٥,٧	٦٠,١	٨,٥	١	١	١٢,١	١٤,١	٧٨٣
٢٠٢٥	٣٥	٥٤,٤	٥,٧	٦٠,١	٨,٥	٢	٢,٧	٢٢,٤٥	٢٧,١٥	٧٧٦
٢,٤٨	٦٦	٥٤,٤	٢,٠٤	٦٠,١	٨,٥	٢,٨٧	٤,٢	٣١,٩٧	٢٩	٤٨٩

المصدر: د. سامر مخيمر - خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، الكويت، مايو/أيّار ١٩٩٦.

٣. الأردن:

أ ـ تتمثل الموارد المائية في الأردن في:

ـ المياه السطحية التي تتشكّل من الأنهار والأودية دائمة الجريان التي ترجع إلى تصريف المياه الجوفية عبر الينابيع بالإضافة إلى جزء ناتج عن الفيضانات التي تسبّبها الأمطار خصوصاً في الشتاء.

ـ المياه الجوفية وتتمثّل بما يُعرف بالنظام المائي العميق المكوّن من ثلاثة أنظمة جوفية، واستغلال هذا النظام غير اقتصادي، بالإضافة إلى نظم الحجر الصواني الذي تستغل مياهه لجودتها ومحدودية عمقها، وكذلك نظام الصخر البازلتي في شرق الأردن الذي يتغذّى من الأمطار الساقطة على جبل العرب في سورية، وهذا نظام مُستغل بالكامل تقريباً، ونظام رواسب الأودية والأنهار في مجاري الأودية والأنهار مثل وادي الأردن ووادي عربة، وهذا النظام مُستغل بدرجة عالية في وادي الأردن، كما بدأ حديثاً إستغلاله في وادي عربة.

ـ الموارد غير التقليدية، مثل مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي، والمياه الأرضية الساخنة والمياه المالحة.

ب ـ تُظهر فجوة الموارد المائية عجزاً مزمناً بالموارد المائية في الأردن في مقابل الإحتياجات، كما تُظهر الفجوة أيضاً عجزاً مزمناً يتفاقم باطراد. (الجدول رقم ٤).

ج ـ نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية بالمتر المكعب متدنٍ للغاية، وهو يتناقص من عام إلى آخر. (الجدول رقم ٤).

الجدول رقم -٤-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في الأردن

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	المواد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد
		تقليدية			غير تقليديّة							
		سطحيّة	جوفيّة	معالجة	إجمالي	متجددة ٪	شرب	صناعة	ري	إجمالي	
١٩٩٠	٣	٠,٣٢	٠,٥٢	٠,٠٤	٠,٨٨	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٠٣	٠,٦٧	٠,٩٤	٢٩٣
٢٠٠٠	٥	٠,٣٢	٠,٥٢	٠,٠٥	٠,٨٨	٠,٣٦	٠,٣٦	٠,١	٠,٨٢	١,٢٨	١٧٦
٢٠٢٥	١٠	٠,٣٢	٠,٥٢	٠,٠٦	٠,٨٨	٠,٦٥	٠,٦٥	٠,٢٦	١,١٢	٢,٠٣	٨٨
٢٠٧٠	٢٨	٠,٣٢	٠,٥٢	٠,٠٨	٠,٨٨	١,١٧	١,١٧	٠,٥٦	١,٦٨	٣,٤١	٣٣

المصدر: د. سامر مخيمر ـ خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، عالم المعرفة، ١٩٩٦.

٤ . العراق:

أ ـ تتمثّل الموارد المائية في العراق في الآتي:

ـ المياه السطحية التي تُقدّر بـ١٠٦ مليارات م٣/سنة منها ٨٠ مليار م٣ يحملها نهرا دجلة والفرات.

ـ المياه الجوفية حيث توجد في العراق خمسة تكوينات حاملة للمياه، منها تكوين بختياري وتركيب فارس الأعلى وتكوين الفرات الجيري وتكوين الدمام وأم الراضومة.

ب ـ يبلغ إجمالي الموارد المائية المستغلّة في العراق ٤٢,٥٦ مليار متر مكعب أغلبها مياه سطحية (٤١,٣٥ مليار متر مكعب) يمكن زيادتها إلى أقصى المتاح منها إلى ٦٧,٦ مليار متر مكعب في المستقبل. حيث إن الموارد المائية للعراق تغطي بالكاد الإحتياجات الحالية. ومع تزايد السكان فإنها ستعجز عن تلبية الإحتياجات المستقبلية.

ج ـ يُبيّن الجدول رقم ٥، ان العراق ينتقل تدريجاً من وضع الإستقرار المائي إلى وضع تجاوز حد الإستقرار المائي.

الجدول رقم -٥-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في العراق

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد
		تقليدية			غير تقليديّة			شرب	صناعة	ري	إجمالي	
		سطحيّة	جوفيّة	تحلية	متجددة٪	إجمالي						
١٩٩٠	١٩	٤١,٣٥	١,٢	٠,٠١	٤٣	٤٢,٥٦		١,١٨	٠,٢٨	٤٣,٦٧	٤٣,١٣	٢٢٤٠
٢٠٠٠	٢٦	٤١,٣٥	١,٢	٠,٠١	٤٢	٤٢,٥٦		١,٨٣	٠,٥	٤٧,٣٣	٤٧,٣٣	١٧٣٧
٢٠٢٥	٤٨	٤١,٣٥	١,٢	٠,٠٢	٤٣	٤٢,٥٧		٣,٤٦	١,٠٥	٥٧,٨٤	٥٧,٨٤	٨٨٧
٢٠٤٨	٨٥	٤١,٣٥	١,٢	٠,٠٣	٤٣	٤٢,٥٨		٤,٩٦	١,٥٦	٦٧,٥٢	٦٧,٥٢	٥٠١

المصدر: د. كمال فريد سعد ـ د. ممدوح شاهين «تقييم الموارد المائية في الوطن العربي»، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الوطني لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس دلفست دمشق، ١٩٨٨، ص ١٢٧.

ثانياً: دول شبه الجزيرة العربية: تضم هذه المجموعة الدول الآتية: اليمن، السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات، عُمان.

١. اليمن:

أ ـ الموارد والإحتياجات الحالية: يُقدّر إجمالي الموارد المائية لليمن بـ٢,٥ مليار متر مكعب. وتغطي هذه الكمية الاحتياجات المائية الحالية والتي تبلغ ٢,٥٦ مليار متر مكعب لأغراض الزراعة والري، ٢,٥٢ مليار متر مكعب لأغراض الشرب والإحتياجات المنزلية، ٠,٠٨٢ مليار متر مكعب للأغراض الصناعية. ويبلغ نصيب الفرد سنوياً من الموارد المائية ٤٧٣ متراً مكعباً، وهو أقل من الحد المعياري للإستقرار المائي (١٠٠٠ م٣/ سنة) بنحو النصف، مما يجعل فجوة الموارد المائية تبلغ ٥,٨ مليار متر مكعب. وكل مصادر المياه في اليمن من المصادر التقليدية، وتمثّل الأمطار (الموارد السطحية) المصدر الأول بينما تمثّل المياه الجوفية المتجددة المصدر الثاني. والجزء الجنوبي من اليمن أفقر مائياً من جزئها الشمالي، وذلك لضآلة الهطول المطري هناك مقارناً بالجزء الشمالي.

ب ـ الموارد والإحتياجات في المستقبل القريب: عندما سيبلغ عدد سكان اليمن عام ٢٠٠٠ (١٦ مليون نسمة) فإن الموارد المائية لليمن ستظلّ ثابتة على ما كانت عليه في العام ١٩٩٠، ولكن الإحتياجات المائية ستتزايد إلى ٣,٦٣ مليار متر مكعب، ورغم ذلك فإن الموارد المائية ستظلّ قادرة على تغطية الاحتياجات، ولكن الفجوة تستمر في التزايد وذلك لإنخفاض نصيب الفرد من الموارد سنوياً إلى ٣٢٥ متراً مكعباً حتى يصل إجمالي العجز بمعيار الإستقرار المائي إلى ١٠,٨ مليار متر مكعب.

ج ـ الموارد والاحتياجات المائية في الأجل الطويل: لدى وصول تعداد السكان إلى ٣٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، ينخفض نصيب الفرد السنوي من الموارد إلى ١٤٠ متراً مكعباً وتظهر الفجوة المائية (أ) بعجز قدره ٠,١٧ مليار متر مكعب، بينما يتفاقم العجز في الفجوة المائية (ب) ليصل إلى ٣١,٨٠ مليار متر مكعب. أما عندما يصل تعداد السكان إلى الحجم الافتراضي لثبات السكان، فإن العجز (الفجوة المائية) يكاد يصل إلى نحو ٨٠٪ من الموارد. بينما يصل العجز المائي (الفجوة المائية ب) إلى معدّلات مرتفعة للغاية (عجز قدره ١٠٤,٨ مليار متر مكعب). (راجع الجدول رقم ٦).

الجدول رقم -٦-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في اليمن

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية			نصيب الفرد من الموارد	فجوة الموارد	
		تقليدية		غير تقليديّة								
		سطحيّة	جوفيّة	إجمالي	شرب	صناعة	ري	إجمالي			أ	ب
١٩٩٠	١١	٣,٨	١,٤	٥,٢	٠,٥٢	٠,٠٨	١,٩٦	٢,٥٦		٤٧٣	+ ٢٠,٦٤	- ٥,٨٠
٢٠٠٠	١٦	٣,٨	١,٤	٥,٢	٠,٩٩	٠,١٥	٢,٢٢	٣,٣٦		٢٢٥	+ ١,٨٤	- ١٠,٨
٢٠٢٥	٣٧	٣,٨	١,٤	٥,٢	٢,١٦	٠,٣٢	٢,٨٩	٥,٣٧		١٤٠	- ٠,١٧	- ٢١,٨
٢٠٦٣	١١٠	٣,٨	١,٤	٥,٢	٣,٩٥	٠,٥٨	٣,٩	٨,٤٣		٤٧	- ٣,٢٣	- ١٠٤,٨

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق

٢ . المملكة العربية السعودية:

أ ـ الموارد والإحتياجات الحالية:بلغ عدد سكان السعودية في العام ١٩٩٠ (١٥ مليون نسمة)، وبلغ إجمالي الموارد المائية ٤,٩٥٠ مليارات متر مكعب، وتُسهم المصادر التقليدية بمقدار ٣,٤٥ مليارات متر مكعب، منها ٣ مليارات متر مكعب من الأحواض الجوفية سواء المتجددة أو الأحفورية، ٠,٤٥ من مياه الأمطار (الموارد السطحية) التي تجري في الأودية الجافة لمدّة قصيرة أو طويلة تبعاً لكثافة الأمطار وتكرار حدوثها. وتتمثّل الموارد المائية غير التقليدية في مياه التحلية (نحو ٢١ محطة منها ١٥ على ساحل البحر الأحمر و٦ على ساحل الخليج العربي) التي توفّر ما قدره مليار متر مكعب من المياه، والمياه المعالجة (٠,٤ مليار متر مكعب) والتي تُستخدم في الأغراض الزراعية[١١].

وتغطي الموارد المائية المذكورة الإحتياجات الحالية والتي تبلغ ٣,٣٩ مليارات متر مكعب. ويمكن ملاحظة ان الإحتياجات المائية لأغراض الصناعة ضئيلة للغاية إذ تبلغ ٠,٣٤ مليار متر مكعب، بينما يبلغ نصيب مياه الشرب والإحتياجات المنزلية نحو ١,٢٥ مليار متر مكعب، في حين تصل كمية المياه المخصّصة للأغراض الزراعية إلى ١,٨ مليار متر مكعب. ويبلغ نصيب الفرد السنوي من الموارد ٣٣٠ متراً مكعباً وهو يقل كثيراً

عن الحد الأدنى اللازم للاستقرار المائي، ومن ثمّ فإن الفجوة المائية تُظهر عجزاً قدره ١,٥٦ مليار متر مكعب.

ب ـ الموارد والاحتياجات في المستقبل القريب: تشير بيانات عام ٢٠٠٠ إلى بلوغ تعداد السكان بالسعودية ٢١ مليون نسمة، وإجمالي الموارد المتاحة ٥,٥٤ مليارات متر مكعب. وترجع الزيادة في الموارد المتاحة إلى زيادة طاقة التحلية بمقدار ٠,٥ مليار متر مكعب، وكذلك إضافة ٠,٣ مليار متر مكعب من المياه المعالجة، وكذلك زيادة كمية الموارد المائية السطحية إلى مليار متر مكعب. وتعوض الزيادة في هذه المصادر النقص في الموارد الجوفية نتيجة لاستنفاد الموارد الجوفية الأحفورية، وتغطي الموارد المائية الإحتياجات للأغراض المختلفة والتي ستصل إلى ٤,٧٨ مليارات متر مكعب. وينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية إلى أن يصل ٢٦٤ متراً مكعباً/ سنة، ويؤدي ذلك إلى تفاقم الفجوة.

ج ـ الموارد والإحتياطات في الأجل الطويل: سيبدأ ظهور العجز المائي في السعودية مع ازدياد عدد السكان، وسيبلغ عام ٢٠٢٥ ما قدره ١,٦٥ مليار متر مكعب. أما عندما يصل عدد السكان عام ٢٠٥١ إلى ٨٩ مليون نسمة، وهو الحد الإفتراضي لثبات عدد السكان في السعودية، فإن الميزان المائي سيُظهر عجزاً قدره ٦,٤٨ وذلك حتى في ظل استخدام أقصى المتاح من الموارد السطحية ٣,٢١ مليارات متر مكعب عبر إقامة المنشآت اللازمة لذلك (راجع الجدول رقم ٧).

الجدول رقم -٧-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في السعودية

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية					نصيب الفرد من الموارد
		تقليدية			غير تقليديّة							
		سطحيّة	جوفيّة	تحلية	معالجة	إجمالي	متجدّدة ٪	شرب	صناعة	ري	إجمالي	
١٩٩٠	١٥	٠,٤٥	٣	١	٠,٤	٤,٩٥	٥٦	١,٢٥	٠,٣٤	١,٨	٣,٣٩	٣٣٠
٢٠٠٠	٢١	١	٢,٣٤	١,٥	٠,٧	٥,٥٤	٦٠	٣,٣٦	٠,٣٩	٢,٠٣	٤,٧٨	٢٦٤
٢٠٢٥	٤٣	٣,٢١	٢,٣٤	٢	٠,٧	٨,٢٥	٦٧	٥,١٣	٠,٥٣	٤,٢٥	٩,٩	١٩٢
٢٠٥١	٨٩	٣,٢١	٢,٣٤	٢,٥	٠,٧	٨,٧٥	٦٣	٨,٠٢	٠,٦٥	٦,٥٦	١٥,٢٣	٩٨

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق.

٣ . الكويت:

أ ـ الأوضاع الحالية للموارد والإحتياطات المائية: لا يتوافر للكويت أي مصادر سطحية للمياه، وتُعتبر المياه الجوفية المصدر الطبيعي الوحيد الذي يمكن استغلاله في الكويت، وهي تنقسم إلى مياه عذبة (تستخدم لأغراض الشرب والإستعمالات المنزلية)، مياه قليلة الملوحة تُستخدم لأغراض الزراعة وسقاية الأغنام، والمياه عالية الملوحة والتي تستخدم في بعض الحالات الخاصة. وتوجد عدّة تكوينات تشتمل على طبقات حاملة للمياه الجوفية، مثل مجموعة الكويت وتكوين الدمام الجيري.

وتعتمد الكويت على تحلية مياه البحر كمصدر أساسي للمياه العذبة حيث تبلغ الإنتاجية الحالية لمحطات تقطير المياه نحو مليون متر مكعب يومياً، إذ يتم الحصول على المياه العذبة بخلط المياه المقطّرة بالمياه الجوفية قليلة الملوحة، وتوفّر مياه التحلية ٠,٤ مليار متر مكعب يذهب أغلبها إلى سد احتياجات الشرب والإحتياجات المنزليّة (٠,٠٩ مليار متر مكعب).

ب ـ الأوضاع في المستقبل القريب: تنخفض عام ٢٠٠٠ الموارد المائية الكويتية بما يوازي ٠,١ مليار متر مكعب، بينما تزيد الإحتياجات إلى ٠,٢٢ مليار متر مكعب. ولا تُظهر فجوة الموارد المائية عجزاً.

ج ـ الأوضاع في الأجل الطويل: كلّ الزيادات المنتظرة في الموارد المائية مصدرها مياه التحلية والمعالجة. وتنجح هذه الزيادات المخططة في مواجهة الطلب المتزايد على المياه، إلا أنه من الواضح أن الفجوة (ب) قائمة منذ ١٩٩٠ وعلى امتداد الفترات حتى عام ٢٠٤٤ حين يصل عدد السكان إلى حجم الثبات الإفتراضي.

الجدول رقم -٨-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في الكويت

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد المائية	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليديّة										
		جوفية	تحلية	معالجة	إجمالي	متجدّدة ٪		شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
١٩٩٠	٢	٠,٣٢	٠,٤	٠,٠٨	٠,٨	٢٠		٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٢١	٤٠	+٠,٥٩	-١,٢
٢٠٠٠	٣	٠,١٦	٠,٤٤	٠,١	٠,٧	٢٣		٠,١٥	٠,٠٦	٠,١١	٠,٣٢	٢٣٣	+٠,٣٨	-٢,٣
٢٠٢٥	٤	٠,١٦	٠,٥	٠,١٥	٠,٧٩	٢٠		٠,٣	٠,١١	٠,١٨	٠,٥٩	١٩٧	+٠,٢	-٣,٢١
٢٠٥١	٥	٠,١٦	٠,٥٤	٠,٢	٠,٩	١٨		٠,٤١	٠,١٨	٠,٢٤	٠,٨٢	١٨٠	+٠,٠٧	-٤,١

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق.

٤. قطر:

تتمثّل الموارد المائية في قطر في المياه الجوفية حيث تنقسم قطر إلى قسمين هيدرولوجيين منفصلين هما الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي.

وتقدّر تغذية الطبقات الحاملة للمياه الجوفية في الإقليم الشمالي بنحو ١١٪ من المتوسّط السنوي للهطول المطري على قطر، ونوعيّة المياه الجوفية في الإقليم الشمالي جيدة وهي متوافرة ما عدا في الشريط الساحلي، أما الإقليم الجنوبي، فإن المياه العذبة غير متوافرة فيه. أما الموارد غير التقليديّة، فإن الإنتاج الكلّي يبلغ ١٩٥ ألف متر^{٣} يومياً من المياه المحلاة، بينما تقوم قطر بمعالجة الصرف الصحي بحجم إجمالي يُقدّر بنحو ٦٠ ألف م^{٣}/ يومياً.

وعموماً، ليس بالإمكان تطوير المياه الجوفية، ولا بُدّ من الاعتماد على التحلية والمعالجة في أية خطط تطوير مستقبلية.

ومن قراءة البيانات (الجدول رقم ٩) يتضح الآتي:

أ ـ تُظهر البيانات أن الموارد المائية لقطر تغطي إحتياجاتها سواء في الفترة الحالية أو المستقبل لقريب وحتى لأجل طويل، والزيادات التي تحدث تتركّز كلّها في مياه التحلية والمياه المعالجة.

ب ـ يُظهر متوسّط نصيب الفرد من الموارد المائية سنوياً أن قطر تدور حول حدّ الإستقرار المائي (راجع الجدول ٩).

الجدول رقم -٩-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في الكويت

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد المائية	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية			شرب	صناعة	زي	إجمالي		أ	ب
		جوفية	تحلية	معالجة	إجمالي	متجددة ٪							
١٩٩٠	٠,٣	٠,١١	٠,٠٩	٠,١٢	٠,٣٢	١٩	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,١٨	١٠٦٧	+ ٠,١٤	-٠,١٢
٢٠٠٠	٠,٣٣	٠,٠٦	٠,١	٠,١٣	٠,٢٩	٢١	٠,١	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,٢٣	٨٧٩	+ ٠,٠٦	-٠,٠٤
٢٠٢٥	٠,٣٩	٠,٠٦	٠,١٢	٠,١٥	٠,٣٣	١٨	٠,١١	٠,٠٧	٠,١	٠,٢٨	٨٤٦	+ ٠,٠٥	-٠,٠٦

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق.

٥. البحرين:

الموارد والإحتياطات المائية في البحرين هي على النحو التالي:

أ ـ إن الشكل العام لتضاريس مستجمعات مياه الأمطار بالإضافة إلى ندرة سقوط الأمطار وعدم انتظامه، تحول دون وجود أيّ مورد للمياه السطحية في البحرين.

وتعتمد البحرين في الحصول على المياه لتلبية الأغراض المختلفة على ثلاثة مصادر هي: المياه الجوفية، مياه التحلية والمياه المعالجة. وتُعد المياه الجوفية المصدر الأساسي بين المصادر الثلاثة، وهي تُستثمر من ثلاث طبقات حاملة وهي العلات، الخبر، أم الراضومة.

أما المياه المعالجة، فإنها تنتج من محطّة تويلي بمعدّل ٧٤ ألف م٣/ يومياً، وهي قيد التجربة لاستخدامها للأغراض الزراعية.

بالنسبة إلى مياه التحلية فقد تطوّرت شبكة المياه في البحرين إلى أن أصبحت نظاماً متكاملاً يتكوّن من محطات تحلية ومحطات ضخ لمياه جوفية وخطوط نقل ومحطات خلط. وقد جاء الحد من إستهلاك المياه الجوفية لزيادة درجة ملوحتها دافعاً لإنشاء عدد من محطات التحلية.

ب ـ بلغ نصيب الفرد من الموارد عام ١٩٩٠ (٧٢٥) متراً مكعباً سنوياً، ومن المنتظر أن ينخفض إلى ٦٧٥ متراً مكعباً عام ٢٠٠٠، ومن المنتظر زيادة الموارد عام ٢,٢٥ إلى أن تصل إلى ٧٨٠ متراً مكعباً. وعلى الرغم من أن هذا المعدّل يقل عن حدّ الإستقرار المائي فإنه لا يدعو إلى القلق. (راجع الجدول ١٠).

الجدول رقم -١٠-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في البحرين

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية					الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد المائية	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليديّة									
		جوفيّة	تحلية	معالجة	إجمالي	متجدّدة %	شرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
١٩٩٠	٠,٤	٠,١٥	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٢٩	٣١	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٢٢	٧٢٥	+ ٠,٠٧	-٠,١١
٢٠٠٠	٠,٤	٠,٠٩	٠,١	٠,٠٨	٠,٢٧	٣٣	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٢٦	٦٧٥	+ ٠,٠١	-٠,١٣
٢٠٢٥	٠,٤١	٠,٠٩	٠,١٥	٠,٠٨	٠,٣٢	٢٨	٠,١١	٠,٠٧	٠,١٧	٠,٣٥	٧٨٠	+ ٠,٠٣	-٠,٠٩

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق.

٦. الإمارات العربية المتحدة:

الموارد والإحتياطات المائية في الإمارات هي كما يلي:

ـ المياه السطحية: مياه الأفلاج والعيون ومياه الأودية. ويوجد عدد كبير من الأفلاج والعيون يُقدّر بنحو ١٥٠ فلجاً (الفلج شق مائل يحدثه الإنسان في الأرض حتى يستطيع أن يصل إلى المياه الجوفية)، وتتوزّع هذه الأفلاج والعيون على قمّة مناطق هيدرولوجية هي المنطقة الشرقية التي تتميّز بالأفلاج دائمة الجريان ذات النوعية الجيّدة من المياه، والمنطقة الشمالية، والمنطقة الغربية التي تضم فلج الذيد أهم الأفلاج بالدولة، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الجنوبية. أما مياه الأودية فيقدّر تدفّقها السنوي بنحو ١٥٠ مليون م٣(١٢).

ـ المياه الجوفية: توجد في الإمارات العربيّة المتحدة ثلاثة أنظمة مختلفة حاملة للمياه الجوفية، علماً أن المياه الجوفية كانت المصدر الرئيسي لسكان دولة الإمارات. وتتمثّل

أنظمة المياه الجوفية في الخزان الجوفي الرسوبي الذي تقدّر كميّة المياه المخزونة فيه بنحو ٥٢٨٠ مليون م٣، وخزان سهل الباطنة الساحلي، وإنتاج آباره عالية ولكنها لم تُدرس بشكل متكامل، والخزان الكربوناتي العميق ونوعية مياهه رديئة(١٣).

- أما الموارد غير التقليدية فتنتج عن(١٤):

* محطات تحلية مياه البحر وعددها ثماني محطات وطاقتها الإجمالية ٢٣٢,١ مليون م٣ سنوياً.
* محطات معالجة مياه المجاري وعددها أربع محطات تبلغ طاقتها الإجمالية ٦٢ مليون م٣ في السنة.

ب - يبلغ إجمالي الموارد المائية لدولة الإمارات ١,٣٤ مليار متر مكعب، ومن المنتظر أن ينخفض هذا الكم إلى ١,٠٢ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠، وذلك لإستنفاد الموارد الجوفية الاحفورية. إلا أن الزيادة في الموارد السطحية والموارد غير التقليدية (تحلية، معالجة) من شأنها أن توازن هذا النقص على المدى الطويل.

ج - تظهر أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٢٥ عجزاً مائياً. ويرجع هذا العجز عام ٢٠٠٠ إلى تناقص الموارد، بينما يرجع عجز ٢٠٢٥ إلى الطفرة في الإحتياجات الناجمة عن زيادة السكان.

الجدول رقم -١١-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة

في الإمارات العربية المتحدة

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد المائية	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية										
		سطحيّة	جوفيّة	تحلية	معالجة	إجمالي	متجدّدة %	شرب	صناعة	ري	إجمالي	م٣/سنة	أ	ب
١٩٩٠	٢	٠,٠٢	٠,٩	٠,٣٥	٠,٠٧	١,٣٤	٣١	٠,٢	٠,٠٩	٠,٨	١,٠٩	٦٧٠	+ ٠,٢٥	- ٠,٦٦
٢٠٠٠	٢	٠,١	٠,٣٩	٠,٤٥	٠,٠٨	١,٠٢	٤٨	٠,٣٥	٠,١٥	١,٢	١,٧	٥١٠	- ٠,٦٨	- ٠,٩٨
٢٠٢٥	٣	٠,٢٧	٠,٣٩	٠,٥	٠,١	١,٣٦	٥٦	٠,٥٢	٠,٣	٢,٢	٣,٠٢	٤٥٣	- ١,٦٦	-١,٦٤

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق.

٧. سلطنة عُمان:

أ ـ تتمثّل الموارد المائية في سلطنة عُمان في:

ـ الموارد المائية السطحية التي تُعتبر قليلة عموماً وتتشكّل من الجريان الدائم في بعض الأحباس العليا من الأودية الواقعة في جبال شمال عُمان.

ـ الموارد المائية الجوفية إذ تضمّ سلطنة عُمان عدداً من الطبقات الحاملة مثل الطبقات الرسوبية والكلسية ومجموعة الحجار العليا.

ـ الموارد غير التقليديّة، وتتمثّل في مشروع تحلية مياه البحر الذي يغطي إنتاجه ٨٠٪ من إستخدامات منطقة العاصمة الكبرى. وعموماً، يمكن دراسة مصادر المياه في عُمان على نحو جيد من خلال أربعة أقاليم مهمّة هي: إقليم مسندم، والباطنة، والإقليم الداخلي، والإقليم الجنوبي.

ب ـ واجهت سلطنة عمان عام ١٩٩٠، عجزاً مائياً قدره ٠,٣٨ مليار متر مكعب، ولو قُدّر العجز بمفهوم الفجوة (ب) فسوف يصل إلى ١,٣٩ مليار متر مكعب.

ج ـ ويستمرّ العجز قائماً خلال كافة فترات القياس، على الرغم من توافر إمكانات لزيادة الموارد المائية السطحية في الأجل الطويل، وكذلك المياه الجوفية، ومياه التحلية ومياه المعالجة، وذلك لتزايد السكان المستمر وزيادة ضغطهم على الموارد المائية التي تُعاني عجزاً أصلاً (راجع الجدول ١٢).

الجدول رقم -١٢-

مقابلة الموارد والاحتياجات المائية الحالية والمستقبليّة في عُمان

(مليار متر مكعب/ سنة)

العام	تعداد السكان (مليون نسمة)	الموارد المائية						الاحتياجات المائية				نصيب الفرد من الموارد المائية	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية										
		سطحيّة	جوفيّة	تحلية	معالجة	إجمالي	متجدّدة ٪	شرب	صناعة	ري	إجمالي	م٣/سنة	أ	ب
١٩٩٠	٢	٠,٠٥	٠,٤١	٠,٠٥	٠,١	٠,٦١	٧٥	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٨٨	٠,٩٩	٣٠٥	-٠,٣٨	-١,٣٩
٢٠٠٠	٢	٠,٠٧	٠,٤٥	٠,٠٦	٠,١١	٠,٦٩	٧٥	٠,١٢	٠,٠٦	١,٢	١,٣٨	٣٤٥	-٠,٦٩	-١,٣١
٢٠٢٥	٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠٨	٠,١٣	١,٢١	٨٣	٠,٢٤	٠,١١	٢	٢,٣٥	٢٤٢	-١,١٤	-٢,٧٩
٢٠٥١	١٠	١,٤٧	٠,٥٦	٠,١	٠,١٥	٢,٢٨	٨٩	٠,٣٣	٠,١٤	٢,٥٤	٣,٠١	٢٢٨	-١,٨٣	-٧,٧٢

المصدر: د. كمال فريد سعد: مصدر سابق.

ثالثاً: الموارد والإحتياجات المائية الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل:

تضمّ دول حوض النيل: مصر، السودان، أثيوبيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي، كينيا. وفيما يلي تفصيل الموقف المائي الحالي والمستقبلي لجمهورية مصر العربية:

١. مصر:

أ ـ الإحتياجات والموارد الحالية: بلغ إجمالي موارد مصر المائية عام ١٩٩٠ (٦٣,٥٠ مليار متر مكعب) منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب مياه سطحية تمثل نصيب مصر وحقّها المكتسب في مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩. بينما بلغ مقدار المياه الجوفية ٣,١ مليار متر مكعب منها ٢,٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجدّدة (عميقة)، أما عن الموارد غير التقليدية فقد تمثّلت في ٤,٩ مليار متر مكعب (مياه معالجة) منها ٤,٧ مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعي. بينما بلغ مقدار مياه التحلية ٠,٠٢. وبناء على ذلك، بلغت نسبة الموارد المائية المتجددة إلى إجمالي الموارد ٩٢٪ (ويحدّدها تقرير البنك الدولي بـ٩٧٪، حيث يبدو أن تقديراته للموارد غير التقليدية أقل من الواقع)[١٥].

وتغطي الموارد المائية لمصر حالياً إحتياجاتها التي تبلغ ٥٧,٤٠ مليار متر مكعب منها ٣,١ مخصّصة للشرب والإستخدامات المنزلية، ٤,٦ مخصصة للصناعة، بينما يبلغ الإستهلاك الزراعي ٤٩,٧ مليار متر مكعب (٨٤٪ من إجمالي الإحتياجات المائية)، حيث يتم زراعة ٦,١ مليون فدان (١١,٤٦ مليون فدان محصولي). ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المتاحة سنوياً ١٢٢١ م٣، وهي كمية تزيد على حد الإستقرار المائي المحدد في إطار هذه الدراسة (١٠٠٠ م٣) بنحو ٢٠٪[١٦].

ب ـ الإحتياجات والموارد في المستقبل القريب: يبلغ إجمالي الموارد المائية لمصر عام ٢٠٠٠، عندما يبلغ عدد سكانها ٦٢ مليون نسمة، ٧٤,٠٥ مليار متر مكعب بزيادة قدرها ١٠,٥٥ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠. ومصادر هذا الوارد المائي الجديد تتمثّل بما قدره مليارا متر مكعب زيادة في حصّة مصر من مياه النيل (بعد إتمام مشروع قناة «جونجلي» المتوقف حالياً بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في جنوب السودان، و٤,٣ مليارات متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة و٢,٣ مليار من المياه الجوفية المتجددة بالدلتا ووادي النيل. وبينما تزيد طاقة تحلية المياه بحيث تنتج زيادة قدرها ٠,٠٣ مليار متر مكعب، فإن معالجة مياه الصرف الزراعي والصحي قد تفلح في إضافة ٣,٢ مليار متر مكعب (٢,٣ من مياه الصرف الزراعي، ٩ من مياه الصرف

الصحي) فضلاً عن مليار متر مكعب يمكن توفيره بترشيد إستخدام المياه وتحسين شبكات الري. ونلاحظ أن نسبة الموارد المتجددة إلى إجمالي الموارد تنخفض إلى ٨٤٪ بينما تبلغ إحتياجات مصر المائية عام ٢٠٠٠ ما قدره ٧٠,٥٠ مليار متر مكعب حيث يزيد الطلب على المياه للأغراض المختلفة تبعاً للزيادة السكانية، فتزيد كمية المياه للشرب والإحتياجات المنزلية إلى ٤,٥ مليارات متر مكعب بزيادة قدرها ١,٤ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠. بينما تزيد كمية المياه اللازمة للصناعة إلى ٦,١ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠، في حين تبلغ إحتياجات القطاع الزراعي ٥٩,٩ مليار متر مكعب (٨٥٪ من إجمالي الإحتياجات) بزيادة قدرها ١٠,٢ مليار متر مكعب عن عام ١٩٩٠[١٧].

ونلاحظ أن إجمالي الإحتياجات قد زاد بمقدار ١٣,١ مليار متر مكعب في الوقت الذي تُضاف فيه موارد قدرها ١٠,٥٥ مليار متر مكعب، وهذا يعني أنه بالرغم من كون الموارد تغطي الإحتياجات في المستقبل القريب، فإن معدلات الزيادة في الإحتياجات يفوق ما يمكن إضافته من موارد (والتي هي محدودة بطبعها)، ونلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد قد انخفض في تقديرات عام ٢٠٠٠ (١١٩٤) بمقدار ٢٧ متر مكعب/سنة في اتجاه خط الاستقرار المائي، ويُعد هذا الاتجاه الهبوطي مؤشراً على احتمال حدوث ضغط عالٍ على الموارد المائية.

ج ـ الإحتياجات والموارد المائية في الأجل الطويل: عندما يصل عدد سكان مصر إلى ٨٦ مليون نسمة في العام ٢٠٢٥، فإن الموارد المائية التي تظلّ ثابتة بحدود ٧٤,٥٠ مليار متر مكعب وفقاً لتقديرات العام ٢٠٠٠، تعجز عن مقابلة الإحتياجات المائية للأغراض المختلفة والتي تقدّر ١٠٣,٢٥ مليار متر مكعب، كما ينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى ٦٣٧ متر مكعب (أقل من حدّ الإستقرار ٣٦٣ متراً مكعباً). وعلى ذلك، فإن الفجوة (أ) (الموارد ـ الإحتياجات) تظهر ناتجاً سلبياً قدره ٢٩,٢٠ م٣. بينما تبلغ الفجوة (ب) (الموارد ـ الإحتياجات على أساس نصيب الفرد ١٠٠٠ متر مكعب) ١١,٩٥ مليار متر مكعب. وتتفاقم الفجوة (أ ـ ب) ببلوغ حجم السكان ١٢٠ مليون نسمة وهو الحجم الإفتراضي لثبات السكان، حيث تظهر الفجوة (أ) عجزاً قدره ٦٢,٢٦ مليار متر مكعب، وتظهر الفجوة (ب) عجزاً قدره ٤٥,٩٥ مليار متر مكعب، ويُقدّر حدوث هذا الحجم الإفتراضي لثبات السكان وما يترتّب عليه من فجوات عام ٢٠٥١ إذا استمرّت معدّلات الزيادة السكانية ثابتة[١٨].

رابعاً: دول الجوار الجغرافي: تغطي هذه الفقرة كلاً من تركيا وإسرائيل وذلك على النحو التالي:

١. تركيا[١٩]:

أ ـ يبلغ إجمالي الموارد المائية في تركيا ١٩٥ مليار متر مكعب منها ١٣٤ مليار متر مكعب من الموارد الداخلية المتجددة.

ب ـ لا تتعدى المحسوبات التركية من هذه المياه ١٥,٦ مليار متر مكعب سنوياً بنسبة ٨٪ من الموارد الداخلية المتجددة، يخصص ٤٢٪ من هذه الكمية لتلبية الإحتياجات المنزلية والصناعية، بينما تستوعب الزراعة ٥٨٪ من هذه الموارد.

ج ـ بلغ عدد سكان تركيا ٥٤ مليون نسمة عام ١٩٨٨ وفي ضوء معدلات الزيادة السكانية فمن المتوقّع وصول هذا العدد إلى ٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، و٩١ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، وهلى ذلك فإن الإحتياجات التركية من المياه تصبح على النحو التالي:

ـ إحتياجات عام ٢٠٠٠ تُقدّر بنحو ١٩,٥٠ مليار متر مكعب.

ـ إحتياجات عام ٢٠٢٥ تقدّر بنحو ٢٦,٢٨ مليار متر مكعب.

د ـ تغطي الموارد التركية الإحتياجات بدليل ما تعرضه تركيا من بيع كميات من المياه إلى الغير، وما أقدمت عليه فعلاً من بيع ٥٠٠ مليون متر مكعب إلى إسرائيل.

٢. إسرائيل:

يُبيّن الجدول رقم ١٢ الإحتياجات المائية في إسرائيل وذلك على امتداد الفترة الزمنية من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١. ونلاحظ أن إسرائيل قد خفضت من استهلاكها الزراعي للمياه، وذلك ضمن خطة لتخفيض الإستهلاك في قطاع الزراعة إلى النصف تدريجياً. وطبقاً للخطة الموضوعة بشأن استخدام المياه عام ٢٠٠٠، فإن الماء المخصص للزراعة سوف يقل بنسبة ٤٠٪ بينما يزيد استخدام المياه في الأغراض المدنية بنسبة ٥٢٪[٢٠].

وتقدّر كميّة العجز المرتقب عام ٢٠٠٠ في إسرائيل بنحو مليار متر مكعب من المياه[٢١]. بينما يقدّرها البعض الآخر[٢٢] بنحو ٨٠٠ مليون متر مكعب.

وكانت سلطات الإنتداب البريطاني قد قدّرت كمية المياه العذبة التي تمتلكها إسرائيل داخل الخط الأخضر (خط الهدنة) بما بين ١٥٠ مليون متر مكعب و١٨٠ مليون متر مكعب[٢٣]. وقد تطوّر الطلب على المياه في إسرائيل من ٣٥٠ مليون متر مكعب عام ١٩٤٩ حتى وصل إلى ١٤٧١ مليون متر مكعب عام ١٩٦٧، ثمّ قفز عام ١٩٧٨ إلى ١٩٠١ مليون متر مكعب (٩٥٪ من الموارد المتجددة)، أي ان الطفرة التي حدثت في الطلب تصل إلى ٥٧٧٪ خلال ٣٧ سنة[٢٤]. (راجع الجدولين):

ويمكن إيضاح مصادر المياه في إسرائيل وفقاً لإحصائيات عام ١٩٨٥ على الوجه التالي[٢٥]:

مصدر المياه	مليون م٣	٪
ـ بحيرة طبرية (نهر الأردن)	٦١٠	٢٨,٥
ـ مياه الفيضانات	٩٠	٤,٣
ـ مياه المجاري المكرّرة	٦٠	٢,٨
ـ المياه الجوفية الساحلية	٤٥٥	٢١,٢
ـ المياه الجوفية الجبلية	٧٤٠	٣٤,٥
ـ مياه جوفية أخرى في الجليل والكرمل والنقب	١٩٠	٨,٨
إجمالي الموارد	**٢١٤٥**	**١٠٠**

الجدول رقم -١٣-

الاحتياجات المائية في إسرائيل

(مليار متر مكعب/ سنة)

السنة	الزراعة		الصناعة		الإستهلاك الحضري		الإجمالي
	كمية	٪	كمية	٪	كمية	٪	كمية
٨٠/ ٨١	١٢١٢	٧٢,٢	١٠٠	٦	٣٦٧	٢١,٩	١٦٧٨
٨١/ ٨٢	١٢٨٢	٧٢,٤	١٠٣	٥,٨	٣٨٥	٢١,٨	١٧٧٠
٨٢/ ٨٣	١٢٥٥	٧١,٣	١٠٣	٥,٩	٤٠١	٢٢,٨	١٧٥٩
٨٣/ ٨٤	١٣٥٦	٧٢,٢	١٠٣	٥,٥	٤١٩	٢٢,٣	١٨٧٨
٨٤/ ٨٥	١٣٨٩	٧٢,٣	١٠٩	٥,٧	٤٢٢	٢٢	١٩٢٠
٨٥/ ٨٦	١٤٣٤	٧٢,٢	١٠٣	٥,٢	٤٥٠	٢٢,٦	١٩٨٧
٨٦/ ٨٧	١٠٢٥	٦٥,٧	١١١	٧,١	٤٢٤	٢٧,٢	١٥٦٠
٨٧/ ٨٨	١١٧٩	٦٧,٤	١٢٣	٧	٤٤٧	٢٥,٥	١٧٤٩
٨٨/ ٨٩	–	–	–	–	–	–	–
٨٩/ ٩٠	١٢٣٦	٦٦,٧	١١٤	٦,١	٥٠١	٢٧	١٨٥١
١٩٩٠	١١٥٧	٦٦,٣	١٠٦	٦	٤٨٢	٢٧,٦	١٧٥٤
١٩٩١	٨٧٥	٦١,٠٦	١٠٠	٧	٤٤٥	٣١,٣	١٤٢٠

المصدر: د. سلوى محمد مرسي: «آفاق ومستقبل التعاون الإقتصادي بين مصر والأردن وإسرائيل في ضوء هياكل الموارد المتاحة»، ورقة مقدّمة إلى ندوة التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط... الإحتمالات والتحديات. مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أيار ١٩٩٤، ص ١٠ وهو ماخوذ عن Statistical Abstract of Israel 1992.

العلاقات الدولية من منظور مائي

أولاً: العلاقات الدولية في إطار حوض النيل: تنظم العلاقة بين دول حوض النيل مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات يرجع أغلبها إلى وقت سيطرة بريطانيا على مصر وسائر دول حوض النيل[٢٦]. كما أن أغلبها أُبرم بين بريطانيا والدول المستعمرة المجاورة بغية تعيين حدودها. وتتمثّل هذه الإتفاقيات في ما يلي:

١ ـ البروتوكول الموقّع بين بريطانيا العظمى وإيطاليا بشأن تعيين مناطق نفوذ في شرق أفريقيا. وقد وُقّع هذا البروتوكول في روما في ١٥ نيسان ١٨٩١[٢٧].

٢ ـ المعاهدة الموقّعة بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا، وبريطانيا العظمى وإيطاليا وأثيوبيا بخصوص الحدود بين السودان وأثيوبيا وأريتريا، وقد تمّ التوقيع عليها في أديس أبابا في ١٥ أيار ١٩٠٢[٢٨].

٣ ـ الاتفاق الموقّع بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا في ١٣ كانون الأول ١٩٠٦ في لندن[٢٩].

٤ ـ الاتفاق بين الملك ليوبولد راعي دولة الكونغو والملك إدوارد ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمستعمرات عبر البحار، وهو امتداد للإتفاق الموقّع في ١٢ أيار ١٩٨٤. وتحظى الاتفاقيات والبروتوكولات المائية باعتراف منظّمة الوحدة الأفريقية وذلك إعمالاً لمبدأ احترام الحدود السياسية القائمة. ونلاحظ أن الإتفاقيات المشار إليها في ما سبق هي اتفاقيات حدود أساساً إلا أنها تضمّنت بنداً مائياً أو أكثر[٣٠].

وتؤكّد السياسة المصرية في ما يتعلّق بمياه النيل الحقوق المكتسبة لمصر في مياه النيل، وحق مصر في الحصول على نصيب معقول من أي إيرادات إضافية تنجم عن تقليل المفقود عند المنابع، كما تؤكّد وجوب التشاور معها من قبل أي من دول حوض النيل قبل الشروع في أي ترتيبات من شأنها أن تؤثّر في الموارد الحالية والمستقبلية[٣١].

ثانياً: العلاقات الدولية في حوض دجلة والفرات: كان الفرات ودجلة واقعين بالكامل داخل الامبراطورية العثمانية حتى عام ١٩٢٣ حين تمّ تقسيم أقاليم الإمبراطورية بموجب معاهدة لوزان ١٩٢٣[٣٢] التي تضمّنت في المادة (١٠٩) منها وجوب عقد اتفاقية بين الدول نتيجة الحدود الجديدة المترتّبة على المعاهدة لضمان المصالح والحقوق المكتسبة لكلّ دولة[٣٣].

كما تضمّنت المادة الثالثة في المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وفرنسا (الدول المنتدبة) في كانون الأول ١٩٢٣ إلزام سورية بعدم البدء بأي مشروع يؤثّر في كمية مياه نهر الفرات التي ترد للعراق[٣٤]. كذلك تمّ عقد معاهدة صداقة بين تركيا والعراق تضمّنت المادة الخامسة منها موافقة تركيا على إطلاع العراق على أي مشروعات تقوم بها على أي من نهري دجلة والفرات[٣٥]، وذلك في ٢٦ آذار ١٩٤٦. كما نظّمت معاهدة حلب التي عقدت في ٣ أيار ١٩٣٠ حقوق سورية في نهر دجلة. وفي ٦ تموز ١٩٨٧ تمّ توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين سورية وتركيا، ويتضمّن البروتوكول أن تضمن تركيا معدّل تدفّق للفرات يبلغ ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية لسورية، على أن تتعاون سورية في مجال تأمين الحدود بينهما[٣٦]. كما وقّعت كلّ من سورية والعراق اتفاقاً في ١٦ نيسان ١٩٩٠ يقضي بتقسيم الوارد المائي السنوي بينهما بحيث تحصل سورية على ٤٢٪ من الوارد السنوي ويحصل العراق على ٥٨٪ من هذا الوارد[٣٧].

وقد مرّت العلاقات الثلاثية: التركية ـ العراقية ـ السورية بمراحل متعدّدة. فعندما شرعت تركيا في إنشاء «سد كيبان» عام ١٩٦٤، إستطاع وفد تركي إقناع نظيره العراقي بفائدة هذا السد في تنظيم جريان نهر الفرات من جهة درء الفيضان وتنظيم تصريف النهر. كما نفى الوفد التركي نية تركيا استخدام السد في الأغراض الزراعية لتركيا في حوض الفرات. بالإضافة إلى ذلك فقد تعهّد الوفد ضمان تصرّف قدره ٣٥٠ متر مكعب/ ثانية أثناء فترة امتلاء الخزان. وقد بُني على ذلك إعتراف مبدئي من العراق بأهمية السد ولكن علّق اعترافه النهائي على ضرورة اعتراف تركيا بتصرّف قدره ٨٠٠ متر مكعب/ ثانية كحق مكتسب للعراق في مياه نهر الفرات[٣٨].

وكانت سورية قد شرعت في بناء سد الفرات (الطبقة، الثورة)، وتمّ الإنتهاء من تنفيذه عام ١٩٧٦، وذلك بدعم سوفياتي مالي وتكنولوجي[٣٩]. وقد نجم عن ذلك الأزمة الأولى بين العراق وسورية التي بدأت عام ١٩٧٤ وبلغت ذروتها عام ١٩٧٥ حيث انخفض تدفّق الفرات للعراق بنحو ٢٥٪ من التدفّق المعتاد.

وقد تمثّلت مظاهر الأزمة في تهديد العراق بتدمير سد الثورة بالقنابل، وحشد قواته على طول الحدود العراقية ـ السورية. وكان العراق قد أعلن أن خفض التدفّق قد أضرّ بثلاثة ملايين فلاح عراقي. لكن سورية وافقت على إطلاق كميات إضافية مما أحبط تصاعد الأزمة.

وفي العام ١٩٨٠، بدأت تركيا في وضع مخطّط عام وشامل يربط عدداً من المشروعات المائية على نهر الفرات وذلك مقدّمة لمشروعها الأساسي، مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير، وإن لم تعلن عنه آنذاك[٤٠]. وقد تكوّنت إثر الإعلان عن هذا المخطط التركي الشامل لجنة فنية مشتركة عام ١٩٨٢ بين العراق وتركيا ثمّ انضمّت سورية لعضوية هذه اللجنة عام ١٩٨٣، وقد عقدت اللجنة المذكورة ١٦ إجتماعاً حتى الآن. ولم يتم التوصّل إلى أي اتفاقات ثلاثية حول استخدام نهر الفرات، وذلك لمعارضة تركيا لأي ترتيبات متعدّدة الأطراف على أساس أنها لا تملك تحديد مقدار المياه التي تجري من سورية إلى العراق وارتباط هذا المقدار بالمياه التي تجري من تركيا إلى سورية[٤١].

وقد بدأت تركيا عام ١٩٨١ مشروعها الكبير «مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير» (Gap) المقدّرة كلفة تنفيذه بحوالى ٣١ مليار دولار، وهو يضم ١٣ مشروعاً لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية (طاقة كهربائية ٢٧,٤ مليار كيلو وات/ ساعة، إرواء ١,٧ مليون هكتار)، والأراضي المزمع ريّها من خلال المشروع تُعتبر منطقة اضطرابات إذ تضم الأرمن والأكراد وعرب لواء الإسكندرون. وتنظر تركيا إلى هذا المشروع كأداة لتحقيق الإستقرار السياسي لهذه المنطقة عبر تنميتها[٤٢]، كما ترمي لإقامة بنية تحتية زراعية ـ صناعية من شأنها أن تدعم وجودها بقوّة على المستوى الإقليمي[٤٣].

وبالنظر إلى حجم الإستثمارات التركية في مشروع «الجاب»، فإنه من غير المتوقّع عدولها عنه، على الرغم من الاحتجاجات العراقية والسورية وتزايد التكلفة باطراد بفعل التضخّم.

وقد أقدمت تركيا في ١٣/١/١٩٩٠ على منع مياه نهر الفرات وحبسها عن العراق وسورية بغرض تخزينها خلف سد أتاتورك، وذلك لمدّة شهر (حتى ١٣/٢/١٩٩٠). وقد أشارت المذكّرة التفصيلية التي قدّمها الممثّل التركي في المائدة المستديرة التي عُقدت لنقاش هذا الموضوع إلى الاعتبارات الفنية التي تقضي بحجز المياه والمتعلّقة بالمواصفات الهندسية لسد أتاتورك، من جهة، وإلى مراعاة تركيا لإحتياجات سورية والعراق، من جهة أخرى[٤٤]. كما أشارت إلى أن تركيا نفّذت برنامجاً تعويضياً اعتباراً من ٢٣/١١/١٩٨٩، وحتى تاريخ الإغلاق بغرض توفير فائض مائي لإستخدامه خلال مرحلة انخفاض المنسوب، وعلى ذلك، ووفقاً للحسابات التركية، فإن متوسّط المياه

المنسابة عبر الحدود التركية ـ السورية ـ خلال الفترة من ١٩٨٩/١١/٢٣، وحتى ١٩٩٠/١١/١٣ بلغت ٥٠٩ أمتار مكعبة/ ثانية(٤٥).

وقد بيّنت المذكّرة السورية المقدّمة في المائدة المستديرة نفسها الإعتراضات السورية التي ترجع إلى عدم مناقشة الموضوع على مستوى اللجنة الفنية الثلاثية، واقتصار الأمر على مجرّد ذكر الموضوع في دورة اللجنة التي عقدت في دمشق في تشرين الأول ١٩٨٩ دون شرح الأسباب والحصول على موافقة سورية والعراق، ثم مضت تركيا في تنفيذ خطتها دون الأخذ بالاحتجاجات العراقية ـ السورية. كما بيّنت المذكّرة كيف ان هبوط تصريف النهر إلى ٤٥ متراً مكعباً/ ثانية وما يترتّب عليه انخفاض منسوبه إلى ٣ أمتار من أخطار على الزراعة المروية المعتمدة على النهر، وكذلك على الإستعمالات المنزلية نتيجة للتلوّث الكثيف(٤٦).

وتوضح المناقشات التي دارت في إطار المائدة المستديرة موقف الأطراف الثلاثة بخصوص مسألة الإغلاق وذلك على النحو التالي:

١ ـ موقف تركيا:

أ ـ إن تركيا قد نظّمت جولة من الإتصالات مع الأقطار العربية (الصديقة) أوضحت فيها الوقائع والأرقام المتعلّقة بعملية التشغيل خلال فترة ملء الخزان خلف سد أتاتورك(٤٧). كما أنها أحاطت سورية والعراق علماً بكلّ خطوات بناء السد، ودعتهما لزيارته.

ب ـ ان المياه تتدفّق إلى المجرى الرئيسي للفرات بعد فترة الحبس وحتى الآن بمعدّل ٦٠٠ متر مكعب/ ثانية(٤٨).

ج ـ إن تركيا تستخدم ما قدره ٨ أمتار مكعبة/ ثانية من تدفّق النهر، وعلى ذلك فإنّ معدّل ٥٩ متراً مكعباً/ ثانية ولفترة اضطراريّة مؤقّتة يفي بحاجات سورية والعراق(٤٩).

د ـ إن تركيا عندما تعهّدت عام ١٩٧٦ لدى شروعها في بناء «خزان كاركايابان» بألا يقل التدفّق إلى «ريلاجيك» عن ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية، كانت تستجيب في ذلك لطلب المؤسسات الدولية التي أسهمت في بناء هذا الخزان ومنها «البنك الدولي للإنشاء والتعمير». ولما كان سد أتاتورك ممولاً بالكامل من قبل تركيا، فإن هذا التعهّد لا يسري عليه حتى يتم التوصّل إلى تسوية نهائية(٥٠).

٢ . الموقف السوري:

أ ـ ان سورية تتمسّك بنص البروتوكول الموقع في تموز ١٩٨٧ والذي ينص على: «إن الجانب التركي يتعهّد بإمداد النهر عبر الحدود السورية التركية بأكثر من ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية، كمعدّل سنوي، وفي حال انخفاض معدّل الإمداد الشهري عن ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية فإن تركيا توافق على زيادة المعدّل خلال الشهر التالي»(٥١).

ب ـ إن قرار إغلاق النهر يرجع إلى أخطاء التصميم الهندسي (ما يسميه الجانب التركي الضرورات الفنية) وهي معلومة لدى الجانب التركي قبل عام ١٩٨٣، ولم يجرِ طرحها على اللجنة الفنية الثلاثية خلال ١٣ إجتماعاً عُقدت قبل قرار الإغلاق، كما أن الإجتماع الرابع عشر للجنة لم يسجّل عنه محضر، لعدم إقتناع سورية والعراق بالمبرّرات التي قدّمتها تركيا لقرار الإغلاق(٥٢).

ج ـ إن معدّل التدفّق للنهر في فترة الإغلاق تراوح بين ٤٥ متراً مكعباً/ ثانية إلى ٥٠ متراً مكعباً/ ثانية وليس ٥٩ متراً مكعباً/ ثانية كما يزعم الجانب التركي(٥٣).

٣ . الموقف العراقي

أ ـ ان الحقوق المكتسبة تاريخياً لسورية وبالتالي للعراق تبلغ ٢٨ مليار متر مكعب سنوياً (متوسّط حسابي مبني على قياس التدفّق تاريخياً) أي بمعدّل تدفّق يبلغ ٨٠٠ متر مكعب/ ثانية عند الحدود السورية التركية. وبناء على ذلك فإن الـ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية إلتزام تركي كحدّ أدنى خلال فترة إنشاء سد أتاتورك، وتستردّ بعده سورية معدّلاً يتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ متر مكعب/ثانية وذلك إلى حين توصّل الأطراف إلى اتفاق بشأن النهر(٥٤).

ب ـ ان تدفّق المياه خلال فترة الإغلاق بمعدّلات منخفضة أدى إلى ظهور الملوحة في المياه لدى العراق، كما زادت نسبة مكوّنات الأجسام الصلبة في المياه ووصلت إلى ٦٧٪ مع زيادة نسبة الكبريت ممّا يؤثّر في صلاحية المياه بالعراق ليس فقط خلال فترة التدفّق المنخفض ولكن في المستقبل عموماً(٥٥).

ج ـ إن العراق قد تضرّر من البروتوكول الموقّع بين سورية وتركيا عام ١٩٨٧، حيث لن تتجاوز حصّته ٩ مليارات متر مكعب سنوياً، وهذا المقدار يمثّل نصف الحد الأدنى للإحتياجات العراقية، مما يترتّب عليه عدم صلاحية ١٦٥ ألف هكتار للزراعة. كما ان استنزاف المياه خلف سد القادسية العراقي سيقلل من كفاءة وإنتاجية مشروع الطاقة الكهرومائية للسد، فضلاً عن توقّف السد عن العمل تماماً خلال شتاء ١٩٩١(٥٦). وقد

شكّلت «أزمة الإغلاق» المذكورة مختبراً حقيقياً للشكوك والنوايا المضمرة للأطراف الثلاثة، كما كانت بمنزلة أزمة كاشفة لطابع العلاقات بينهم. ويمكن أن نرصد في هذا الصدد عدة نقاط هي:

١ ـ ان الأزمةالمائية بين تركيا وسورية تتقاطع مع مناطق أخرى للتوتر بين الطرفين. فبالإضافة إلى الخلافات في الرؤى والنوايا حول مشروع الجاب فإن هناك مناطق أخرى للخلاف تتعلّق بـ:(٥٧)

أ ـ المشكلة الكردية: تدعي تركيا أن سورية تدعم حزب العمال الكردي في مطالبه الإستقلالية في الجنوب التركي. وقد هدد «تورغوت اوزال» في أيلول ١٩٨٩ بقطع المياه عن سورية إذا لم تلتزم الإتفاقات الأمنية التي تقضي بمنع النشاط الكردي.

ب ـ مشكلة لواء الإسكندرون: تتهم تركيا سورية بالتلاعب بمياه نهر «العاصي» الذي يجتاز الحدود التركية. وسورية لا تعتبر نهر العاصي نهراً دولياً على أساس عدم اعترافها بانضواء لواء الإسكندرون تحت السيادة التركية.

ج ـ تتوافر لدى تركيا نية قوية لمقايضة البترول العربي بالمياه. ويظهر ذلك من تصريح سليمان ديميريل لدى افتتاح سد أتاتورك في تموز ١٩٩٢ حين قال: «ان منابع المياه ملك لتركيا كما ان النفط ملك العرب، وبما أننا لا نقول للعرب ان لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا»(٥٨).

٢ ـ ان العراق بخروجه من معادلة التوازن الإقليمي للقوى يفسح المجال لتركيا لتمضي في مخطّطاتها المائية حتى آخر مدى، ويصبح النزال الفراتي نزالاً سورياً ـ تركياً، كما يفتح الآفاق لتركيا للمضي في استخدام نهر دجلة.

٣ ـ ان الخلاف السوري ـ العراقي المحتدم والمستمر حال دون تنسيق المواقف بينهما في مواجهة تركيا.

بالإضافة إلى مشروع الجاب التركي، فإن تركيا لها مشروعها المستقبلي المعروف بـ«خط أنابيب السلام»(٥٩)، وإن كان هناك من يرى أن «خط أنابيب السلام» قد تمّ التخلي عنه من قبل إدارة سليمان ديميريل(٦٠). وهذا يتفق مع القول إن القصد التركي يتمثّل في بيع مياه دجلة والفرات والطاقة الكهربائية المتولّدة من خلال إقامة مشروع الجات.

أما الحقيقة التي يمكن استشفافها من السلوك التركي المائي فتتمثّل في أن تركيا ترغب في تحقيق قدر أكبر من الهيمنة الإقليمية مستقبلاً، مع التغلّب على مشكلات داخلية تضعفها وتحدّ من دورها حالياً عبر الاستخدام الواعي للأداة المائية.

ثالثاً: العلاقات الدولية في إطار حوض نهر الأردن: يضم حوض نهر الأردن دول الأردن وسورية ولبنان وإسرائيل، وتجري التفاعلات الدولية في إطار الحوض على أسس صدامية، وذلك لوقوع الحوض في إحدى البؤر المشتعلة للصراع العربي - الإسرائيلي. نتتبع هذه العلاقات والدوافع خلف سلوك الدول في ما يتعلّق بمسألة المياه:

١ ـ الدافع (الزراعي/ المائي) للسلوك (الإسرائيلي/ الصهيوني) الاستيطاني: أدركت الحركة الصهيونية مبكراً أهمية الزراعة في خلق الفلاح اليهودي المرتبط بالأرض. وقد لازم هذا الإدراك الحركة الصهيونية منذ أيام الهجرة الأولى وتأسيس دولة إسرائيل وحتى الوقت الحاضر. وليس هناك حاجة إلى القول بأن هذا الاهتمام الشديد بالزراعة يحمل في طياته الإهتمام الأشد بمصادر المياه كشرط أساسي لنجاح الزراعة وبالتالي الاستيطان. ويؤكّد إستمرار هذا الإدراك ما أعلنه دان سلازفسكي مفوّض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في المحادثات متعدّدة الأطراف بشأن المياه (جولة فيينا ١٩٩٢) بقوله: «إن البعض يرى مناسبة إسرائيل أكثر للصناعة، غير أن كثيراً من الإسرائيليين لا يحبّذون هذا الرأي على أساس أنه من المهم التمسّك بالأرض»[٦١]. ويرى البعض[٦٢] أن تغيير أنماط إستعمال المياه في الشرق الأوسط بتخفيض التركيز على الزراعة ينطوي على «تضحيات» من الإسرائيليين لوجود أكبر برنامج زراعي لديهم. بينما يرى البعض الآخر[٦٣] أن الإقتصاد الإسرائيلي كان بالإمكان أن يحصل على فوائد أكبر لو أنه تخلّى عن الزراعة المكلفة ذات الدعم العالي بدلاً من الاستيلاء على مزيد من المياه العربية يوسع بها من انتاجه الزراعي الذي يفتقر إلى الكفاءة. وقد ترتب على ذلك أن إسرائيل استنزفت المصادر المائية الواقعة تحت سيطرتها في إطار سياستها للإستثمار الزراعي الإستيطاني[٦٤]، مما دفع يوري ديفيذ إلى القول إن التخطيط المائي في إسرائيل إما أنه يستند إلى أوهام ومبالغات مآلها إلى التحطم على صخرة الواقع، وإما ان الإسرائيليين «لا يثقون حقيقة بديمومة إسرائيل كدولة يهودية»[٦٥].

وقد برز أمام إسرائيل بوضوح خلال فترة الجفاف (١٩٨٧ ـ ١٩٩١) خيار التخلي عن مخططها الزراعي[٦٦]. ويتطلّب ذلك بالطبع ترتيبات سلام حتى يتسنى لها إعادة تخصيص المياه بزيادة حصص الإستخدامات الصناعية والمنزلية في مقابل تلك الموجهة للقطاع الزراعي، حيث لم يعد ممكناً أن تستمر إسرائيل في تصدير المياه في صورة منتجات زراعية قائمة على الري كالموالح والأفوكادو[٦٧]. لذا فقد أعلنت إسرائيل في

أيار ١٩٩١ أنها سوف تخفّض حصّة المياه المخصصة للزراعة المروية بنسبة ٥٪ تدريجياً[٦٨].

إسرائيل والإستيلاء على مياه الأردن

يمكن تقسيم ترتيبات إسرائيل المائية إلى ثلاث مراحل[٦٩]:

- المرحلة الأولى: وتمتد منذ ١٩٤٨ إلى ١٩٥٨، حيث شرعت في أعمال خطة زراعية/ مائية تركز على ثلاثة أهداف:

أ - إمكانية إستيعاب المهاجرين الجدد.

ب - إقامة المستوطنات الزراعية.

ج - إنتاج الغذاء.

وقد تطلّب تحقيق هذه الأهداف تنفيذ مشروعات مائية تتمثّل في[٧٠]:

أ - إنشاء شبكات مياه في مختلف المناطق لحصر الموارد الجوفية.

ب - إقامة جملة من خطوط الأنابيب المحلية تمتد من الشمال إلى الجنوب.

ج - إنشاء قناة لسحب المياه من نهر الأردن باتجاه الصحراء الفلسطينية.

وقد بدأت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٣ بحفر عدّة آلاف من الآبار لتزويد المستوطنات بالمياه لدرجة استنزفت الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلي. ثم شرعت بعد ذلك في تنفيذ ما عُرف بـ«خطتي السنوات السبع والسنوات العشر». وبدأت بتنفيذ الأولى فعلاً عام ١٩٥٣ ثمّ عدلت إلى الخطة الثانية عام ١٩٥٦. وتضمّنت الخطتان إستيلاء إسرائيل على ٥٠٪ من مياه نهر الأردن، مع العلم ان كمية المياه التي تنبع من الأراضي التي تحتلّها لا تتجاوز ٢٣٪ من المجموع الكلي لكميات المياه التي يحتويها نهر الأردن وروافده[٧١].

ويتوازى مع المشروع السابق مشروع العوجا - النقب الذي تمّ إقراره عام ١٩٥٤ والذي يشكّل حلقة متكاملة مع قناة نقل مياه الأردن، وهو يتألّف من خطين: شرقي وقد نُفّذ عام ١٩٥٥ وغربي ونُفذ عام ١٩٦٠، ويهدف إلى تأمين نقل المياه الواردة من مشروع تحويل نهر الأردن والضخ من بحيرة طبرية إلى أراضي النقب. ويُلاحظ أن منطقة النقب قد حظيت باهتمام كبير من قبل إسرائيل. وأخيراً يأتي خلال هذه المرحلة مشروع تجفيف بحيرة الحولة واستصلاحها[٧٢].

المرحلة الثانية: وتمتد منذ عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٨، حيث انصبّ الاهتمام على تطوير زراعة الموالح والزهور وكذلك المحاصيل النقدية مثل القطن. وقد نفّذت إسرائيل خلال هذه الفترة أضخم مشروعاتها المائية: مشروع طبرية ـ النقب لنقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى النقب الشمالي وإلى الجنوب(٧٣).

المرحلة الثالثة: والتي تمتد من عام ١٩٦٨ وحتى الآن، وهي مرحلة تطوير الإنتاج والتكنولوجيا الزراعية. ولم تواكب هذه المرحلة مشروعات مائية كبرى.

خطة جونستون: أعد «غوردون كلاب» رئيس هيئة تنمية وادي تنسي في الولايات المتحدة خطة لإستغلال مياه نهر الأردن، وذلك في العام ١٩٥٣، بناء على طلب الحكومة الأميركية. وقد كان دافع الإدارة الأميركية من ذلك رغبتها في إيجاد أرضية مبدئية للتعامل المباشر بين العرب وإسرائيل. وقد حمل هذه الخطة إلى المنطقة مبعوث شخصي للرئيس الأميركي أيزنهاور وهو إريك جونستون الذي ارتبطت الخطة باسمه. وقد تمّ تطويرها على مدى ٢٤ شهراً من المفاوضات بين جونستون والدول العربية وإسرائيل وجرت تلك المفاوضات بشكل منفصل.

وقد اعترضت لجنة الخبراء العربية على مشروع جونستون للأسباب الآتية(٧٤):

أ ـ رفض مبدأ إستخدام مياه نهر الأردن خارج حوضها، وذلك إعمالاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي في شأن الأنهار الدولية. وبناء على ذلك فليس لإسرائيل الحق في تحويل مياه نهر الأردن خارج الحوض لري النقب.

ب ـ رفض فكرة تخزين المياه داخل بحيرة طبرية لوجود ينابيع مالحة في قاع البحيرة، مما يترتّب عليه زيادة ملوحة المياه المخزنة، بالإضافة إلى وقوع البحيرة بالكامل داخل إسرائيل.

ج ـ إمكان تأثّر الأماكن المسيحية المقدّسة في حالة حدوث إرتفاع في منسوب المياه بالبحيرة.

وقد اعترضت إسرائيل أيضاً على المشروع لرغبتها في إدماج الليطاني في نظام نهر الأردن. ويتسق هذا المطلب الإسرائيلي مع توجّهات المشروعات التي تبنّتها الحركة الصهيونية منذ البداية والتي وجدت سبيلها للتنفيذ بعد حرب لبنان عام ١٩٨٢(٧٥).

المياه ضمن سيناريوهات التسوية:

١ . **المشروع المائي العربي**[٧٦]: يهدف المشروع المائي العربي إلى تحقيق الأمن المائي العربي الحالي والمستقبلي على المستوى القطري والمستوى العربي الشامل، وذلك عبر خلق آليات ملائمة لتحقيق هذا الهدف الشامل، والذي يصب بدوره في مجرى تحقيق الطموحات العربية في مجالات التنمية والمجالات السياسية الستراتيجية.

وترتكز الستراتيجية المطلوبة في هذا الصدد على دعامتين رئيسيتين:

الأولى: التمسّك بالحقوق المائية العربية في مواجهة أي أطراف تنتقص من هذه الحقوق.

الثانية: تنمية الموارد المتاحة على المستوى القطري والمستوى الشامل إلى حدها الأقصى مع تدبير موارد جديدة كلّما كان ذلك ممكناً.

ولتحقيق هذه الستراتيجية فإنه يلزم إيجاد آلية تضطلع بمسؤولية تخطيطها والإشراف على تنفيذها، والآلية المقترحة على المستوى الشامل تتمثّل في إنشاء شبكة إقليمية تضم الأقطار العربية والمنظّمات الإقليمية والصناديق العربية مع إقامة المناخ الملائم للمشاركة الفعّالة من قبل المنظّمات الدولية المتخصّصة، على أن تعمل هذه الشبكة تحت مظلّة جامعة الدول العربية ومنظّماتها ومراكزها المتخصّصة[٧٧].

وفي إطار تلك الشبكة الإقليمية، تتم إتاحة حرية الحركة للأجهزة القطرية والأجهزة الأخرى التي تُعنى بحوض نهر معين، كما تقوم الشبكة بدعم هذه الأجهزة بالخبرة اللازمة لإنجاز دورها.

ونقطة البدء في المشروع المائي العربي هي في توفير القاعدة المعلوماتية حول مصادر المياه واستخداماتها الحالية والمستقبلية في الوطن العربي مع وضع الأسلوب المناسب للتحديث الدائم لهذه القاعدة المعلوماتية. وبالتوازي مع هذه الخطوة فلا بدّ من دعم موقف المفاوضين العرب المشاركين في لجنة المياه في الإطار متعدد الأطراف في إطار التمسّك بالحقوق العربية المائية.

ويُتاح في إطار المشروع العربي المائي إنجاز مشروعات التطوير والتنمية الجاري تنفيذها أو المزمع تنفيذها في الأجل القصير والتي تنقسم إلى ما يلي[٧٨]:

أ ـ مشروعات إقامة السدود على الأنهار دائمة الجريان.

ب ـ مشروعات نقل المياه وخصوصاً في منطقة المغرب العربي.

ج ـ مشروعات تقليل مفقودات المسطحات المائية الواسعة.

د ـ تحسين كفاءة شبكات الري واستخدام المياه.

هـ ـ إستعمال مياه الصرف الزراعي والمياه المالحة.

و ـ معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها.

ز ـ تحلية المياه المالحة بمختلف الطرق.

٢ ـ **المشروع التركي:** ينبغي تأكيد حقيقة مهمّة قبل الشروع في بيان أبعاد المشروع المائي التركي، وتتمثّل هذه الحقيقة في كون هذا المشروع يلقى قبولاً لدى الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية، وفي هذا الصدد، يقول الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون[٧٩]: «علينا أن نشجّع تركيا لإستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية كي تلعب دوراً أكبر سياسياً وإقتصادياً في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي فإنّ مشكلة المياه سوف تكون أهم مشكلة في المنطقة. ونظراً لأن تركيا دولة لديها مصادر غنية بالمياه، فإنه يمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريق إمداد إسرائيل وسورية والدول الأخرى في المنطقة بالمياه عن طريق مواسير ضخمة وتساعدها الولايات المتحدة الأميركية في هذا الشأن»[٨٠]. كما ورد في حديث لشيمون بيريس وزير الخارجية الإسرائيلي عام ١٩٩١ ما نصّه: «إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط الخليجي + الأيدي المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية».

وينطوي المشروع التركي الشامل على مشروعين رئيسيين:

الأول: وقد شرعت تركيا في تنفيذه فعلاً، وهو مشروع جنوب شرق الأناضول الكبير "Gap".

الثاني: هو مشروع «أنابيب السلام» وملابسات بروزه تتمثّل كالآتي[٨١]: قُدِّمت الفكرة للمرة الأولى في شباط ١٩٨٧، أثناء الزيارة الرسمية لتورغوت اوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك إلى الولايات المتحدة الأميركية، وتتمثّل الفكرة في استخدام فائض مياه نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان بالكامل داخل الأراضي التركية بضخه إلى بلدان الشرق الأوسط الفقيرة مائياً، حيث يبلغ متوسّط التصرّف اليومي للنهرين ٣٩,١٧ مليون متر مكعب والباقي قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يصب في البحر الأبيض المتوسط.

وتشير بيانات دراسة الجدوى المبدئية التي أعدها بيت الخبرة الأميركي إلى اتجاهات توزيع هذا الفائض وذلك عبر مسارين يوضحهما الجدولان التاليان:

الجدول الأول

توزيع الأنبوب الغربي

الموقع المستفيد	م٣/ يوم
ـ سورية	١١٠٠
ـ الأردن	٦٠٠
ـ السعودية	١٥٠٠
ـ تركيا	٣٠٠

الجدول الثاني

توزيع الأنبوب الخليجي

الموقع المستفيد	م٣/ يوم
ـ الكويت	٦٠٠
ـ السعودية	٨٠٠
ـ البحرين	٢٠٠
ـ قطر	١٠٠
ـ الإمارات	٦٠٠
ـ عُمان	٢٠٠

المصـــــدر: Brown & Root International, INC. Prefeasibility Studies In Cemdum: "Turkey Peace Pipeline", pp 123: 124.

ويقترح الأتراك أن يكون تحويل المشروع من المؤسّسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي والمؤسسات الخاصة. على أن تُساهم الدول المستفيدة في تكلفة الإنشاء، ويؤخذ في الإعتبار أن تتحمّل الأطراف المنتفعة تكاليف الصيانة وذلك في إطار حدودها الإقليمية. والملاحظ أن ثمّة تأييداً أميركياً لهذا المشروع وذلك لغرضين[٨٢]:

الأول: كبح جماح العراق وإيران عن طريق تقوية موقف تركيا في الترتيبات الشرق أوسطية.

الثاني: إتاحة فرصة للشركات الأميركية للاضطلاع بدور أساسي في المراحل الإنشائية للمشروع.

ومن جهة أخرى، ثمة مخاوف عربية واضحة من إتمام هذا المشروع لما يعطيه لتركيا من ميزة ستراتيجية في مواجهة الأقطار المستفيدة من المشروع.

وقد تردّد في الآونة الأخيرة أن الحكومة التركية قد بدأت في التخلي عن فكرة «مشروع أنابيب السلام» لصالح المضي في مشروعات دجلة والفرات لتوليد الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها سواء في تركيا أو البلدان العربية[٨٣].

٣ ـ المشروع المائي الإسرائيلي[٨٤]: يرجع المشروع المائي الإسرائيلي إلى العام ١٩٧٤ حين طُرح لأول مرة، ثم أُعيد طرحه مرّة أُخرى عام ١٩٧٨، وتمّ تطويره ليُطرح مرة ثالثة ضمن الدراسة الموسعة «التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط» إلى أن نُشر كدراسة مستقلّة عام ١٩٩٠، وهذا يدل على أنه يمثّل محوراً رئيسياً للتصور الإسرائيلي للتعامل مع موضوع المياه.

ويرتكز هذا المشروع على ادعاء إسرائيلي صاغه البروفيسور الإسرائيلي جدعون فيشلزون على النحو التالي[٨٥]: «إن البنية المائية السطحي منها والجوفي في الشرق الأوسط غير متواصلة، وهذا ما يُقيم إرتباطاً مائياً بين مناطق جغرافية مختلفة. وتشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط إلى المصادفات الجغرافية، وهذه الظاهرة تقوّض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الإستخدام محلياً فقط وتفرض الحاجة إلى إتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تشأ المصادفات أن تمنحها إياها. لكن التقويم السياسي الذي يزيد بحكم طبيعته في الحواجز وينشىء الفواصل، ألحق ويلحق الضرر بتحقيق هذا الإعتماد المتبادل».

ويميل الإسرائيليون إلى الربط بين تحقيق السلام وإنهاء حالة الحرب بينهم وبين الأطراف العربية من جهة، وإقرار مشروعهم المائي من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يُشير البروفيسور دان سالازفسكي مفوّض المياه في إسرائيل وأحد أعضاء الوفد الإسرائيلي في لجنة المياه بالمباحثات متعدّدة الأطراف في فيينا عام ١٩٩٢، إلى أنه[٨٦]: إذا كان أحد يقصد السلام فينبغي ألا يجادل بشأن المياه، وعليه أن يجلس لمحاولة

البحث عن حلول فنية. فإذا كانوا يقولون (يقصد العرب) إنه لا يمكننا التحدّث إليكم عن المياه لأننا لا نزال أعداء فإنهم لا يقصدون السلام».

وتتمثّل أركان المشروع الإسرائيلي في الآتي[٨٧]:

١ ـ تزويد الضفة الغربية وقطاع غزّة بالمياه من مصادر خارجية، ويَطرح المشروع النيل أو اليرموك أو الليطاني أو جميعها كمصدر رئيسي خارجي. ويصف هذه الخطوة بأنها الخطوة الأولى الواعدة التي تتوافر لها إمكانات تقنية فضلاً عن ضرورتها السياسية لتجاوز الصراع المائي المرتقب في هذه المنطقة والذي قد يشكّل خطراً على السلام.

٢ ـ نقل مياه النيل إلى شمال النقب. حيث يزعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصري (٠,٥٪ من الإستهلاك) لا تشكّل عنصراً مهماً في الميزان المائي المصري. كما يستكمل المشروع مزاعمه بالقول إن لدى مصر فوائض متوقّعة في المياه.

٣ ـ مشروع أردني ـ إسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك، وذلك بتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية الواقعة داخل حدود إسرائيل.

٤ ـ مشروعات مع لبنان تتضمّن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني، ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلالها كهربائياً.

٥ ـ هيئة مائية مشتركة أردنية ـ إسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

ويحتوي المشروع الإسرائيلي المطروح على كم كبير من المزاعم الكاذبة التي لا تؤيّدها حقائق الأوضاع المائية في المنطقة حيث إنه:

١ ـ يُلقي بعبء المشكلة المائية للضفة الغربية وقطاع غزّة على عاتق الدول العربية المجاورة، ويتغاضى عمداً عن إستنزاف إسرائيل القائم والمستمر لموارد الضفة الغربية وغزّة. ويتضمّن التصوّر المطروح تهديداً بحدوث صراع إذا لم تُحل المشكلة عبر الطريق الوحيد الذي حدده.

٢ ـ يزعم أن مصر لديها فوائض مائية مرتقبة (لأن هناك مياهاً تضيع من وجهة نظر المشروع في البحر المتوسّط) وهذا زعم غير صحيح لأن المياه التي تضحي بها مصر لتذهب إلى البحر ترجع لثلاثة أسباب رئيسية[٨٨]:

أ ـ الحاجة إلى المحافظة على التوازن الملحي في الدلتا وذلك بالتخلّص من الأملاح في شكل ملح مذاب في المياه.

ب ـ ان هناك اتصالاً بين مياه البحر المالحة والمياه الجوفية الموجودة تحت الدلتا، فمياه البحر المالحة إما أن تدخل أو تقف أو تطرد للخارج. وتقوم مياه الخزان الجوفي بالاتجاه شمالاً لإعاقة مياه البحر المالحة (نحو ٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً)

ج ـ لو لم يترك جزء من مياه فرع رشيد ليذهب إلى البحر فهذا من شأنه أن يدفعها للإرتداد للدلتا وإحداث آثار تدميرية.

ويضاف إلى ما سبق تجاوز المشروع الإسرائيلي كون مصر دولة من دول حوض النيل، وهي تلتزم بناء على ذلك بألا تأتي بأي تصرّفات تؤدي إلى الإضرار بسائر دول الحوض، كما ان مصر تلتزم بقواعد القانون الدولي التي لا تسمح بهذا التصرُّف، إلا إذا كان غرض المشروع الإسرائيلي إثارة مخاوف دول الحوض وإستثمار هذه المخاوف لتهديد أمن مصر القومي.

٣ ـ يدعو المشروع إلى استغلال أردني ـ إسرائيلي مشترك لنهر اليرموك (ونلاحظ تجاوز سورية)، على أن يتم التخزين في بحيرة طبرية الواقعة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية. ويمثل هذا إحياء للمشروعات الإسرائيلية القديمة في هذا الصدد.

٤ ـ يرمي المشروع إلى تغطية الاغتصاب الإسرائيلي للمياه اللبنانية بجعل ما تم بالفعل عملاً شرعياً.

المشاهد الإحتمالية لمستقبل المياه في المنطقة

يستند بناء المشاهد الإحتمالية، لمستقبل المياه، إلى تلك المتغيّرات المتعلّقة بالنظام الدولي والنظام الاقليمي الفرعي، بالإضافة إلى الأوضاع المائية الحالية والمستقبلية. والإطار الذي تجري بداخله عملية التفاعل في صيغتها المبدئية يتمثّل في الثنائية (صراع/ تعاون) المنبثقة من الثنائية (حرب/ سلام). وبين قطبي الثنائيتين ثمة مدى واسع تتحرّك فيه عناصر الثنائيّتين متداخلة ومتشابكة.

ويبدو من المفيد قبل الشروع في بناء السيناريوهات إلقاء الضوء على احتمال الحرب ونوع الحرب المحتملة، وتوازن القوى والجبهات المحتملة:

ميزان القوى العسكرية على أساس الأحواض النهرية

	الجبهات العربية	إسرائيل	تركيا	أثيوبيا
القوة البشرية	١٢٨٨	١٤١	٤٧٠	٦٠
الدبابات	١٢٠٧٠	٤٢٨٨	٧٦٨٠	٣٠٠
المركبات والمدرعات	١٣٩٦٥	٥٩٠٠	٧١٢٠	٣٥٠
المدفعية	٦٠٦٠	١٤٠٠	٤١٨٧	٧٠٠
الطائرات الحربية	١٥١٠	٥٥٤	٨٣٠	٦٨
الطوافات	٢٨٣	٨٠	١٧٧	١٨
القطع البحرية	٣٦٨	٧٧	١٧٣	٢٩

المصدر: The Military Balance, International Institute for Strategic Studies, London, 1994.

أما الجبهات المحتملة فإنها تتوقّف على مَنْ يُدير الحرب. فإذا كانت إسرائيل فالجبهة المنتظرة هي حوض الأردن وروافده، مما يعني مواجهة مباشرة بين الأطراف العربية بالحوض وبين إسرائيل. وإذا كانت تركيا فالجبهة المحتملة هي جبهة سورية ـ عراقية في مواجهة أثيوبيا(٨٩).

ويمكن إستبعاد إحتمال الحرب على جبهة الفرات أو جبهة حوض النيل. فبالنسبة إلى جبهة الفرات، فإن إنهماك تركيا في شؤونها الداخلية، ومعاناة العراق من آثار حرب الخليج الثانية وتركّز إهتمام سورية على الجبهة الإسرائيلية، يحول دون تحوّل النزاع إلى صراع مسلّح. أما بالنسبة إلى جبهة حوض النيل فليس لأثيوبيا أو غيرها من سائر دول الحوض قدرة على تطوير نزاع مسلّح في مواجهة مصر أو جبهة مصرية ـ سودانية إلا إذا كانت مدعومة من قبل قوى كبرى في العالم أو إسرائيل(٩٠).

أما عن نوعية الحرب المحتملة فالمرجّح أن تكون محدودة النطاق في أهدافها وإطارها المكاني ومداها الزمني وذلك يرجع إلى الأحوال الدولية الراهنة(٩١).

أما عن حالة السلام فلا بُد من التفريق بين مفهومي «التسوية» و«السلام». فالتسوية تعني «التوافق بين أطراف الصراع كلياً أو جزئياً طبقاً لميزان القوى وليس طبقاً لمنطق الحق والعدل»، أي حالة مؤقتة فرضها توازن القوى في زمان ومكان محددين. بينما يعني مفهوم السلام «إنتهاء الحرب والنزاع وسيادة العلاقات الودية بين أطراف النزاع»، وهو يعني إختفاء الجوانب المادية والحقوق الأساسية(٩٢).

المراجع

(١) معلومات دولية، دمشق، العدد ٥٦، ربيع ١٩٩٨، ص ٤.

(٢) Foreign Report, 26 March, 1999, London.

(٣) منتصف العام ١٩٩٩.

(٤) عالم المعرفة رقم ٢٤٢ ـ عام ١٩٩٩ ـ الكويت.

(٥) يديعوت أحرونوت، ٤ آذار ١٩٩٩.

(٦) تقرير «مكوروت» عام ١٩٩٨.

(٧) مصدر سابق.

(٨) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول: «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩٣»، ص ١٥٤.

(٩) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، منظّمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩٤»، ص ٣٣.

(١٠) د. كمال حمدان: «الموارد المائية العربية والمتغيّرات الدولية»، الطريق، السنة ٥٤، العدد ١، يناير/ فبراير ١٩٩٥.

(١١) د. سامر مخيمر ـ خالد حجازي، مصدر سابق.

(١٢) أزمة المياه في المنطقة العربية، مصدر سابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) أزمة المياه في المنطقة، مصدر سابق.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) د. كمال فريد سعد، مصدر سابق.

(٢٠) شلو موجور، «معهد واشنطن لسياسة الشرق ـ رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام في الشرق الأوسط»، مجلّة منبر الشرق، العدد ١٤، تموز ١٩٩٤، ص ١٣٤.

(٢١) د. محمد عبد الهادي راضي، «المياه في العالم العربي ـ نحن وعام ٢٠٢٥» الباحث العربي، العدد ٢٨، يناير/ فبراير ١٩٩٢، ص ٥١.

(٢٢) Starr, Joyce & Stoll Daniel C.: "Water in the year 2000" "Water in the Middle East", Westview press, London and Boulder 1988 P. 145.

(٢٣) عماد هرملاني: «سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١، كانون الأول ١٩٨٩ ص ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٦١.

(٢٥) عبد الأمير دكروب، «مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، مجلّة الفكر الستراتيجي العربي، العدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤، ص ٢٢١.

(٢٦) Twedt, Terge: "Water Imperialism - On the British Occupation of the Upper Nile" Cairo, 1987.

(٢٧) نص البروتوكول منشور في: Arab Republic of Egypt (Ministry of Foreign Affairs): Egypt & the Nile, pp 38: 39.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) المصدر السابق.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) مركز الدراسات السياسية والستراتيجية بالأهرام «التقرير الستراتيجي العربي ١٩٨٨)، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٤٦.

(٣٢) د. آميه يونان، «دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات»، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة رقم (٥)، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٥ ـ ٣١.

(٣٣) المصدر السابق.

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) د. طارق المجذوب، «التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية والمياه والطاقة الكهرومائية، المستقبل العربي، العدد ١٨٨، تشرين الأوّل ١٩٩٤، ص ٩٥.

(٣٧) المصدر السابق.

(٣٨) د. يونان، مصدر سابق.

(٣٩) فيليب روبنس، «تركيا والشرق الأوسط»، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٠٩.

(٤٠) المصدر السابق.

(٤١) المصدر السابق.

(٤٢) سلامي الحسيني: «الصراع على المياه في الشرق الأوسط»، الدستور، العدد ٦٤٥، لندن ٩ تموز ١٩٩٠.

(٤٣) عرفان نظام الدين، «تركيا والعرب»، الباحث العربي، العدد ٢٧، تموز/ أيلول ١٩٩١، ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٤٤) نجاتي اوتكان: «كلمة الوفد التركي»، الباحث العربي، العدد ٢٣، إبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص ١٢.

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) زهير فرح أبو داود، «كلمة الوفد العربي السوري»، الباحث العربي، العدد ٢٣، إبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص ١٨ ـ ١٩.

(٤٧) الباحث العربي، العدد ٢٤، تموز/ أيلول ١٩٩٠، ص ٣٤.

(٤٨) المرجع السابق.

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) الباحث العربي، العدد ٢٣، نيسان/ حزيران ١٩٩٠، ص ٢١.

(٥٧) د. حسن بكر، «حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل»، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٨١.

(٥٨) بيردفيز بلارد: «المياه في الشرق الأوسط ـ مصدر للحروب المقبلة أم فرصة للتعاون الإقليمي»، هنا لندن، العدد ٥٣٣، آذار ١٩٩٣، ص ١٠.

(٥٩) سترد تفاصيل هذا المشروع لاحقاً.

(٦٠) د. سامر مخيمر، مرجع سابق.

(٦١) بيرد فيزيلارد، مرجع سابق.

(٦٢) المرجع السابق.

(٦٣) المرجع السابق.

(٦٤) الباحث العربي، العدد ٢٩، آذار/ حزيران ١٩٩٢، ص ٤٩.

(٦٥) المرجع السابق.

(٦٦) د. سامر مخيمر، مرجع سبق ذكره.

(٦٧) الباحث العربي، العدد ٢٩، آذار/ حزيران ١٩٩٢، ص ٢٢.

(٦٨) الباحث العربي، العدد ٢٩، آذار/ حزيران ١٩٩٢، ص ٢٢.

(٦٩) د. سامر مخيمر، مرجع سبق ذكره.

(٧٠) المرجع السابق.

(٧١) عطا الله، يوسف: «إسرائيل والمشاريع المائية في فلسطين المحتلّة»، العلم والتكنولوجيا، العدد ١٨/١٧، تموز ١٩٨٩، ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٧٢) المرجع السابق، ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٧٣) د. سامر مخيمر، مرجع سابق.

(٧٤) د. سامر مخيمر، «أزمة المياه في المنطقة العربية»، مرجع سابق.

(٧٥) مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، «التقرير الستراتيجي العربي ١٩٨٨»، ص ٤٣٠.

(٧٦) يُبنى تصوّر المشروع العربي على: ـ د. كمال فريد سعد: مرجع سبق ذكره. ص ص ٣٤١: ٣٥٦ ـ د. كمال فريد سعد، «برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي»، ورقة مقدّمة إلى مؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، شباط ١٩٩٢.

(٧٧) د. كمال فريد سعد، د. محمود أبو زيد: «برنامج لإعداد مخطط للأمن المائي العربي»، ورقة مقدّمة إلى المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، شباط ١٩٩٢.

(٧٨) المرجع السابق.

(٧٩) ريتشارد نيكسون، «**الفرصة السانحة**» ترجمة أحمد صدقي مراد، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤٣.

(٨٠) د. محمود عبد الفضيل: «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصوّرات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة» المستقبل العربي، العدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ١٠٦.

(٨١) أميرة حسن: «شبح حرب المياه يطلّ على الشرق الأوسط»، الأهرام في ١٩٩١/٤/٣٠.

(٨٢) المرجع السابق.

(٨٣) د. طارق المجذوب: «التعاون العربي ـ التركي في مشاريع البنية التحتية»، المستقبل العربي، العدد ١٨٨، تشرين الأول ١٩٩٤.

(٨٤) يعتمد شرح هذا الموضوع على المصدر التالي: ـ إليشع كالي، «**المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية**»، دار مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١.

(٨٥) المرجع السابق.

(٨٦) «أزمة المياه في المنطقة العربية»، مرجع سابق.

(٨٧) «أزمة المياه في المنطقة العربية»، مرجع سابق.

(٨٨) د. محمود أبو زيد: حوار أجرته معه د. سلوى أبو سعدة، المصور في ١٩٩٢/١/١٠.

(٨٩) د. هيثم الكيلاني: «**المياه العربية والصراع الإقليمي**» مركز الدراسات السياسية والستراتيجية، مؤسسة الأهرام، سلسلة دراسات ستراتيجيّة رقم (٦٧) أيلول ١٩٩٣، ص ص ٣١: ٣٣.

(٩٠) المرجع السابق.

(٩١) المرجع السابق.

(٩٢) المرجع السابق.

مقاربة بنيوية للسياسة الصناعية في لبنان

د. ألبر داغر(*)

تنطوي هذه الدراسة على عرض لما يمكن اعتباره مقاربة بنيوية للسياسة الصناعية. ثم تستعرض واقع النموّ الصناعي في لبنان، والإجراءات الحكومية التي أخذ بها لتشجيع هذا النمو، منذ حقبة ما قبل الحرب حتى اليوم. وأخيراً تطرح معطيات من أجل تطوير السياسة الصناعية في لبنان، ضمن اطار، السياسة الصناعية البنيوية.

١ - تعريف السياسة الصناعية :

يرد تعبير السياسة الصناعية كثيراً في الأدبيات والتصريحات والمناقشات حول الصناعة في لبنان. إلاّ ان استخدام هذا التعبير في الأدبيات الاقتصادية له مدلول محدّد. فهو لا يستخدم ضمن إطار النظرية الاقتصادية إلاّ في حالات معيّنة، أو بالأحرى لتوصيف إجراءات محدّدة، مما يعني اننا نقع على بعض التجاوز في استخدامه في لبنان.

١ ـ تعريف السياسة الصناعية بالنظر لأهدافها:

السياسة الصناعية هي «مجموعة الاجراءات التدخّلية من قِبَل الحكومة او الدولة، لتعزيز النمو الصناعي، بما يتجاوز ما يمكن ان يتحقق على هذا المستوى، أو تسمح به أنظمة الاقتصاد الحر»[1].

ولقد أخذت دول عديدة بسياسات صناعية خلال القرن العشرين، لتنفيذ ستراتيجيات تصنيع اعتمدتها، وكانت أكثرها نجاحاً في هذا الشأن تلك التي جعلت هدف

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

ستراتيجية التصنيع خاصتها، بناء ميزات تفاضلية avantages comparatifs لصناعاتها، بهدف ولوج الأسواق الدولية بصادراتها، أي أنّ أكثر السياسات الصناعية نجاحاً، كانت تلك التي وضعت نصب أعينها تحقيق تصنيع بغاية التصدير.

وتقوم السياسة الصناعية على الأخذ بنوعين من الإجراءات: الأولى، وتسمى اجراءات وظيفية fonctionnelles، ويكون هدفها تأمين شروط أفضل لنمو القطاع الصناعي بمجمله، من دون التركيز على قطاعات إنتاجية بعينها. أما الثانية، وتسمى إجراءات إنتقائية selectives، فتهدف لتعزيز نشاطات أو مجموعة من النشاطات بعينها. وتمثّل سياسات دعم الصناعات الناشئة Politiques d'industries naissantes نموذجها الأكثر تعبيراً. ويعتمد تعبير «السياسة الصناعية» في الغالب، للدلالة على مقاربة للسياسة الصناعية تقوم بالتحديد، على الأخذ بالإجراءات الانتقائية.

٢ ـ موقع «السياسة الصناعية» في النظرية الاقتصادية

في نظر المقاربة الاقتصادية النيوكلاسيكية، لا يصح استخدام السياسة الصناعية، أو لا يكون اعتمادها مبرراً، إلاّ في الحالات التي تعجز فيها آليات السوق بمفردها عن تأمين توزيع واستخدام مؤاتيين أو أمثلين للموارد المتاحة. وقد تعجز قوى السوق أو تتمنّع على سبيل المثال، عن ولوج نشاطات اقتصادية معينة، رغم أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، لأنّ بنية الأسعار فيها غير مؤاتية لها، أو غير محفّزة. ويطلق على هذه الحالات التي تنمّ عن عجز من قِبَل اقتصاد السوق على لعب دوره في تعبئة واستخدام الموارد، عيوب أو شوائب أو إخفاقات السوق Market Failures.

أي ان النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، تعطي شرعية للتدخّلات من قِبَل الحكومة في المجال الصناعي، أو تعطي مبرراً لذلك، حين لا تكون الأسواق في وضعها الأمثل. ويفترض بالتدخّلات الحكومية في هذه الحالات، معالجة إخفاقات السوق، لا الحلول محله.

وتؤمّن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية أساساً نظرياً لمقاربات ثلاث، بشأن السياسة الصناعة :

١) المقاربة النيوليبرالية الصرف؛

٢) المقاربة الليبرالية المعتدلة، ويطلق عليها تعبير المقاربة «الودية تجاه السوق»؛

٣) المقاربة البنيوية. أي ان هذه المقاربات تنطلق من أساس نظري واحد، لتفترق في ما بعد في تقويمها لأداء الأسواق في دول العالم الثالث، ودور حكوماتها في مواجهة

إخفاقات السوق، والدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب دول جنوب ـ شرق آسيا(٢). وتتدرّج المقاربات الثلاث صعداً في دقّة تحديدها لهذه الاخفاقات وكيفية التعاطي معها.

فالمقاربة النيوليبرالية الصرف، تعتبر ان الأسواق تؤدي دائماً دورها على النحو الأمثل، وتؤمّن توزيعاً أمثل للموارد، وبالتالي، فلا حاجة للتدخّل في نمط أدائها. أو بالأحرى، يكون أي تدخل من قِبَل الحكومة في أدائها عنصر اختلال أو عامل انحراف في صحة توزيع الموارد. ويقتصر دور الدولة في هذه الحال، على تأمين الشروط الاقتصادية العامة التي تتيح توفّر الإدّخار والاستثمار لتحقيق النمو. وقد شكّلت هذه المقاربة الأساس الذي كان يعتمده البنك الدولي حتى وقت قريب، وخصوصاً خلال الثمانينات، لتشخيص الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم الثالث، وللحكم على الأداء الاقتصادي فيها، وأساساً ينطلق منه لبلورة برامج الإصلاح الاقتصادي أو التحرير الاقتصادي أو التصحيح الهيكلي، التي يعدّها من أجلها. وباختصار، فإنه ليس ثمّة أي تبرير لاعتماد «سياسات صناعية»، إنطلاقاً من هذه المقاربة.

أما المقاربة النيوليبرالية الأكثر اعتدالاً، فهي تقرّ بوجود إخفاقات للسوق في اقتصادات العالم الثالث، تستدعي تدخّلات من قِبَل الدولة في الميدان الصناعي، لمواجهة آثارها. لكن تحديدها لهذه الإخفاقات وحصرها لها، يظلان محدودين. وهي، وان أقرّت بوجوب اعتماد تدخّلات وظيفية وانتقائية على حدّ سواء، فانها في نهاية المطاف، لا تقترح غير الإجراءات الوظيفية، وسائل لمعالجة إخفاقات السوق.

أما تبرير السياسة الصناعية، من وجهة نظر المقاربة البنيوية لهذا الموضوع، فينطلق من الهدف الذي تحدّده لهذه السياسة، ألا وهو تطوير القدرات التكنولوجية للبلد المعني. ويتيح التطوير المذكور، بناء ميزات تفاضلية في الصناعة، ما يسمح لها بتكوين قدرة تنافسية دولية، ويجعلها قادرة على ولوج الأسواق الدولية.

ويقتضي بناء القدرة التكنولوجية وقتاً وجهوداً كبيرة، لاكتساب الأهلية والكفاءة apprentissage اللازمتين، ولمغالبة مفاعيل جملة من العوائق، يمكن إدراجها في خانة إخفاقات السوق. وتقع على السياسة الصناعية مهمة مواجهة هذه الإخفاقات. ويمكن تصنيف هذه الأخيرة إلى نوعين:

١) تلك التي تتكشّف عنها اسواق السلع؛

٢) تلك التي تتبدّى عنها أسواق عوامل الانتاج (رأس المال، العمل).

وبالنسبة لأسواق السلع، فإن إنتاج سلع معينة يتطلب وقتاً وكلفة لاكتساب الأهلية فيها. ويجد الداخلون حديثاً إلى ميدان صناعي معين أنفسهم في وضع دوني، بالمقارنة مع من سبقهم إلى الميدان نفسه. وبالتالي، فإن تعرّضهم منذ البداية للمنافسة التي ينطوي عليها أداء الأسواق الحرّة يجعلهم عاجزين عن المتابعة. وينطبق هذا المنطق نفسه على فروع الصناعة كلها. وتقع على السياسة الصناعية مهمّة التعاطي مع هذا الأمر، وتأمين الشروط التي تتيح قيام صناعات ناشئة جديدة. وتشكّل إجراءات الحماية من الواردات أحد عناصر هذه السياسة، الأكثر قدماً والأكثر شيوعاً. وتضاف إليها سلسلة من الإجراءات الأخرى، التي تصبّ في المنحى ذاته، كسياسة الدعم للصناعة subventions، وسياسة توجيه ودعم التسليف لصالح الصناعة، الخ. ولقد أعطت تجارب دول شرق وجنوب آسيا إثباتاً بأنّ استخدام السياسات الحمائية لصالح الصناعة، ضمن اطار سياسات عامة هدفها تعزيز الصادرات، كان لها مردود إيجابي للغاية. وقد مثّل هذا النجاح نقيضاً لما ترتّب على السياسات الحمائية التي اعتمدت في إطار ستراتيجيات التصنيع الهادفة لتلبية حاجات الأسواق المحلية، أو ستراتيجيات التصنيع باستبدال الواردات.

أما إجراءات السياسة الصناعية البنيوية، التي يعول عليها في مواجهة إخفاقات السوق في أسواق عوامل الانتاج، فتتناول بشكل أساسي، ميداني تأهيل رأس المال البشري واستخدام التكنولوجيا. ويؤمّن تدخّل الحكومة في الميدان الأول، توجيه وتأمين حاجات التأهيل هذه، وفقاً لحاجات الصناعة. وتكون سياسة التأهيل هذه ذات طابع انتقائي، حين تتوخى خلق كفاءات معينة لتأمين ميزات تفاضلية وتعزيز الانتاج في قطاعات بعينها. أما في ميدان التكنولوجيا، فتتولى السياسة الصناعية الانتقائية تنفيذ إجراءات في مجالات استيراد التكنولوجيا وتكييفها، وخلق قدرة تكنولوجية محلية، عن طريق دعم نشاطات الأبحاث والتطوير، التي يتخلّف أو يعجز القطاع الخاص عن تطويرها.

II- «السياسة الصناعية» اللبنانية :

١ - المقاربة القديمة «للسياسة الصناعية»:

أ - بعض المعطيات:

خلال الحقبة التي سبقت عام ١٩٧٥، جرى تنفيذ ثلاث مسوح صناعية. وهي نفذت خلال أعوام ١٩٥٥ و١٩٦١ و١٩٦٤. وقد تطوّر عدد الوحدات الصناعية من ٣٢٠٠ وحدة

عـام ١٩٥٨ إلى ٩٣٨١ وحـدة عـام ١٩٧٢، اي انه تضـاعف ثلاث مـرات بين هذين التاريخين. كذلك، ارتفع عدد العاملين في الصناعة من ٢١٨١٢ ناشطاً عام ١٩٥٨ إلى ٩٤٦٢٠ ناشطاً عام ١٩٧٠، اي انه تضاعف أقل من خمس مرات بقليل، خلال الحقبة ذاتها. وجاءت حصص القطاعات الصناعية المختلفة في مجموع عدد الوحدات الصناعية، عام ١٩٧٢، على النحو التالي: ٤٨٪ لقطاع النسيج والجلد والألبسة والأخشاب، ٢٤٪ لقطاع مواد البناء، ١٥٪ لقطاع الصناعات الغذائية، ٥,٥٪ للصناعات الكيماوية، و٤٪ لقطاع المعادن والميكانيك والكهرباء[٣].

تُظهر البنية الصناعية اللبنانية لتلك الحقبة إذاً، سيطرة شبه كاملة للصناعات الخفيفة (نسيج، مواد غذائية، مواد بناء) المرتبطة بحاجات الاستهلاك الداخلي، والمعدّة بشكل رئيسي لتلبية حاجات السوق المحلية. هذا علماً ان حقبة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، شهدت فورة صناعية قوية، بهدف تلبية حاجات أسواق الخليج التي نمت بشكل كبير بعد رفع أسعار البترول. وبالتالي، فانه عشيّة الحرب، أي عام ١٩٧٥، كانت قد بدأت ترتسم ملامح قطاع صناعي لبناني بوجهين: قطاع موجّه لتلبية حاجات السوق الداخلية، وقطاع للصناعات التصديرية. أيضاً، كان القطاع الصناعي اللبناني قد بلغ عام ١٩٧٥ حجماً جعل لبنان يحتل المرتبة الثانية على هذا الصعيد، بعد مصر، بين الدول العربية.

وقد شهدت فترة الحرب تراجعاً كبيراً للقطاع الصناعي. وأظهر المسح الصناعي الذي أجري عام ١٩٨٦، ان عدد العاملين في الصناعة، الذي بلغ في حينه ٦٢٤٦٤ ناشطاً، تراجع بنسبة ٣٤٪، بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٧٠. وأظهر المسح أيضاً، ان الصناعات الغذائية جاءت في طليعة القطاعات الصناعية، من حيث حصة العاملين فيها (٢٤٪ من المجموع)، وتبعتها صناعات النسيج والجلد (٢٢٪)، ثم صناعة الخشب والمفروشات (١٣,٥٪). كما أظهر ان من يحملون شهادات علميّة يمثّلون نسبة ٣,٤٪ فقط من مجموع العاملين في هذا القطاع.

ب ـ الإجراءات لتشجيع الصناعة التي اعتمدت خلال حقبة ما قبل ١٩٧٥

وجد تشديد الحكومات اللبنانية المتعاقبة خلال حقبة ما قبل الحرب على الالتزام بمبادئ الحرية الاقتصادية، ترجمة له في المجال الصناعي. وقد طبّقت الدولة اللبنانية خلال تلك الفترة سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الصناعي. ووجدت هذه السياسة ترجمة لها في التشريعات والأطر التنظيمية والمؤسسية التي عرفها لبنان لتشجيع المبادرة والاستثمار، وعلى رأسها حرية إنتقال الرساميل، وحرية الصرف، الخ. إلاّ ان

السلبية تجاه القطاع الصناعي، والتي تجسّدت برفض أخذ مبادرات تشجيعية متعمّدة وفعّالة لصالح نموّه، مثّلت الوجه الآخر لهذه السياسة.

وقد شهدت حقبة ما قبل الحرب، تطبيق بضعة إجراءات حمائية وتشجيعية لصالح الصناعة[٤]. وقد كان المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠، الصادر بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧، مرسوماً تنظيمياً حدّد أطر ممارسة النشاط الصناعي، وأنشأ في الوقت عينه «مكتباً للتنمية الصناعية» في وزارة الاقتصاد، تحوّل بسرعة إلى إلى مجرّد إدارة لتلقّي وتسجيل طلبات إنشاء المؤسسات الجديدة.

أما في مجال التسليف الصناعي، فقد عكست إجراءات الدولة على هذا الصعيد، الحاجة لتأمين تسليف متوسط وطويل الأجل للقطاع الصناعي. وكانت أول مبادرة في هذا المجال، إنشاء مصرف، شارك برأسماله القطاع الخاص، تحت إسم «بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري». وعلى امتداد عشر سنوات من عمره، لم تتجاوز قيمة القروض التى منحها هذا المصرف، الخمسة ملايين ليرة. كذلك عكست التشريعات التى صدرت عام ١٩٦٧، وسمحت بإنشاء مصارف متخصصة للتسليف الصناعي، الاهتمام نفسه. لكن القطاع الصناعي انتظر حتى حقبة ١٩٧٣-١٩٧٥ للاستفادة منها، حيث شهدت الحقبة المذكورة، إنشاء عشرة مصارف متخصصة. وكانت المبادرة الثالثة التى أخذت بها الدولة لتأمين تسليف متوسط وطويل الأمد للقطاع الصناعي، إنشاء «المصرف الوطني للتنمية الصناعية والسياحية» عام ١٩٧٢، بعد سبع سنوات على صدور قانون بشأنه. ولم يتح له لعب دور ذي شأن.

أمّا الاعفاءات من الضريبة على الدخل، فقد مثّلت الإجراء الرئيسي الذى اعتمد لتشجيع الاستثمار الصناعي. وقد أقرّ أوّل قانون بهذا الشأن عام ١٩٥٣، وجرى إقرار صيغة مماثلة له، مرّة أولى عام ١٩٦٧(قانون ٦٧/٣٨)، ومرّة ثانية عام ١٩٧٢ (مرسوم رقم ٣٠١٨). وانطوت هذه القوانين على إعفاءات من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات، للمؤسسات التى تنشأ، رفعت إلى عشر بالنسبة لتلك التى تنشأ في الأطراف. كذلك انطوت هذه القوانين على السماح للمؤسسات بالاستهلاك المسرّع لموجوداتها الثابتة، الأمر الذى كان يتيح لها دفع ضريبة مخفضة عليها.

إلاّ انه كان للسياسة الجمركية التى اتبعتها الدولة اللبنانية مفاعيل حمائية فعلية أفاد منها القطاع الصناعي، أو بعض فروعه. وقد اعتمدت هذه السياسة رسوماً منخفضة على المدخلات الصناعية، جعلت مستويات الحماية الفعلية لبعض الفروع

تستوي على النحو التالي: ٢١٠ ٪ لصناعة الأثاث، ١٦٠٪ للجلد ومنتجاته، ١٨٣٪ لبعض السلع الغذائية، ١١١٪ للثياب، ١٤٥ ٪ لتجهيزات قطاع النقل، و ٩٧٪ للنسيج(٥). في حين ان المعدّلات الاسمية للرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والتى لها مشابه في الإنتاج المحلي، كانت تتراوح بين ٣٥٪ و٤٠٪. ومن جهة أخرى، فقد سمح المرسوم الاشتراعي رقم ٣١، بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧، بفرض رسوم اضافية، لحماية السلع المحلية من الممارسات الإغراقية. لكن صعوبة تحديد هذه الممارسات، منعت تطبيقه.

أيضاً، منح المرسوم ٣٢٤٩، بتاريخ ١٧ أيار ١٩٧٢، أفضلية للمنتجات اللبنانية تجاه السلع المستوردة، بنسبة ١٠٪ في المناقصات التى تجريها الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، وحدّد لائحة من ٧٢ سلعة يمكنها الاستفادة من هذه الاجراءات التفضيلية.

وقد أقرّ قانون عام ١٩٦٦، لدعم الصادرات، بإعفاء السلع التى تدخل المناطق الحرّة من الرسوم الجمركية، شرط تحويلها وإعادة تصديرها. لكن توقيع الاتفاقيات التجارية مع الخارج بقي الإجراء الرئيسي في مجال تشجيع الصادرات. إلاّ ان هذه الاتفاقيات، كانت في الغالب مجرّد ممارسات ديبلوماسية، وذات أثر محدود على نمو الصادرات(٦).

وكان قطاع النسيج هو الوحيد الذي خصّته الدولة اللبنانية بإجراءات دعم، من خلال إنشاء «صندوق دعم الصادرات النسيجية»، الذي نصّ على إنشائه المرسوم الاشتراعي رقم ٦٣، الصادر بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧. وهو فرض رسماً جمركياً إضافياً على المستوردات النسيجية، بنسبة ١٠٪ تستخدم حصيلته لدعم المصدرين. وفشلت محاولتان لزيادة هذه النسبة إلى ٢٠٪، في عهد حكومتي الرئيس سلام الأولى والثانية، عامي ١٩٧١ و١٩٧٢(٧)، فقد واجه التجّار إنشاء هذا الصندوق بالرفض منذ البداية، ودعوا لالغائه متذرّعين بتزايد وتراكم العجز فيه. واستمرّوا في معارضتهم لوجوده حتى عام ١٩٧٥.

وهو ما يقودنا للتذكير، بأنه كان ثمّة على الدوام، صراع في لبنان بين التجّار وبين الصناعيين حول من له الأسبقية في الاقتصاد اللبناني، ومن له الأولوية في اهتمامات الدولة. وقد شهدت الحقبة التي سبقت الحرب فترات كان يحتدم فيها الجدال بين الطرفين. وقد وقفت «جمعية تجار بيروت» ضد أي سياسة جمركية من شأنها إعطاء الأولوية للصناعة، وقادت إضراب الأسواق الشهير في أيلول من عام ١٩٧١ لإسقاط المرسوم ١٩٤٣، القاضي برفع الرسوم الجمركية على الواردات، ونجحت في ذلك.

٢ ـ سياسة الحكومة الاقتصادية خلال العهد السابق (١٩٨٩ - ١٩٩٨):

أ ـ بعض المعطيات حول الإنفاق العام:

لقد طبعت الممارسة الاقتصادية للحكومات الثلاث التى رئسها الحريري بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨ حقبة ما بعد الحرب في لبنان، ببصمات عميقة، لدرجة يصح معها اختصار العهد السابق كله بها، لجهة مفاعيلها على الهيكلية الاقتصادية اللبنانية.

ولقد شكّل الرئيس الحريري أولى حكوماته إثر ذهاب حكومة الرئيس عمر كرامي، التي تلتها حكومة الرئيس رشيد الصلح لفترة قصيرة بغية إجراء الانتخابات. وتميّزت حقبة حكومة الرئيس كرامي بجمود شبه كامل على صعيد الإعمار. وانتهت إلى كارثة اقتصادية حقيقية حين أقرّت زيادات على أجور العاملين في القطاع العام بنسبة ١٢٠٪، وفرضت في الوقت عينه على مؤسسات القطاع الخاص دفع زيادات على الأجور بنسبة ٤٠٪. وهو ما رفضته أوساط رجال الأعمال، وعبّرت عن ذلك الرفض من خلال عملية هروب كثيفة من النقد اللبناني. الأمر الذي انعكس انهياراً مريعاً لسعر صرف العملة اللبنانية.

واتّصفت حقبة الرئيس الحريري بتوسّع كبير في الإنفاق العام، على خلاف ما كان يحصل سابقاً. الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع كبير في المديونية العامة، وتفاقم في عجز الميزان الجاري للمدفوعات[٨]، وتباطؤ النمو الاقتصادي، أو بالأحرى دخول الاقتصاد اللبناني في مرحلة انكماش اقتصادي، كانت تزداد حدّة سنة بعد أخرى، خلال السنوات الثلاث الأخيرة للعهد السابق.

ولقد بلغ حجم الإنفاق العام خلال السنوات الست التي رأس خلالها الرئيس الحريري حكوماته الثلاث ٢٥ مليار دولار، وفقاً لأرقام الحكومة الحالية[٩]، و٢٨ مليار دولار وفقاً لأرقام الرئيس الحريري نفسه، من الموازنات ومن خارجها، بما في ذلك القروض الخارجية[١٠]. ولقد جرى تمويل ٥٩٪ من الإنفاق المذكور عن طريق الاستدانة. الأمر الذي أدّى إلى بلوغ الدين العام نسبة ١١٣٪ من الناتج المحلي في نهاية عام ١٩٩٨[١١]. وفي التشخيص للوضع القائم الذي أوردته الحكومة الحالية في «برنامج العمل» المذكور، أوضحت ان الإنفاق انقسم إلى نوعين: الإنفاق التوزيعي والانفاق الاستثماري. وقد شكّل الأخير نسبة ١٢,٥٪ فقط من مجموع الإنفاق العام، ما يعني ان الإنفاق التوزيعي شكّل السمة الرئيسية للإنفاق العام خلال الحقبة المذكورة[١٢]. وقد أوضحت دراسة الحكومة ان الحقبة السابقة تميّزت بقدرة محدودة على الإنفاق

الإعماري، وقدرة على الإنفاق الجاري، غير محدودة (ص ٢٠). أما الرئيس الحريري، فصنّف المجالات التي استحوزت على مجمل الإنفاق خلال الحقبة نفسها إلى ثلاث:

١) تطوير الأسلاك العسكرية والأمنية؛

٢) اعمار البنى التحتية وتأهيلها؛

٣) معالجة الاوضاع الاجتماعية(١٣).

ب- تسبّب الإنفاق العام بتباطؤ النمو، عبر آلية المرض الهولندي:

يختصر بتعبير «المرض الهولندي» Dutch Disease، واقع عرفته بعض الدول المتقدّمة في فترات متفاوتة، وكثير من دول العالم الثالث، وتمثّل بارتفاع "سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، وبتراجع معدّل نمو القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للبيع في الأسواق الدولية. الأمر الذي كان يؤدّي إلى تراجع القدرة التصديرية للبلد المعني، ولتباطؤ النمو فيه بشكل عام. «والمرض الهولندي» آفة أصابت هولندا خلال الستينات، حين اكتشفت فيها مناجم للغاز الطبيعي. وقد ترتّب على استغلال هذا المورد الطبيعي نموّ للقطاع المنجمي ترافق بعد حين بتراجع في درجة نموّ القطاعات الصناعية الأخرى، وبتراجع لقدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية. وقد واجه الأوستراليون التجربة ذاتها وفسّروا ذلك، من خلال مقاربة مشابهة، عبّرت عنها نظرية "القطاع الذى يشهد فورة نمو Booming sector. وقد عمل اقتصاديون عدّة خلال السبعينات والثمانينات على بلورة الأدوات المفهومية التي تتيح الإحاطة بهذا الواقع. وقد وضع W. M. Corden إطاراً نظرياً متكاملا لتفسير آلية اشتغال «المرض الهولندي»(١٤). وما ينبغي استخلاصه من هذه النظرية، هو ان تدفّقاً قوياً ومفاجئاً للرساميل من الخارج، أكان ذلك نتيجة نموّ صادرات القطاع المنجمي، أو تدفّق التحويلات من العاملين في الخارج، أو تدفق القروض والهبات، الخ. لا ينطوي بالضرورة على نتائج إيجابية للبلد المعني. بل ان تدفّق هذه الموارد قد ينطوي على آثار سلبية من شأنها إعاقة إمكانية التنمية الاقتصادية فيه على المدى الطويل. وتتيح نظرية «المرض الهولندي» فهم الآلية التي يؤثر من خلالها تدفق الأموال الخارجية سلباً على الاقتصاد الوطني.

فلهذا التدفّق مفعولان: مفعول على مستوى الإنفاق effet de dépense، ومفعول على مستوى حركة الموارد effet de mouvement de ressources. ويؤدّي توفّر الموارد

المذكورة لزيادة الإنفاق. ويمكننا ها هنا أن نعتبر ان الاقتصاد الوطني ينقسم إلى قطاعين رئيسيين: قطاع السلع والخدمات المعدّة للتبادل الدولي، وقطاع السلع والخدمات غير المعدّة للتبادل الدولي. ويشتمل الأول على كل السلع الصناعية والزراعية والخدمات التى يمكن تصديرها. في حين يشتمل الثاني على السلع التى يوفّرها القطاع العقاري وقطاع البناء، والخدمات التى يوفرها قطاع النقل والقطاع المالي، وتلك التى يوفرها القطاعان العام والخاص، والغير قابلة للتصدير. وتنعكس زيادة الإنفاق ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات في القطاع الأخير. أما لماذا يقتصر ارتفاع الأسعار على قطاع السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي، فذلك لأن أسعار تلك القابلة للتبادل تبقى محكومة بمستوى الأسعار الدولية، في اطار اقتصاد منفتح.

وبمقدار ما ترتفع الأسعار في قطاع السلع والخدمات غير المعدّة للتبادل، بمقدار ما يتمكّن هذا الأخير من استقطاب موارد للاستثمار فيه، تأتيه من قطاع السلع المعدّة للتصدير، الذي يعرف في الوقت عينه تراجعاً لربحيته وانخفاضاً للاستثمار فيه وهجرة لليد العاملة منه باتجاه القطاع الأول. وهو ما يؤدّي إلى تراجع طاقته الإنتاجية ونسبة نموّه. ويحصل حينئذ تراجع في مستوى التصنيع للبلد المعني désindustrialisation حين يكون قطاع السلع القابلة للتصدير صناعياً بشكل رئيسي، وتراجع في القطاع الزراعي désagriculturation حيث تكون سلع البلد الأساسية القابلة للتصدير سلعاً زراعية.

ويتبيّن مما سبق ان الأثر الأول لتدفّق الرساميل من الخارج، إحداث زيادة في أسعار السلع غير المعدّة للتبادل مقارنة بأسعار السلع المعدّة للتبادل. وهو ما يدل عليه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، الذي يعبّر عنه بالمعادلة التالية: سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي (أي ١٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل كل دولار أميركي، على سبيل المثال) × مؤشر الأسعار في قطاع السلع غير المعدة للتبادل \مؤشر الأسعار في قطاع السلع المعدّة للتبادل. ويمثّل ارتفاع سعر الصرف هذا المؤشر الأساسي الذي يتيح تبيّن مفاعيل تدفّق الرساميل الخارجية على الاقتصاد الوطني، والتى تختصر بتعبير «المرض الهولندي». ويشير Corden إلى ان مفاعيل الإنفاق فحسب، باستثناء مفاعيل انتقال الموارد، هي ما يميّز الاقتصادات البترولية، وان تحسّن سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتجارة الدولية مقارنة بأسعار السلع الأخرى، يشكل الآلية الأساسية التي يتمّ عبرها توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة[١٥].

وقد أتاحت نظرية «المرض الهولندي» على وجه الخصوص، فهم وتتبّع الآثار التى نجمت عن تدفّق الريوع البترولية على بعض الدول المصدرة للنفط، وجعلتها غير قادرة على تطوير قدرات إنتاجية فعلية ودائمة، عبر تنويع وتطوير قطاعاتها الإنتاجية. أيضاً أثبت الباحثون ان تدفق تحويلات العاملين في الخارج، كشكل آخر من أشكال تدفّق المداخيل من الخارج، يخلق هو الآخر حالات «مرض هولندي». وهو ما أثبته Roemer بالنسبة لمصر وبنغلادش. وهو ما يمكن إثباته بالنسبة لحالة لبنان، خلال حقبة الحرب.

وإذا عدنا إلى حقبة السنوات الست الأخيرة من العهد السابق، فاننا نجد انه يمكن الأخذ بنظرية «المرض الهولندي» لفهم العلاقة التي قامت خلال تلك الفترة بين الإنفاق العام وبين تباطؤ النمو. وقد ارتفع المعدّل الفعلي الحقيقي لسعر صرف الليرة اللبنانية Real Effective Exchange Rate[١٦] خلال الحقبة المذكورة، على أساس ١٠٠ للعام ١٩٩٣، إلى نحو ١٥٥٪ في أواخر ١٩٩٨، أي ان أسعار السلع والخدمات اللبنانية محسوبة بكميات السلع والخدمات الأجنبية، ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين ١٩٩٣ و١٩٩٨، وفقاً للخبيرين صادر ومكريل[١٧] اللذين قدّما تفسيراً لتباطؤ النمو يستوحي الاطار النظري السابق. وقد نجمت زيادة سعر الصرف الحقيقي المذكورة بالنسبة لهما، عن تثبيت بل وتحسين سعر صرف الليرة بإزاء الدولار، من جهة، وعن زيادة في المستوى العام للأسعار، وخصوصاً أسعار السلع والخدمات غير القابلة للتجارة الدولية، التي ارتفعت بمعدّلات تفوق معدّلات التضخم في لبنان، من جهة أخرى. وبالتالي فإنّ ارتفاع «سعر الصرف الحقيقي» للعملة اللبنانية، عبّر عن ازدياد في كلفة الإنتاج في لبنان قياساً إلى كلفة إنتاج السلع نفسها في الخارج. ويعود السبب في ذلك وبشكل رئيسي، للتوسّع في الإنفاق العام، الذي غذى الطلب الداخلي على السلع والخدمات غير القابلة للتبادل، وكسر التوازن الذي كان قائماً بين أسعارها وبين أسعار تلك القابلة للتجارة الدولية. وقد بلغ ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، وهي في معظمها غير قابلة للتبادل، ١٧,٩٪، كمعدل سنوي خلال حقبة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨، مقابل إرتفاع لمؤشر الأسعار في الولايات المتحدة على سبيل المثال، خلال الحقبة نفسها، لم يتجاوز الـ ٢,٤٪، بحسب «برنامج عمل الحكومة»[١٨]. ولقد أدّت زيادة كلفة الانتاج هذه إلى تزايد الصعوبات التي كان على الإنتاج اللبناني أن يواجهها بإزاء المنافسة الأجنبية في السوق اللبنانية وفي الأسواق الخارجية على السواء. وهو ما عبّر عنه انخفاض ربحية القطاعات المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتجارة الدولية، وتضاؤل فرص الاستثمار فيها، وتراجع إنتاجها، الأمر الذي أدّى إلى تباطؤ النمو.

ج ـ أوجه الشبه بين التجربة اللبنانية وبين التجربة الخليجية:

توضّح الفقرة السابقة الآلية التي يؤثر عبرها تدفق الرساميل من الخارج[١٩] سلباً على الهيكلية الاقتصادية الوطنية ويشلّ قدرتها على تنويع وتطوير هيكليتها الانتاجية. وقد أعطى تدفّق الرساميل البترولية على الدول المصدّرة للنفط مبرّراً لدراسات كثيرة تناولت آثاره على تطوّر القدرة الإنتاجية لهذه البلدان. وقد رصد باحثون آثار «المرض الهولندي» على بعض الاقتصادات الخليجية[٢٠]. كما درس آخرون آثار تدفّقات الرساميل من الخارج، أكانت على شكل ريوع بترولية أو تحويلات من قِبَل العاملين في الخارج، على التطوّر المؤسساتي والقدرة الإدارية للدولة، بين أمور أخرى[٢١].

وقد أثّرت الفورة البترولية على الدول الغنية بالنفط والمصدّرة له، لكن آثارها الإيجابية والسلبية على حدّ سواء، طالت أيضاً الدول غير النفطية العربية. ونستطيع ها هنا أن نرصد بضعة أوجه شبه بين التجارب الخليجية، لجهة السياسات الاقتصادية التي طبّقت وآثارها، وبين التجربة اللبنانية في الميدان نفسه، خلال الحقبة السابقة. ويبدو ان المسؤولين استلهموا خلالها النموذج الخليجي في مقاربتهم للسياسة الاقتصادية اللبنانية أكثر مما يلزم. ويمكننا عرض أوجه الشبه بين التجربتين، من نواحٍ ثلاث:

١- يظهر وجه الشبه الأول بين التجربتين، من **خلال الأخذ بنموذج الدولة التوزيعية** Distributive State في كليهما. والدولة التوزيعية هي بشكل خاص دولة ريعية Rentier State، أي دولة تتأمّن لها مداخيل ريعية من خلال إمساكها على سبيل المثال، بثروات منجمية وطنية وبيعها في الأسواق الدولية. وتؤمّن لها مركزة العائدات البترولية، القدرة على الاستقلال مالياً عن المجتمع الذي تتولّى شؤونه، وأن تبني في الوقت نفسه هرماً إدارياً يتولّى توزيع عائدات الريع، كسباً للشرعية السياسية للقائمين عليها. وثمّة ضرورة للتمييز بين الدولة الريعية ودولة العناية Etat-providence. وهما نموذجان مختلفان. فالدولة الريعية مجرد هرم قائم على توزيع الموارد الريعية، كالريع النفطي، من خلال العقود التى يوقّعها القطاع العام والإدارات الرسمية مع مؤسسات القطاع الخاص، وغير ذلك. في حين ان دولة العناية هي دولة إعادة توزيع Redistributive State للمداخيل المحصّلة من دافعي الضرائب.

وقد أشار الرئيس الحريري في معرض تبريره لسعة وحجم الإنفاق العام الذي تكشّفت عنه تجربته، إلى انه «اعتمد على قاعدة مدى ضرورة الانفاق وحتميته، وليس

على معيار زيادته او انقاصه، لا سيما عندما كان الانفاق يتعلق بضمان وحدة الدولة وأمنها»[٢٢]. هذا علماً انه كان يمكن ضمان وحدة الدولة وأمنها، أو بالأحرى، كان ثمّة طريقة أخرى لتحقيق هذا الأمر، من خلال تنمية الإنتاج، بدل الرضوخ لابتزاز مختلف أطراف الطبقة السياسية، وإغداق المال على الكلّ إرضاء للكلّ.

٢ - أما وجه الشبه الثاني بين التجربتين فيظهر في **تراجع القدرة الإدارية**[٢٣] **للدولة وقدرتها على استخراج الموارد**. ولقد ترافق تدفق الأموال المتولّدة عن تصدير النفط بتراجع في الدول المعنية لإيراداتها من الضرائب المباشرة على وجه الخصوص. فلماذا تهتمّ الدولة بالجباية، طالما ان إيراداتها مؤمّنة. ويؤدي استمرار هذا الوضع إلى إضعاف مؤسساتها المعنية باستخراج الموارد الضريبية وتردي أدائها. وقد شهدت الحقبة السابقة في لبنان تراجعاً للقدرة الادارية للدولة اللبنانية بشكل عام، وترديا في أداء مؤسساتها، ومن بينها الإدارات المعنية بتحصيل الضرائب المباشرة. وقد بلغت نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج المحلي عام ١٩٩٨، ١٢,٥ ٪. كما سجل اقتطاع القطاع العام (مع البلديات والضمان) نسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي، بحسب أرقام «برنامج الحكومة» (ص ١٠)، وهي من الأدنى في العالم. والشائع ان الحكومات السابقة لم تكن تولي كبير اهتمام لهذا الأمر، وان التسامح مع المكلفين وكل المرتبطين بعقود مع الدولة كان سمة عامة للحقبة. بيد ان الفارق الكبير بين التجربة اللبنانية والتجربة الخليجية، هو انه كانت تتوفّر للدول النفطية مداخيل فعلية من بيع النفط، في حين كان على الدولة اللبنانية أن تستدين لتعويض الخسائر المترتّبة على تساهلها.

٣ - ويظهر وجه الشبه الثالث بين التجربتين من **خلال عجز الإنفاق العام عن تأمين شروط نمو اقتصادي ثابت**. وتعتبر النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ان الإنفاق على تحسين وتطوير البنى التحتية يعتبر مساعداً على تحسين إنتاجية وربحية الإستثمار في القطاعات الانتاجية، وبشكّل بالتالي عامل تشجيع للاستثمار الخاص. أما خارج هذا الاطار، فيصبح الانفاق العام منافساً للاستثمار الخاص، من خلال امتصاص الإمكانات المحدودة التي يفترض أن يستخدمها القطاع الخاص لإنماء الإنتاج والصادرات. وتظهر الدراسات حول الدول النفطية عجز الإنفاق على البنى التحتية عن تحقيق نقلة نوعية في أداء القطاعات الانتاجية وتنويع إنتاجها بامكاناتها الذاتية. كما تظهر هذه الدراسات واقع كون الاستثمار في هذه الدول حساس جداً تجاه الحوافز القصيرة الأجل، وانه تابع للإنفاق العام ومرتبط بمستوياته[٢٤]. وقد بقيت مستويات الإنفاق على

البنى التحتية خلال الحقبة السابقة في لبنان خجولة ومتواضعة بالمقارنة مع التجارب الخليجية، وبكل المعايير، ولم يترتّب عليه تحفيز للاستثمار. بل وانطبقت على هذا الانفاق في الحالة اللبنانية صفة الإنفاق التوزيعي. وقد تبين ان مشاريع الإعمار المموّلة من الدولة اللبنانية، على خلاف تلك التي كانت تموّل من المؤسسات الدولية وصناديق التنمية، كانت تلزّم بأسعار عالية جداً، ثم تعود فتطرأ زيادات إضافية على هذه الأسعار خلال فترة التنفيذ. الأمر الذي جعل كلفة تنفيذ بعض الطرق والأوتوسترادات في العاصمة على سبيل المثال، ترتفع من ٩٧,٩ مليون دولار إلى ١٣٥ مليون دولار، وتلك الخاصة بالكهرباء ترتفع من ٣٦٠ مليون دولار إلى ١٢٦٠ مليون دولار، وكلفة تنفيذ شبكة الهاتف ترتفع من ٥٥٠ دولار للخط الواحد إلى ١٠٠٠ دولار، الخ[٢٥].

وهكذا، ففي حين كانت الدولة تستمرئ الإنفاق التوزيعي بمختلف أوجهه، كانت نشاطات عديدة يقوم على ادارتها القطاع الخاص ترزح تحت عبء ارتفاع أكلافها وتراجع ربحيّتها. في حين ان جزءاً آخر من نشاط هذا القطاع بات تابعاً للانفاق العام ومستوياته. وهو ما دلت عليه تحرّكات المقاولين والمستشفيات التي عبّرت عن ارتباط جزء مهمّ من حركتها بما تنفقه الدولة.

د ـ مقاربة العهد السابق للسياسة الصناعية

١ ـ بعض المعطيات حول وضع الصناعة خلال حقبة ما بعد الحرب

أظهر المسح الصناعي الذي نفّذ عام ١٩٩٤، ان عدد المؤسسات الصناعية بلغ في حينه ٢٣٥١٨ مؤسسة. كما أظهر هذا المسح، ان فرع الصناعات الزراعية ـ الغذائية (مشروبات، سكاكر، مياه، أفران، حلويات) جاء في المرتبة الأولى، لجهة حصته في عدد الوحدات الصناعية (٢١٪ منها). وأظهر المسح أيضاً ان ٦٨٪ من وحدات هذا الفرع تستخدم أقل من ٥ أجراء. وأتى فرع صناعة الأثاث في المرتبة الثانية من حيث عدد وحداته، والتي يستخدم ٧٢٪ منها أقل من ٥ أجراء. وجاءت صناعات المواد المعدنية المخصصة للبناء (حدّادين، صانعي خردوات، ألومينيوم) في المرتبة الثالثة، وفقاً لهذا التصنيف، وأظهر المسح ان ٨٠٪ من وحداتها يشغل أقل من ١٠ أجراء. أما فرع الألبسة، فأتى في المرتبة الرابعة، بعدد من المؤسسات يمثّل نسبة ١٣,٥٪ من المجموع، ٨٣,٥٪ منها يستخدم أقل من ١٠ أجراء.

وأظهر المسح أيضاً ان ٤١ مؤسسة صناعية فقط تستخدم أكثر من ٢٥٠ شخص، وان أغلبية الوحدات الكبيرة تنتمي إلى قطاع الصناعات الزراعية ـ الغذائية

والمشروبات. في حين ان ٩٦٠ مؤسسة تستخدم أكثر من ٢٠ شخصاً، ويبلغ متوسط العمالة فيها ٥٩ أجيراً لكل وحدة. كما أظهر ان ٣٤,٢٪ من مجموع المؤسسات المحصاة تأسّس بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤، أي بعد الحرب، وان ٧٠٪ من العاملين في الصناعة لا يملكون أي شهادة أو تقنية.

ومن جهة أخرى، فقد قدّر الناتج الصناعي لعام ١٩٩٥، بمبلغ ملياري دولار. ومثّلت الصادرات الصناعية مبلغ ٦٥٠ مليون دولار، أي ٣٣٪ من الناتج الصناعي للعام ذاته، بعد ان راوحت بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار، خلال حقبة ٩٢-٩٤، وجاءت الألبسة في المرتبة الأولى من حيث حصتها في مجموع الصادرات خلال الحقبة المذكورة، وتلتها المواد الغذائية. كما مثّلت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، أسواق التصدير الرئيسية للصناعة اللبنانية.

وتُظهر هذه المعطيات ان بنية الصناعة اللبنانية الحالية هي بنية محبطة، من حيث إمكانية التعويل عليها كنقطة ارتكاز لخلق قدرة تصديرية جديدة وفعّالة للاقتصاد اللبناني. فبنية القطاع الصناعي بشكل عام، هي بنية تقليدية، تظهر تخلّف المستوى التقني للصناعة اللبنانية الذى أدّت إليه الحرب. كذلك، فان الغالبية الساحقة من الصناعات اللبنانية هي حديثة العهد، وموجّهة لتلبية حاجات الاستهلاك الداخلي بشكل رئيسي.

٢ - الإجراءات الخاصة بالصناعة التى اعتمدت خلال العهد السابق

لحظت مخصصات للصناعة في الخطة العشرية التى وضعتها الحكومة في العهد السابق، بلغت ٣٩٥ مليون دولار، من أصل ١١,٧ مليار دولار، تمثّل مجموع المبالغ المقترحة لتنفيذ هذه الخطة. ويمثّل هذا الرقم نسبة ٣,٤ ٪ من المجموع. ويشششششي توزّع الإنفاق ضمن الخطة بالمقاربة الحكومية لموضوع الصناعة، ويتركّز على ثلاثة أمور:

١) إنشاء مناطق صناعية؛

٢) منح تسليفات للصناعة؛

٣) تحسين وتطوير وتفعيل الاطار التشريعي والإداري للصناعة.

وقد جاء توسيع المناطق الصناعية وانشاء مناطق جديدة في رأس قائمة المشاريع المقترحة للنهوض بالصناعة، من حيث حصته في المبالغ المخصّصة لها (٢٣٢ مليون دولار). وجاءت التسليفات في المرتبة الثانية، من حيث حصتها في هذه المبالغ (١٥٠ مليون دولار). وقد تضمّن مشروع النهوض بالصناعة على وجه الخصوص، مشاريع

دراسات تناولت: تطوير وتحديث الاطار القانوني والضريبي للصناعة، وإجراء مسح صناعي، وترشيد استخدام الطاقة، وتمويل القطاع الصناعي، وإعداد ستراتيجية للتنمية الصناعية، الخ. وتضمّن من جهة أخرى، مبالغ لتأهيل وتحسين الأداء الإداري لوزارة الصناعة، ولإعادة تأهيل معهد البحوث الصناعية ومؤسسة الأوزان والمقاييس، ولإقامة دورات تدريبية في الإدارة، الخ.

ويظهر مشروع النهوض هذا، ان الإجراءات المقترحة هي إجراءات وظيفية، من شأنها في ما لو تحققت تخفيض كلفة المعاملات في القطاع، والإسهام بتخفيض كلفة الإنتاج الصناعي، وتشجيع الإستثمار فيه. وطالما ان الإستثمار الصناعي، وفقاً للمقاربة الحكومية، هو شأن القطاع الخاص، وان الحكومة ليست معنية إلاّ بقدر بهذا الموضوع، فإنّ دورها يقتصر على تقديم شيء ما، تعبيراً عن دعمها له.

وقد ناقش المراقبون في حينه، جدولة الإنفاق في مشروع النهوض بالصناعة وأولوياته، وانتقدوا ترتيب الأولويات الذي انطوى عليه. لكن مقاربة الحكومة لكيفية النهوض بالصناعة، لم تطرح على بساط البحث. والأمر الآخر الذي بقي خارج النقاش هو القدرة الإدارية شبه المعدومة التي تكشّفت عنها التجربة في تنفيذ ما ورد في الخطط الموضوعة. وقد تمّ على أي حال، تنفيذ مشروع المسح الصناعي عام ١٩٩٤. كذلك جرى تطبيق إجرائين على صعيد تشجيع الصناعة، كان أولهما، إعفاء القروض الخاصة بالصناعة من الإحتياطي الإلزامي الذى ينبغي على المقرضين إيداعه في المصرف المركزي، وهو ما من شأنه تحفيزهم على تكريس مبالغ أكبر لهذا النوع من الإقراض. أما ثانيهما، فتناول تقديم دعم من قِبَل الحكومة يغطّي نسبة ٥٪ من قيمة الفوائد التى يدفعها القطاع على القروض التى يحصل عليها. وقد حصل القطاع الصناعي على ٦٦,٥ ٪ من القروض المدعومة فوائدها حتى نهاية ١٩٩٨. ومثّلت هذه القروض مبلغاً يساوي ٧٥,٨ مليون دولار[٢٦].

٥ ـ مقاربة الحكومة الحالية للسياسة الصناعية:

يعتبر أصحاب المقاربة البنيوية للسياسة الصناعية ان القراءة التى يقدّمها البنك الدولي للتجارب الآسيوية، تنطلق من قراءة منقوصة ومجتزأة لما انطوت عليه هذه التجارب. فهي تتجاهل بالنسبة لهم، الإجراءات الإنتقائية التى اعتمدتها هذه الدول، وتتجاهل الموقع الذي احتلته هذه الأخيرة في سياساتها الصناعية، ودورها في تحقيق نجاحاتها. ومن أوجه النقد الأخرى التى ووجهت بها قراءة البنك الدولي هذه، الإشارة

إلى رغبة واضعيها بالوصول إلى نتائج محددة سلفاً، والى الرغبة على وجه الخصوص، بالترغيب بسياسات «ودية تجاه قوى السوق»، تنطوي على عدم الاعتراف بمنافع السياسات الانتقائية[٢٧]. وبالفعل، فإنّ قراءة البنك الدولي للتجارب الآسيوية قادته لاقتراح سياسات «ودية تجاه السوق» في المجال الصناعي، أي مقتصرة على تدخّلات وظيفية من جانب الدولة. وقد استلهمت الإجراءات الصناعية للحكومات السابقة في لبنان هذه المقاربة[٢٨].

أما الحكومة الحالية، فعبّرت مرات عدّة، بلسان رئيسها وأعضائها المعنيين بالشأن الاقتصادي، عن اهتمام جدّي بتدعيم وتطوير القطاعات الانتاجية، كمدخل رئيسي لتحقيق النموّ والخروج من الأزمة.

ويتيح تتبّع الإجراءات بخصوص الصناعة، التي اعتمدتها الحكومة الحالية، التوقّف عند حدثين: الأول، اتخاذ مجلس الوزراء في ٢ حزيران ١٩٩٩، قراراً بخفض الرسوم الجمركية على المواد الأولية، من ٦٪ إلى ٣٪ ، أخذ طريقه إلى التنفيذ ابتداء من أواخر تموز. والثاني، تقدم وزير الصناعة، بتاريخ ٩ تموز ١٩٩٩، من الهيئات الاقتصادية، بخطة عمل لوزارة الصناعة، بغية مناقشتها وإبداء الرأي فيها.

وفي ١١ أيلول ١٩٩٩، عرض وزير الصناعة برنامج عمل وزارته لتنمية الصناعة اللبنانية[٢٩]. أي انه اقتضى مرور أكثر من عشرة شهور من عمر الحكومة الحالية، قبل أن يصار لبلورة واقتراح هذا البرنامج. وينطوي البرنامج المذكور على تعيين للأهداف المنوي تحقيقها، وعلى تحديد دور كل من القطاعين العام والخاص بشأن الصناعة، وعلى برنامج مفصّل وطموح لتنمية هذا القطاع.

أما الأهداف التي يقع على عاتق الوزارة تحقيقها، فهي نفسها تقريباً التى حدّدتها الحكومات السابقة، وهي: تشجيع الاستثمار، تخفيض كلفة الانتاج، تحسين النوعية والقدرة التنافسية للصناعة، تنمية القدرات المؤسساتية للوزارة (ص ٩). وأما بالنسبة لأدوار كل من القطاعين العام والخاص، فاننا نجد تعييناً لهما في مقدمة البرنامج، وفي الفقرة المعنية بتحديد الأهداف. وينحصر دور الحكومة في «تأمين المناخ المؤاتي، ووضع الإطار المؤسساتي والتنظيمي اللازم»، لكي يتاح للصناعة تحسين قدراتها التنافسية، وتنمية قدرتها على التصدير. «ويبقى على القطاع الخاص، أن يقوم بالمبادرة لإقامة المشاريع وتحريك العجلة الاقتصادية».

وأما برنامج تنمية الصناعة، فيشكّل مقاربة طموحة لما ينبغي أن ينطوي عليه الجهد الحكومي بخصوص الصناعة. وهو يعرض مجموعة واسعة من الإجراءات التى تأخذ في الاعتبار بعضاً مما سبق ان اقترح في هذا المجال، وتضيف أموراً جديدة عليها. ويرمي البرنامج: أوّلاً، إلى **تغطية النقص الكبير بالمعلومات** الخاصة بالصناعة، والى إقرار سلسلة طويلة من القوانين المتعلقة بمختلف جوانب النشاط الصناعي، وإعادة النظر بالبعض منها، الأمر الذي من شأنه **تحديث وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي** لهذا النشاط، والى تطوير وتفعيل البنية التحتية للصناعة، من خلال **تطوير المدن الصناعية** وتفعيل الخدمات المرتبطة بها. ثانياً، تخفيض **كلفة الانتاج**، من خلال اعتماد تخفيض للرسوم الجمركية على المواد الأولية وغيرها، ولأسعار الطاقة، وللأكلاف الثابتة، كأسعار الأراضي، ولكلفة العمالة، وخصوصاً متوجّبات الضمان الاجتماعي، ولكلفة التمويل، من خلال إعفاءات من بعض الرسوم، والإستمرار بدعم الفوائد، الخ. ثالثاً، **تحسين نوعية الانتاج الصناعي**، من خلال تطبيق نظم الرقابة على النوعية والمواصفات والمعايير الدولية، ومن خلال تشجيع نشاطات الأبحاث والتطوير، وتطوير الكفاءات البشرية، ودعم تطوير القاعدة التكنولوجية المحلية. رابعاً، زيادة **حصة الصناعة في الأسواق المحلية وفي أسواق التصدير**، من خلال إعطاء أفضلية للسلع المحلية في مناقصات الإدارات العامة، والحماية من السلع الإغراقية، بوضع مواصفات ومقاييس دولية للمنتجات المسموح باستيرادها، ومنح حماية جمركية موقّتة للسلع الجديدة، ومن خلال تأمين إطار تنظيمي يجسّده «مجلس تنمية الصادرات»، لترويج الصادرات اللبنانية، ومن خلال تفعيل دور كل الجهات المعنيّة بالأمر. خامساً، **تشجيع الاستثمار** من خلال توفير آليات وموارد التمويل الخارجي، ومن خلال الاتفاقات مع الأطراف الخارجية المختلفة بهذا الشأن. ويرمي البرنامج أخيراً، إلى **تفعيل دور وزارة الصناعة**، من خلال إعادة هيكلتها وتطوير جهازها البشري. كما يضع آلية لتقويم الأداء في مختلف نواحي تنفيذ الستراتيجية الصناعية، يسهم فيها القطاع الخاص إلى جانب الادارات العامة.

وتدلّ المقاربة المعتمدة في البرنامج، انه يستوحي هو الآخر، المقاربة «الودية تجاه القطاع الخاص»، التى يروّج لها البنك الدولي. فالإجراءات والمبادرات التى يعلن عنها تنطوي هي الأخرى، على مقاربة وظيفية لهذا الموضوع. وهي ليست معنية بأي طرح إنتقائي ملموس ومحدّد في مجال السياسة الصناعية.

ففي مجال الحماية، نقع في الفصلين (٧) و(٨) المتعلقين بتوسيع السوق الداخلية للسلع الوطنية وبتنمية الصادرات، على مقترحات تتناول توفير حماية معينة للسلع الوطنية. ويعد البرنامج اولا، بتطبيق نظام الأفضلية في المناقصات العامة للسلع الوطنية. وكان قد أرسل سابقاً، مرسوم بهذا الشأن إلى مجلس النواب. أما الأمر الثاني الذي يعد به البرنامج، فيتناول منح حماية جمركية موقتة للسلع الجديدة، لمدة خمس سنوات. لكنه لا يوضح شروط أو آليات تطبيق هذه الحماية. كذلك، فإنّ إجراءات توسيع السوق الداخلية أمام السلع الوطنية وحمايتها من الإغراق، لا تتناول سوى وضع مواصفات ومقاييس عالمية للمنتجات المسموح استيرادها.

أما في مجال دعم الصادرات، فإنّ البرنامج يخلو من أي إجراء يتناول هذا الأمر، من قريب أو بعيد. كذلك، ليس ثمّة تعيين أو ذكر لقطاعات أو وحدات بعينها كـ «رابحين محتملين»، يفترض دعمهم بإجراءات إنتقائية.

وإذا كان ليس ثمّة ما ينبغي التوقف عنده لجهة إحاطة البرنامج بمختلف الإجراءات التي تتناول سوقي السلع وعوامل الإنتاج على حدّ سواء، فإنّ مشكلة المقاربة التي يعتمدها تكمن في عدم ربط الإجراءات المقترحة بنتائج محدّدة ينبغي التوصّل إليها، في مجال نشوء صناعات جديدة، وفي مجال حفز القدرات التصديرية للصناعة بوجه عام. أي ان مشكلة البرنامج هي في تعويله على استجابة تلقائية من قِبَل القطاع الخاص للحوافز المقترحة. وهو من هذا المنظار، لا يختلف عما اقترحته الحكومات السابقة في هذا المجال، ويمثّل بالتالي، مقاربة عادية ومتداولة للسياسة الصناعية، ضمن ظروف استثنائية.

وبكلام آخر، ان الخوف هو ان كل الأمور الواردة في البرنامج، سوف لن ترفع قيد أنملة قدرة الصناعة على أن تكون القطاع الرائد والمحرّك للنمو الاقتصادي في لبنان. أي انه بعد كل الجهد الذى يفترض ان الحكومة سوف تبذله في هذا المجال، فإنّ لا شيء مؤكداً يمكن ان يترتب عليه، لأن ليس ثمة ما يؤكد على رغبة أو قدرة القطاع الخاص على الإستفادة منه. وإذا كانت الحكومة تتحمّل عبء المخاطرة بنتائج مخيبة لمبادراتها ـ على افتراض انها ستحصل ـ فذلك لأنها لم تعتمد مقاربة تدخّلية في موضوع الصناعة.

وإذا كان ثمة من أمر أخير يمكن تسجيله في هذا الإطار، فهو ان ردّة فعل الهيئات المهنية المعنية بالموضوع، وبالتحديد جمعية الصناعيين، لم تسجّل أي نقض أو اعتراض

١) تطبيق نظام تبادل حرّ، بالنسبة لهذه الصناعات، من خلال استثنائها من العوائق على الإستيراد المطبّقة؛

٢) إفادتها من دعم هدفه محو أثر ارتفاع سعر صرف العملة عليها. وقد كان نظام الحوافز هذا موحّداً بالنسبة لكل الصناعات التصديرية.

أما في مجال تشجيع قيام صناعات ناشئة، فقد اعتمدت سياسة مختلفة، كان أبرز عناصرها تطبيق حماية مطلقة لصالح هذه الصناعات. كما لجأت كوريا لتطبيق إجراءات دعم للصادرات في هذه القطاعات. وقد سمحت إجراءات الدعم والحماية للصناعات الناشئة باعتماد أسعار لمنتجاتها مماثلة للأسعار العالمية، وسمحت لها في الوقت عينه بتحقيق أرباح كافية، نتجت عن الإختلاف في الأسعار الذي كان قائماً بين مبيعاتها في السوق المحلية، ومبيعاتها في الخارج.

أما الأمر المختلف في التجربة الكورية، مقارنة بغيرها من التجارب، فتمثّل بعدم تعويل الحكومة فقط على استجابة قوى السوق للحوافز التى وضعتها. وهي ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد وضعت أهدافاً كمّية في مجال التصدير يتوجب بلوغها. وكان يعلن عن هذه الأهداف، كل ثلاثة أشهر. واقتضى ذلك ممارسة حكومية، كان أحد مظاهرها إنشاء «غرف تتبّع لأوضاع الصادرات» محازية لمكاتب الوزراء المعنيين، كانت تتيح لهم تتبّع الأوضاع يوماً بيوم. كما كان من مظاهرها، تتبّع وتقويم النجاحات المتحقّقة، من خلال «مؤتمر شهري لتشجيع المبادلات»، كان يرأسه رئيس الدولة بنفسه، ويلتقي فيه بالوزراء والمصرفيين والمصدّرين الناجحين. وكانت النجاحات المتحقّقة في مجال التصدير تكافأ بطرق عدّة. أما المؤسسات المتهاونة، فكانت تُحمّل أعباء اضافية بسبب ذلك.

ولقد اقتضى اتباع السياسة الكورية الناجحة هذه، تغييراً على مستويين: في السياسة، بحلول الجنرال بارك في السلطة، وفي السياسات المعتمدة، من خلال الأخذ بستراتيجية تصنيع بغاية التصدير، بدلاً من ستراتيجية استبدال الواردات، التي كانت قائمة حتى ذلك الحين. وتمثّل تجربة الجنرال بارك، ما يمكن تسميته ديكتاتورية متنوّرة اقتصادياً. وهي تعطي نموذجاً عن نظام حكم، اكتسب شرعيته من الانجازات الاقتصادية التى حققها.

٢ ـ بشأن الحماية:

لقد شدّدت الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعالم الثالث على مضار السياسات الحمائية التي اعتمدت في الكثير من بلدانه، ومن بينها على وجه الخصوص، تلك التي أخذت بسياسات تصنيع بديل للاستيراد. وغالباً ما منحت الحماية في هذه التجارب لكل القطاعات من دون تمييز، ولم يجر ربطها بالتزامات من قِبَل القطاعات المستفيدة منها، لجهة تحسين مؤهلاتها وتخفيض أكلافها وتطوير قدراتها التكنولوجية. وكانت نتيجتها بالتالي، الإبقاء على فعالية منخفضة، وقدرة تنافسية ضعيفة للصناعات التى حصلت عليها.

أما النموذج الكوري الجنوبي، فيعطي دليلاً على استخدام مختلف للحماية، أي في إطار سياسات انتقائية، ومن أجل تشجيع الصناعات الناشئة، على وجه التحديد. وقد وضعت هذه السياسات مقابلاً لإمكانية الاستفادة منها، ألا وهو تحقيق تحسين مستمر للقدرة التكنولوجية للمؤسسات المستفيدة منها، بما يتيح لها بلوغ المستويات الدولية للفعالية، واكتساب قدرة تنافسية دولية.

٣ ـ الانتقائية والصناعات الناشئة:

يلاحظ المراقب في برنامج تنمية الصناعة للحكومة الحالية، اهتماماً خاصاً بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، ان لجهة التمويل، من حيث إنشاء صندوق للقروض المجهرية micro-crédits في الريف، واللجوء لاستخدام موارد مؤسسات عالمية للأمر عينه (ص ١٨)، والاهتمام بتمتين العلاقة بين المصارف وبين المؤسسات غير الحكومية المعنية بهذا الأمر (ص ٢١)، وتأمين استشارات لصالح هذه المؤسسات، الخ. إلا انه لا يمكن، وفي مطلق الأحوال، اختزال دور السياسة الصناعية إلى مشاريع دعم المؤسسات غير الحكومية، ومشاريع التمويل المجهرية، كما لا يصحّ تصنيف هذه المشاريع، كعناصر أساسية في ستراتيجية تشجيع القطاع الصناعي. ويلاحظ المراقب أيضاً، إن في برنامج تنمية الصناعة أو في تصريحات المسؤولين، اهتماماً خاصاً بمسألة الإنماء المتوازن، أي بالأطراف. والمهم على هذا الصعيد، ألاّ يشكل ذلك حرفاً للانتباه عن مشكلة الاختناق الأساسية للاقتصاد اللبناني، ألا وهي عدم وجود شبكة طرق حديثة ومتطورة في مناطق المركز منه(٣٢).

وقد سبقت الإشارة إلى ان بنية القطاع الصناعي اللبناني تتميّز بهيمنة كبيرة للمؤسسات الصغيرة، التي تعوّل على كفاءات بشرية محدودة، وتتميّز بمستوى تكنولوجي

ضعيف، ما يجعلها غير قادرة على امتلاك أو تطوير ميزات تفاضلية ذات شأن. كما سبقت الاشارة إلى انها لا تستطيع بوضعها الحاضر ان تكون نقطة انطلاق لتطوير قدرة تنافسية دولية. وبالتالي، فإن ما ينبغي التأكيد عليه، هو ضرورة اعتماد سياسة صناعية انتقائية، تقوم على تشجيع صناعات ناشئة جديدة، تعمل على تمثّل أعلى المستويات التكنولوجية، والارتقاء بها، وصولاً لتحقيق ميزات تفاضلية فيها. ويتطلّب تحقيق ذلك، اعتماد سياسة إنتقائية، في ميداني تأهيل رأس المال البشري وتطوير القدرات التكنولوجية. ان أكثر ما يظهر من التجارب الآسيوية، هو الجهد الهائل الذى خصص لتنمية رأس مال بشري رفيع المستوى، تطلّب تأمينه اعتماد سياسات انتقائية في هذا المجال. ويشكّل الاخذ بمقاربة للسياسة الصناعية من هذا النوع مدخلاً لنمو صناعي فعلي في لبنان. وهو يسفّه في الوقت عينه مقاربات لمسؤولين سابقين، كانت تؤنّب اللبنانيين على الجهود التي بذلوها لحيازة اختصاصات عالية، وتعتبر «كثرة» المؤهلين تأهيلاً عالياً، مشكلة للبنان. علماً ان المشكلة كانت في مكان آخر، أي في عدم قدرة الدولة على رسم وتنفيذ سياسات إنتاجية تستطيع ملاقاة جهود الأفراد على مستوى التأهيل.

٤ ـ عناصر تشجيع الصناعة التصديرية الأخرى:

ثمّة أخيراً عنصر تعزيز للسياسة الصناعية اللبنانية، له دور أساسي في انجاحها. ويتمثّل بالانخراط في التكتلات الاقتصادية الاقليمية. ويكتسب مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أهمية ستراتيجية بالنسبة لمستقبل النموّ في لبنان، وبالنسبة لمستقبله، بوجه عام. ويشكّل مشروع التكتّل الاقتصادي اللبناني ـ السوري عنصراً مكملاً لهذه الستراتيجية. وهو ما جاء على ذكره «برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي»، من خلال طرح موضوع تشكيل «قطب صناعي مشترك» بين البلدين[٣٣].

المراجع

١ ـ Sanjaya LALL, "Industrial Policy: The Role of Government in Promoting Industrial and Technological Development", in *UNCTAD Review*, 1994, p. (65)

٢ ـ المصدر نفسه، ص (٦٦).

٣ ـ أغلبية الأرقام التى اعتمدناها بخصوص الصناعة لفترة ما قبل الحرب وخلالها، مأخوذة من دراسة الدكتور ايلي يشوعي، *القطاع الصناعي في لبنان: الواقع والسياسات المستقبلية*، المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٦.

٤ ـ أنظر عرضاً وافياً ومستفيضا لهذه الإجراءات في: CHAIB André, *The Export Performance of a Small Open Developing Economy: The Lebanese Experience, 1951-1974*, Ph-D dissertation, University of Michigan, 1979, pp. (69-120).

٥ ـ أنظر، المصدر نفسه، ص (٩٠).

٦ ـ أنظر، المصدر نفسه، ص (١١٢ - ١١٣).

٧ ـ أنظر، Dagher A. *L'Etat et l'économie au Liban: action gouvernementale et finances publiques de l'indépendance à 1975*, CERMOC, 1995, p. 139.

٨ ـ أي ميزان السلع + ميزان الخدمات + رصيد التحويلات.

٩ ـ وهي التى وردت في «برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي»، ١٩٩٩، ص (٥).

١٠ ـ أنظر، رفيق الحريري، *الحكم والمسؤولية: الخروج من الحرب والدخول في المستقبل*، الشركة العربية المتحدة للصحافة، ١٩٩٩، ٩٦ صفحة، ص (٤٨).

١١ ـ أنظر، «برنامج عمل ..»، المذكور سابقاً، ص (٨).

١٢ ـ أنظر أيضاً، ألبر داغر، «ملاحظات حول برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي»، «*النهار*» في ٢٤ و ٢٥ آب ١٩٩٩.

١٣ ـ أنظر، «*الحكم والمسؤولية* ..»، المذكور سابقاً، ص (٢٢-٢٣).

١٤ ـ أنظر على وجه الخصوص، W. M. Corden, "Booming Sector and Dutch Disease Economics: survey and Consolidation", in *Oxford Economic Papers*, 36, 1984, pp. 359-380.

١٥ ـ أنظر، المصدر نفسه، ص (٣٦٢).

١٦ ـ ويعبّر عنه بالمعادلة التالية: سعر الصرف الفعلي (أي سعر صرف العملة الوطنية تجاه كل العملات التى تحرّر بها المبادلات الخارجية للبلد المعني، وليس تجاه عملة واحدة، كالدولار مثلا) × مؤشر الأسعار في قطاع السلع غير المعدّة للتبادل ÷مؤشر الأسعار في قطاع السلع المعدّة للتبادل.

١٧ ـ أنظر، اسكندر مكريل ومكرم صادر، «مشكلات الاقتصاد اللبناني الرئيسية: وجهة نظر في الاسباب واتجاهات الحلول»، «*النهار*» في ٢٤ و٢٥ آذار ١٩٩٩.

١٨ ـ أنظر، «برنامج عمل...» المذكور سابقاً، ص (٢١).

١٩ ـ يبدو التعويل على تدفّق الرساميل أساس المقاربة التى اعتمدها الرئيس الحريري في مجال السياسة الاقتصادية. بل ان رئيس الوزراء السابق اعتبر ان قدرته على الإستدانة من الخارج والاستمرار بها مأثرة بحد ذاتها. وهو إذ اعتبر هذا الأمر أهم إنجاز له في العهد السابق، جعل مقاربته هذه، أساساً لستراتيجية المستقبل التي يقترحها على اللبنانيين، أي أداة لمواجهة العجز والمديونية العامين، ووسيلة تحقيق النمو الذي يدعو إليه. أنظر، *الحكم والمسؤولية*، المذكور سابقاً، ص (٦٤ – ٦٧).

٢٠ – أنظر على سبيل المثال، Robert E. Looney, " Real or Illusory Growth in an Oil-based Economy: Government Expenditure and Private Sector Investment in Saudi Arabia", in *World development,* Vol. 20, n. 9, 1992.

و H Mohammad Al-Sabah, " The"Dutch Disease" in an Oil-Exporting Country: Kuwait", *OPEC Review*, Summer, 1988.

٢١ ـــ أنظر، Kiren A Chaudhry, Business and State in Labor remittance and Oil Economies, in *International Organisation*, 43, 1, Winter, 1989.

٢٢ ـ أنظر، «*الحكم والمسؤولية*».. المذكور سابقاً، ص (٢٩).

٢٣ ـ تعرف القدرة الإدارية للدولة، بمقدرتها على صياغة وبلورة سياسات معينة، وبقدرتها على وضع هذه الأخيرة موضع التنفيذ. أنظر في هذا الصدد، Chaudhry المذكور سابقاً، ص (١٠٢).

٢٤ ـ أنظر Looney المذكور سابقاً، ص (١٣٧٣).

٢٥ ـ أنظر، محمد ابراهيم شمس الدين، «مقالة الإنجازات، فأين مقالة الاخطاء؟»، *النهار* في ٢٨ آب ١٩٩٩.

٢٦ ـ أنظر، الدكتور ناصر السعيدي، «اقتراح برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية»، وزارة الصناعة، آب، ١٩٩٩، ٣٥ صفحة، ص (٢٠).

٢٧ ـ أنظر، S. LALL، المذكور سابقاً، ص (٨٤).

٢٨ ـ أنظر، «*الحكم والمسؤولية*..»، المذكور سابقاً، ص (٢٦).

٢٩ ـ أنظر، الدكتور ناصر السعيدي، «اقتراح برنامج عمل لتنمية الصناعة اللبنانية»، المذكور سابقاً.

٣٠ ـ أنظر، «النهار» بتاريخ ٧ و٢٤ تموز ١٩٩٩.

٣١ ـ أنظر في هذا المجال، Larry Westphal, "Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience", in *Journal of Economic Perspective*, Vol. 4, n. 3, Summer 1990.

٣٢ ـ أنظر في هذا المجال، توفيق كسبار، «من أجل اقتصاد لبناني بلا أوهام»، «*النهار*» في ٥ تموز ١٩٩٩.

٣٣ ـ أنظر، «برنامج عمل..»، المذكور سابقاً، ص (٨).

(59) cf. M. Maindrault: *La technique de Joint-Venture... Op. cit*, p. 160.

(60) Les Etats-Unis, en effet, appuyèrent par la voix de Kissinger, le recours à la joint-venture. 5ème session.

(61) cf. Intervention des représentants de ce pays, 8ème session, 1ère commission, 45ème séance, in, *N.U. Doc. off. Vol XI*, p. 56.

(62) Voir, J.L. Marsault, *Le transfert de technologie marine*, Thèse, Droit, Nice, 1979, p. 344, Op. cit.

(63) cf. *Texte sur les conditions d'exploration et d'exploitation établi par le groupe des 77* Op. cit., article 12.

(64) *Ibid.* article 13.

(65) cf. à ce propos, M. Maindrault, Op. cit.

(66) *Ibid.*

(67) cf. La déclaration du délégué néerlandais, 8ème session, 1ère Commission, 45ème séance, in, *N.U. Doc. off. Vol XI, p. 56.*

(48) cf. M. virally: *«Panorama du droit international contemporain»*, Op. cit, p. 282.

(49) Rapport du groupe d'experts juridiques sur le règlement des différends. Doc. *A/Conf. 62/L.25*, Op. cit; Voir également T.N.C.O. (retenant l'élément intentionnel pour les infractions graves) et le T.U.N.R. qui distinguait deux catégories d'infractions: les infractions «graves et réitérés et les infractions «importantes, réïtérées et délibérées», T.U.N.R. Annexe I, article 14, al. a; et article 7.

(50) Esquisse d'une classification fonctionnelle des normes du droit international» in service Public et Libertés, Mélanges R.E. charlier, Ed. Paul, 1981, p. 305; voir également & reuter, *«Droit International Public», P.U.F., 1983*, p. 48. *«Les accords de «coopérer» ou de «négocier un accord» ne peuvent, dit-il, entraîner de sanctions qu'en présence de comportements ou dans un contexte particulier, notamment pour «l'obligation de négocier» lorsque la conclusion de l'accord est une condition préalable à la modification d'une situation juridique»*. L'auteur prend soin de préciser, auparavant qu'il est «des cas, où, en raison de leur extrême généralité ces obligations sont si minces qu'on douterait de leur réalité».

(51) cf. *A / Res / 48 / 263* , Annexe , section V et section 2 . Voir également l'article 5 (Transfert des techniques) de l'Annexe III de l'Acte de Montego Bay.

(52) La terminologie employée par la doctrine ou par les organisations internationales est très floue: ainsi M. Maindrault dans son étude consacrée à l'application de la joint-venture est-elle appropriée pour assurer l'exploitation des fonds marins?» Op.cit, pp. 155 - 173) parle tantôt de la joint-venture, tantôt d'entreprise commune. L'O.N.U.D.I. dans son *«Manuel de l'élaboration d'accords pour la création d'entreprises communes dans les pays en développement»*, utilise la formule «entreprises communes», pour désigner les joint-ventures avec ou sans formation d'une société nouvelle *(N.U.T.D./68, New York, 1972)*. Selon J.P. Begin, la formule «entreprise conjointe serait la traduction en français de celle de joint-ventures» (ef *«Les entreprises conjointes internationales dans les pays en développement: le régime de participation»* (Genève I.U.H.E.I. 1972, p. 59).

(53) (Voir sur ce point R. Vernou, 1981, Vo,. 35, p. 524 et J.P. beguin: *Les entreprises conjointes internationales dans les pays en développement*, Op. cit, p2.

(54) La technique de la co-entreprise est particulièrement usitée aux Etats-Unis, à tel point que, selon J.P. Beguin, la jurisprudence, en a fait une «...Notion juridique autonome, qui se situe à mi-chemin entre un contrat et une association, mais, qui est néanmoins de nature essentiellement contractuelle.

(55) Voir, infra, remise en cause du système parallèle.

(56) *(Doc. A/AC. 138/49, art. 15)*. Voir également l'intervention du délégué de Trinité - et - Tobago (A-AC. 138/SC1/SR44) et celle de la Colombie: (A/AC.138/SC1/SR39).

(57) cf. Doc. A/Conf. 62/C1/L7, «Texte sur les conditions d'exploration et d'exploitation»; Voir également les propositions faites par le Nigéria, et le Chili au cours de la 3ème session, in, R.J. Dupuy et D. Vignes *Traité du nouveau droit de la mer*, Op. cit, p. 555.

(58) *Doc. A/Conf. 62/C1/L7, paragraphe 15.*

(28) *Los/PCN/L. 87, 30 août 1990* (le texte de l'Accord est annexé au Rapport du Président de la Commission préparatoire.

(29) *Los/PCN/ L. 87, paragraphe 7,* et *Los /PCN/ L/ Bur/ R.S. , 16 août 1989; Los / PCN/Bur/R.6, 17 octobre 1989.*

(30) cf. *Doc. A/AC. 138/23.*

(31) Le Secrétaire Général insistait également sur ce point dans sa note préliminaire: «Méthode et critères possibles de répartition au sein de la Communauté internationale des revenus et autres avantages tirés de l'exploitation de la zone située au-delà des limites de la juridication nationale». *(Doc. A/AC. 138/24).*

(32) Voir, notamment le *«Projet d'articles sur le développement et le transfert des techniques»* Op. cit, Le *«Projet d'articles sur le développement et le transfert des techniques»* déposé par les pays suivants: Brésil, Colombie, Congo, Egypte, Mexique, Gambie, Iran, Jamaïque, Libéria, Maroc, Nigéria, Oman, Pakistan, Panama, Pérou... *(Doc. A/conf. 62/C3/L12, in).*

(33) *(NU. Doc. off. Vol. III)* le «Projet revisé d'articles sur le «Transfert des techniques» présenté par l'Irak. Les projets des pays développés. Japon, Doc. A. conf. 62/C1/L9, Op. cit, Etat Européens, *(Document A/Conf. 62/C1/L8);* et U.R.S.S. *(Doc. A/Conf. 62/C1/L12).*

(34) Doc. A/Conf. 62/C1/L3.

(35) Articles 10 et 11 de la 1ère et 3ème partie du T.U.V. et du T.U.N.R. , articles143, 144, 269 et 275 du T.N.C.O.

(36) cf. Annexe III, article 15 de la convention.

(37) cf. Annexe III, article 5, paragraphe 3, de la convention. Voir également, T.N.C.O, Annexe II, paragraphe 4, lettre c, ii).

(38) Annexe III, article 5, paragraphe 3, al. b) de la convention.

(39) cf. T.N.C.O., Annexe II, paragraphe 4, lettre b).

(40) cf. Annexe III, article 18, paragraphe 1, lettre a) de la convention.

(41) cf. Rapport des coordonnateurs du groupe de travail des «21» à la 1ère Commission», *(Doc. A/Conf. 62/C1/L27 et Add. 1).*

(42) cf. Annexe III, article 5, paragraphe 3, alinéa C).de la Convention

(43) Annexe III, article 5, paragraphe 3, al. d).de la Convention.

(44) Annexe III, article 5, paragraphe 3, al. e).

(45) Annexe III, article 5, paragraphe 3, al. c).

(46) Annexe III, article 4, paragraphe 6, lettre e).

(47) Après avoir défini l'obligation, l'article 5, paragraphe 3, lettre e, de l'Annexe IIIde la convention stipule: *«si le contractant exerce un contrôle effectif sur le propriétaire et n'acquiert pas ce droit auprès de lui, il en est tenu compte pour déterminer si le contractant est qualifié lorsqu'il soumet une nouvelle demande d'approbation d'un plan de travail».*

(1) *cf. Article 275 de la Convention de Montego Bay.*

(2) *cf. Annexe III, article 5, paragraphe 3 a) b) c) et d) de la Convention.*

(3) cf. Annexe III, article 3, paragraphe 4 a), b), c); article 4, paragraphe 6, d); article 5 paragraphe 3. (cf. également T.N.C.O. art. 151, §2, ii).

(4) *Ibid.* article 5 paragraphe 5 (voir également T.N.C.O, Annexe 2, §4, e,i).

(5) *Ibid,* article 5, paragraphe 5 (voir également, T.N.C.O., Annexe 2; §2, J. i, V, et 12) voir surtout Partie XI , section V de la Convention.

(6) *Ibid,* article 5, paragraphe 5 (voir également, T.N.C.O., article 151, paragraphe 2, i et paragraphe 3, dernière phrase , Annexe 2; paragraphe 5, i et j, iii).

(7) cf. R.J. Dupuy, *L'océan partagé, Op. cit.*p , 170.

(8) cf. J.P. Lévy, *«Un nouvel instrument de développement du droit de la mer»*,op , cit ; p . 761.

(9) cf. *Partie* XIV de la Convention de Montego Bay article 266 à 278.

(10) cf. *Partie* XIV, article 266, alinéa 1er de la convention.

(11) *Ibid,* alinéa 3.

(12) cf. Article 268: *objectifs fondamentaux et article 269: Mesures à prendre en vue d'atteindre les objectifs fondamentaux.*

(13) cf. Article 270: *cadre de la coopération internationale.*

(14) Voir, J.Y. Guiffaut *(R.A.S.J.E.P., juin 1979, Vol, XVII,* p. 32) qui note que «la stratégie des frimes multinationales qui restent les principales dispensatrices de la technologie, repose sur la perpétuation du monopole à partir de la fixation du prix du transfert.

(15) cf. Rapport du Comité des fonds marins, *Doc. A/902/ supp. 2, Vol I, 1973, Alternative (B).*

(16) *Ibid, Alternative (A).*

(17) *Ibid, Alternative (C).*

(18) Voir, déclaration du délégué Sri-Lankais, 2ème session, 3ème Commission, 7ème séance, in, *N.U. Doc. Off. Vol II,* p. 378.

(19) T. Trêves: *"le transfert de technologie..."* Op. cit, p. 51.

(20) *T.U.N.* art. 1; et *T.U.N.R.* Partie III, article 78.

(21) Document du groupe des neuf (I/23/78 Mare, I/Jure 2), cité par J.L. Marsaud, in *Le transfert de technologie marine,* Op. cit., p. 229.

(22) *T.N.C.O.*, article 144 et 270, ainsi que l'article 267.

(23) *T.N.C.O.*, Rev. 1, Annexe II, article 5 paragraphe 1.

(24) *Annexe III, article 5 de la Convention.* Voir également article 66 paragraphe 2 de la Partie XIV.

(25) *Annexe III, article 5,* paragraphe 3, lettre a, b, c, d.

(26) *Article 269,* paragraphe 4, lettre b.

(27) cf. Romualdo Bernejo, *«Vers un nouvel ordre économique international»*, Op. cit, p. 372.

ne pourrait pas fonctionner avant quelques décennies; on ne pouvait pas non plus parler de compromis pour sauver le système parallèle car l'équilibre des forces est tout à fait rompu. L'exploitation des fonds marins, si elle devait se faire, et si l'Entreprise devait continuer à exister et à fonctionner comme Partie prenante dans cet exploit, n'a qu'à entrer dans une formule de co-entreprise, conçue selon les lois du marché.

b) - Acquisition de la technologie sur le marché libre.

C'est dans ce sens qu'à été conçu l'Accord de juillet 1994 qui a permis à beaucoup d'Etats de changer d'attitude vis-à vis de la Convention sur le droit de la mer entrée en vigueur le 16 Novembre 1994. Exprimant la réalité internationale et ses bouleversements depuis les années quatre vingts, l'Accord vient affirmer la thèse tout à fait opposée à celle des pays du Tiers- Monde, thèse adoptée dans la Convention du 10 décembre 1982. En effet, si dans le cadre de la création d'une Entreprise internationale, la Convention prévoyait que, dans la mesure où cette entreprise ne pourrait se procurer la technologie nécessaire à l'exploitation des fonds marins sur le marché, les Etats seraient dans l'obligation de lui transférer la technologie; l'Accord de juillet déclare que le transfert de technologie devrait s'effectuer uniquement par le moyen d'entreprises-jointes,conçues selon les lois du marché.

Les autres dispositions de la Convention relatives au transfert obligatoire de technologie à l'Entreprise se voient simplement annulées par l'Accord dans la mesure où celui-ci prévoit «qu'elles ne sont pas applicables»[67]. Par conséquent, dans le cadre d'une entreprise conjointe (co-entreprise) représentant une association entre l'entreprise internationale et une entreprise nationale ou un consortium privé, les termes du contrat de co-entreprise détermineraient la question de l'obtention de la technologie nécessaire à l'exploitation.L'Entreprise internationale est ainsi considérée comme toute entreprise privée qui doit acquérir ses techniques sur le marché libre conformément aux termes du contrat de joint-ventures.

que les propositions britanniques. Deux possibilités furent envisagées: La première permettait à l'Entreprise de constituer une joint-venture dans les secteurs réservés avec une participation pouvant aller jusqu'à 80%; la seconde possiblité accordait à l'Entreprise une prise de participation maximale de 20% à exercer dans les secteurs non réservés, la participation de l'Entreprise serait alors de 50%(66).

L'ensemble de ces propositions établissaient un lien direct entre la participation au capital et le contrôle de l'entreprise conjointe. Pourtant, l'expérience des co-entreprises terrestres a révélé que ce contrôle pouvait être exercé de façon plus efficace par d'autres biais, souvent très différents de la répartition initiale des pouvoirs. Néanmoins, l'absence de dispositions détaillées et précises dans la Convention montre combien il était difficile de soumettre cette question à l'institutionalisation. L'obligation de transfert par l'intermédiaire des joints-ventures n'est que purement indicative, le transfert demeure, en tout état de cause, tributaire du contenu de l'accord.C'est dans ce sens que s'oriente la thèse retenue dans l'Accord de juillet 1994.

B) - Dans l'optique de l'Accord de juillet 1994.

a) - Dépassement des règles formulées en 1982.

Avec l'Accord de juillet le transfert des techniques connaît des boulversements importants. Il n'est plus automatique, ni gratuit comme le prévoyait la Convention du 10 décembre 1982. C'est une nouvelle optique qui va prévaloir consistant à dépasser les règles formulées dans l'esprit des années soixante-dix.

Si, toutefois, le compromis réalisé à la 3ème conférence a réussi, en principe, à atténuer les discordances sur la question du transfert de technologie à l'Entreprise internationale par l'introduction de la co-entreprise dans le système Conventionnel de Montego Bay élaboré ensuite, dans une série d'accords adoptés au sein de la Commission préparatoire, les réalisations concrètes devaient s'exprimer autrement, car, il fallait nommer les choses par leur nom. On ne pouvait plus en 1990 continuer à négocier avec l'esprit de la décennie 1970–1980. Des transformations fondamentales ont eu lieu dans les relations internationales depuis cette date; le climat économique général s'était modifié de telle sorte que certaines approches favorisées au cours des décennies précédentes se révélaient dépassées. Il s'y ajoute que les perspectives d'exploitation commerciale des ressources des fonds marins s'étaient éloignées et ne semblaient devenir réalité qu'au cours du siècle prochain, peut-être après 2020. Par conséquent, on ne pouvait plus parler de transfert obligatoire de technologie à une Entreprise internationale qui

constitue, plutôt, une véritable remise en cause du système parallèle au dépens de l'Entreprise internationale et au bénéfice des sociétés transnationales.

b - En fait, une véritable remise en cause du système parallèle au dépens de l'Entreprise internationale.

L'accord de co-entreprise est pratiquement un acte interne de l'Entrerprise soumis aux directives du Conseil d'Administration compétent pour autoriser les négociations et approuver leurs résultats. Les conditions régissant cet accord seront incluses dans le contrat qui découlera de l'approbation du plan de travail présenté par l'Entreprise. Le plan de travail dans le cadre d'une co-entreprise revêt donc la forme d'un contrat. A ce niveau le statut de l'Entreprise confère au contrat de co-entreprise les mêmes garanties que celles que procurent les contrats d'exploration et d'exploitation. En vertu de ce contrat, des droits et des obligations incombent aux parties contractantes, ils sont relatifs aux apports respectifs, à la direction, à la gestion eau contrôle de la jointe-venture ainsi que le partage des bénéfices pour chacune des parties. Si la Convention ne contient aucune précision au sujet des apports, on peut imaginer que l'apport essentiel de l'Entreprise devrait consister dans les ressources sous-marines à exploiter et peut-être une partie du capital. Mais sur ce point les thèses étaient divergentes.

Le groupe des 77 mettait à la charge du partenaire de l'Entreprise internationale tous les apports autres que les ressources minérales. Celui-ci était tenu, conformément à cette thèse, «de fournir les fonds, le matériel, l'équipement, les compétences et les connaissances technologiques nécessaires...»(62). Il pouvait même lui être exigé un dépôt de garantie(63) afin d'éviter le désistement de l'Autorité. Ce groupe prônait une participation majoritaire de l'Autorité afin de lui permettre d'exercer le contrôle financier et le contrôle administratif de l'entreprise conjointe.

- Les pays industrialisés exigaient, plutôt, que l'Autorité internationale des fonds marins fasse un apport en capital pour pouvoir participer à la gestion(64). Cette question doit être liée, disaient-ils, à la participation au capital de la co-entreprise. Toutefois, les propositions britanniques manifestaient une position différente: la première excluait la participation majoritaire au capital de l'Autorité et lui déniait le droit de participation à la gestion courante de l'entreprise conjointe; elle ne lui accordait qu'un droit d'inspection et de contrôle. La seconde proposition permettait à l'Autorité une participation progressive au capital de l'entreprise jointe à l'instar de la pratique pétrolière(65). Le système unifié d'arrangements conjoints préconisé par les Pays-Bas semblait plus favorable à l'Entreprise

l'Entreprise internationale, prônaient déjà dans leur projet présenté au Comité des fonds marins le recours aux entreprises communes(55).

Ils préconisaient, également, dans leur document présenté à Caracas(56), la constitution de joint-ventures. L'Autorité, disaient-ils, «peut, si elle le juge appropriée, constituer une joint-venture ou toute autre forme d'association analogue avec toute personne physique ou morale, en vue d'entreprendre un ou plusieurs stades des opérations». A cet effet, le document prévoyait que le partenaire de l'Autorité «devait s'engager à lui transférer les techniques, les connaissances technologiques se rapportant aux stades des opérations en question, pendant toute la durée de ces contrats, joint-ventures ou toute autre forme d'association analogue»(57). Ce même partenaire devait, en outre, établir des programmes de formation à l'intention du personnel de l'Autorité et s'engager à employer du personnel des pays en développement.

Motivés par le désir d'accéder le plus vite possible aux sites miniers, les pays développés, à économie de marché, ne pouvaient qu'encourager la constitution de co-entreprise qui constituaient, selon eux, le «moyen le plus adéquat» pour le transfert de technologie. Ainsi, au cours de la 3ème Conférence et de la 4ème session, la Grande Bretagne, fit deux propositions dans ce sens(58). L'intérêt des Occidentaux s'accrut au fur et à mesure qu'il leur apparaissait impossible de refuser le principe de la participation de l'Autorité à l'exploitation des ressources des fonds marins(59). Les pays de l'Europe de l'Est, avant de rejeter totalement ce mécanisme tentèrent de restreindre son champ d'application. Les Pays-Bas plus particulièrement, estimaient que l'exploitation par joint-venture serait le meilleur moyen de réaliser le transfert de technologie(60).

C'est ce que retient en effet, la Convention de 1982 comme solution parallèle au transfert obligatoire.Ainsi, l'article 269 prévoit que pour favoriser le transfert de technologie, les Etats s'emploient à «...promouvoir les entreprises conjointes et autre forme de coopération bilatérale et multilatérale». On a même pu considérer que la motivation première pour la constitution de co-entreprises n'était plus la recherche du profit mais le transfert de technologie(61). Si, toutefois, le transfert, se faisant par l'intermédiaire de joint-ventures, devait contribuer à aider l'Entreprise à réaliser ses objectifs sur les fonds marins dans le cadre du bon fonctionnement du système parallèle instauré par la Convention, l'application réelle est tout autre. La question s'est alors posée de savoir dans quelle mesure le transfert sera effectif et le système parallèle respecté. L'exploitation des fonds marins assurée par la co-entreprise

Zone internationale, l'ampleur et la nature des opérations d'exploration et d'exploitation inclinent à penser que la co-entreprise pour les fonds marins sera dotée de la personnalité juridique.

Quoi qu'il en soit, et malgré l'imprécision de la terminologie employée par la doctrine et les organisations internationales(51), la joint venture peut être définie comme une forme d'association entre deux ou plusieurs partenaires en vue de mener en commun une ou plusieurs activités sur la base d'apports respectifs et avec une organisation du contrôle et de la gestion prévue à l'avance. Nous emploierons indifféremment les formules «entreprises conjointes», «joint-ventures» ou «accord de co-entreprises».

Les co-entreprises internationales, nées des aspirations des pays en voie de développement à une participation plus grande et à un contrôle plus efficace de la production de leurs ressources minérales(52), se sont d'abord développées dans certains systèmes internes et plus particulièrement aux Etats-Unis(53). Nous retenons les co-entreprises ou joint-ventures internationales - comme mécanisme de transfert de technologie qui mettent généralement en présence une société étrangère et le gouvernement d'accueil représenté par l'entreprise locale; en ce qui concerne les fonds marins, il s'agit de l'Entreprise de l'Autorité Internationale des fonds marins.

Le contrat de co-entreprise ou joint-venture pour le transfert de technologie est conçu comme un moyen d'améliorer les chances de l'Entreprise et des pays en développement de participer à l'exploitation des ressources minérales, et donc de favoriser la mise en œuvre du système parallèle selon lequel la Zone internationale est répartie en secteurs réservés à l'Entreprise et secteurs non réservés; les secteurs réservés devraient être soustraits aux consortia. Or, par le biais des joint-ventures, le système parallèle pourrait être remis en cause du fait que les contrats de co-entreprise peuvent être conclus dans les secteurs réservés(54).

a - En principe, améliorer la situation de l'Entreprise dans le cadre du système parallèle.

Le système parallèle en répartissant les zones en secteurs réservés et secteurs non réservés devait constituer une garantie pour l'Entreprise internationale et les pays en développement de disposer de la moitié des secteurs exploités qui seraient ainsi soustraits aux consortia. Or, pour mener ses activités dans la Zone, l'Entreprise a besoin de technologie adéquate qui se trouve entre les mains des industrialisés et des sociétés transnationales. Ainsi, les pays en voie de développement qui comptaient avoir la maîtrise des ressources des fonds marins par l'intermédiaire de

l'objet d'une série d'accords sur la question. Cette attitude de refus s'est exprimée très clairement dans le Texte de l'Accord de juillet annulant toutes les dispositions considérées comme des obstacles à la réalisation de l'universalité de la Convention, plus particulièrement, le refus du transfert obligatoire et du financement de l'Autorité

En vertu de la section V de l'Annexe de l'Accord, les dispositions de l'article 5 de l'Annexe III de la Convention, relatives au transfert obligatoire des techniques, ne sont pas applicables. L'Entreprise internationale est, en outre, réduite, aux termes de la section 2 de l'Annexe de l'Accord, à une simple entreprise privée qui peut, si elle le souhaite, mener ses premières opérations d'exploitation des ressources des fonds marins dans le cadre d'entreprises-conjointes. Elle peut, toutefois, se procurer la technologie qui lui est nécessaire sur le marché libre, "à des conditions commerciales justes et raisonnables", compatibles avec la proteffective des droits de la propriété intellectuelle"(50). Ainsi, fut mise en échec l'équation (transaction :Accès aux sites miniers des industrialisés contre transfert obligatoire de la technologie à l'Entreprise internationale). Une modalité plus récente de transmission de la technologie devait supplanter cette équation: la co-entreprise ou joint - venture.

II – Perspectives pour le 3ème millénnaire – la co-entreprise une modalité de transmission de la technologie marine.

Si dans l'Accord de juillet 1994, les dispositions concernant le transfert obligatoire telles que prévues dans le texte initial de Montego Bay sont tout simplement supprimées,le transfert des techniques qui n'impose pas d'obligations particulières aux Etats ou aux contractants y est, cependant, maintenu. Ainsi dans le cadre d'une co-entreprise, l'Entreprise peut acquérir la technologie nécessaire sur le marché libre.(B)

Or, la constitution d'une entreprise conjointe entre l'Entreprise internationale et d'autres partenaires fut envisagée, avant même l'adoption de l'Accord de 1994, dans la Convention du 10 décembre 1982 comme une solution parallèle permettant de briser les obstacles découlant de l'obligation du transfert.(A)

A - Dans l'optique de la Convention initiale de Montego Bay

La Convention ne précise pas de façon stricte les contours de la joint-venture. Par l'expression «accord de co-entreprises», elle laisse la possibilité aux parties de recourir à deux sortes de joint-ventures: soit avec constution d'entité nouvelle dotée de la personnalité, soit sans constitution d'entité nouvelle et donc dépourvue de la personnalité juridique. Dans le cas de la mise en valeur des ressources minérales de la

d'un autre plan de travail». La Convention est tout à fait explicite à cet égard[46].

Les formules utilisées par la Convention dans son article 5 ont en outre un ton qui n'est pas spécialement celui des normes obligatoires. Par exemple, le contractant s'engage à «faciliter» à l'Entreprise, ou bien «s'il peut le faire sans que cela entraîne pour lui (le contractant) des frais importants». Il s'agit de dispositions vagues ou imprécises rendant difficile le constat d'une violation pour édicter une sanction. Toutefois la violation d'une telle norme «si elle est établie, entraîne les conséquences attachées à la violation d'une obligation juridique»[47]. Mais, encore faut-il pouvoir établir les éléments constitutifs de l'infraction commise[48]. Ce sont, en fait, des obligations libellées en termes si vagues qu'il est difficile de dire quand il y a infraction à la règle du contrat passé entre l'Entreprise et le contractant en matière de transfert de technologie. La précision y est apportée seulement pour en limiter la portée; il s'agit plutôt d'un droit «circonstancié». Ces normes peu contraignantes «sont par là même de faible efficacité sous l'angle de leur aptitude à réformer les relations internationales. Et, contrairement à une opinion souvent admise, elles subissent peu de violation tant il est vrai qu'elles ne comportent que peu d'obligations[49]. Concernant le transfert de technologie, c'est, plutôt, un problème d'effectivité qui est posé. Car,Au compromis sur la substance s'est substitué un compromis sur l'effectivité.

Déjà, et bien avant l'Accord de juillet 1994 relatif à l'application de la partie XI de la convention initiale, on était donc conscient de l'inefficacité de l'équation retenue dans le compromis du 10 décembre 1982 et qui, de surcroît, a toujours constitué un obstacle à l'adhésion des pays détenteurs de la technologie à l'Acte final de Montego Bay. En effet, l'équation consistant dans l'obligation faite aux pays industrialisés de transférer la technologie marine à l'Entreprise internationale en contrepartie de leur accès aux ressources minières du patrimoine commun de l'humanité, s'avérait de plus en plus inacceptable.

Les Etats industrialisés n'ont en effet pas attendu le feu vert de l'Autorité pour entamer (dès 1980), et, conformément à leurs législations nationales, des travaux d'exploration dans les sites miniers. Il s'y ajoute que les détenteurs de la technologie n'ont jamais accepté de céder les brevets ni à l'Entreprise internationale ni aux P.V.D. Ils considéraient que certains de ces derniers pourraient un jour devenir des conccurrents en la matière.

Par conséquent, tous les détours recherchés à la 3ème Conférence et au sein de la Commission préparatoire n'ont pas réussi à faire admettre l'équation proposée même avec nombre de modifications qui ont fait

contractant et au propriétaire, dans le cadre d'une société, d'être unis par un lien substantiel dont l'étroitesse sera examinée par l'Autorité: les degrés de contrôle ou d'influence seront pris en considération lorsqu'il s'agit de déterminer si toutes les dispositions possibles ont été requises pour l'acquisition d'un tel droit»(43).

Il est cependant prévu à l'article 5 paragraphe 3, alinéa e), que "le droit au transfert devra se réaliser sans que cela puisse entraîner pour le contractant des frais importants»(44). Or, cette clause pouvait constituer une échappatoire qui permettrait au contractant de se dérober à ses obligations. C'est pourquoi les négociations devaient être menées de bonne foi. La Convention, s'agissant de contrats relatifs à l'exploitation des fonds marins, rappelle clairement le «principe de bonne foi» prévoyant, ainsi, comme un des critères de qualification, l'engagement du demandeur à «fournir à l'Autorité l'assurance écrite qu'il remplira de bonne foi les obligations qui lui incombent en vertu du contrat»(45). Le principe de bonne foi visait, en fait, à réduire la marge de manœuvre dont disposait les parties au contrat. En ce qui concerne le contractant de l'Entreprise internationale des fonds marins, l'application de ce principe contribuait à éviter que le contractant non-propriétaire des techniques ne trahisse, par son comportement, l'objet et le but de la Convention. C'est surtout une règle de conduite.

Si, toutefois, les négociations ne sont pas menées de bonne foi, elles pourraient échouer et, tant le contractant que le propriétaire pourraient encourir des sanctions.Néanmoins, le Président de la 1ère Commission trouvait inutile de prévoir de telles sanctions dans la mesure où l'Autorité «en évaluant les mérites d'une demande, a, ipso facto, le pouvoir d'exclure un demandeur ou une tierce partie propriétaire des techniques qui dans le passé, n'ont pas honoré leurs assurances». Théoriquement, cela est vrai; mais il convient de rappeler ici que l'approbation des plans de travail était devenue quasiment - automatique, l'Autorité ne disposant pas de pouvoirs discrétionnaires. Certes, l'engagement écrit aurait formellement permis l'exécution des sanctions, car qui dit sanction, dit suspension ou annulation du contrat; or, s'agissant de techniques sous-traitées, la suspension ou l'annulation du contrat sont exclues. Si le contractant n'honore pas son engagement d'acquérir lui-même pour l'Entreprise les techniques voulues alors qu'il exerce un contrôle effectif sur le propriétaire, le contrat n'est ni annulé ni suspendu, il sera simplement «tenu compte de ce fait, lors de la demande d'approbation

licence ou d'autres arrangements appropriés à utiliser cette technique dans la même mesure que le contractant et "selon des modalités et à des conditions commerciales justes et raisonnables"(37).

Cette clause est corroborée par l'article 5 paragraphe 3 lettre b) selon lequel à défaut d'assurances écrites de la part du propriétaire des techniques, le contractant ne pourra pas lui-même utiliser ces techniques pour mener des activités dans la Zone. A cet égard, la seconde version du T.N.C.O. était plus précise en stipulant que le "contractant devait obtenir du propriétaire le transfert de toute technique que l'exploitant a l'intention d'utiliser..."(38).

Il en résulte que si l'exploitant menait des opérations d'exploration et d'exploitation en utilisant les techniques pour lesquelles il n'aurait pas obtenu un tel engagement, il s'exposerait aux sanctions prévues par l'article 18, de l'Annexe(39). Même après l'engagement écrit du propriétaire, d'autres obligations pèseront sur le co-contractant.

- Autres obligations.

Apparues dans la secoversion du T.N.C.O. ces obligations constituaient, comme l'a souligné le Président de la 1ère Commission, "un progrès indéniable par rapport à la situation antérieure"(40). En effet, l'engagement du propriétaire des techniques suffisait, auparavant, pour dégager le contractant de ses responsabilités à l'égard de l'Entreprise.Or, selon cette seconde version du T.N.C.O. confirmée par l'Annexe III de la Convention, l'Entreprise dispose, après l'obtention de l'engagement écrit, de deux posiblités d'acquérir les techniques qui lui sont nécessaires.

La première est que l'exploitant lui-même acquiert le droit de transférer les techniques. Ainsi, en vertu de l'article 5, lettre c), le contractant «s'engage à acquérir» par contrat exécutoire et, à la demande de l'Entreprise, «le droit de transférer à cette dernière toute technique qu'il utilise» pour mener des activités dans la Zone au titre du contrat, «qu'il n'est pas déjà en droit de transférer et qui n'est pas généralement disponible sur le marché libre»(41).

La seconde possibilité permet à l'Entreprise de s'adresser «directement» au propriétaire des techniques. Dans ce cas, le contractant doit, en vertu de l'article 5 al. d), "faciliter à l'Entreprise et, à sa demande, «l'acquisition de toute technique" visée à la lettre b), par voie d'accords de licence ou d'autres arrangements appropriés selon "des modalités et à des conditions commerciales justes et raisonnables»(42).

Dans le souci d'éviter que ne se constituent des sociétés fictives qui seraient, de surcroît, les propriétaires de la technologie, la Convention ajoute une clause à l'alinéa (e), en vertu de laquelle «il est demandé au

mesures visant à assurer le progrès des techniques de l'Entreprise et des techniques autochtones des Etats en voie de développement, et plus particulièrement à permettre au personnel de l'Entreprise et de ces Etats de recevoir une formation en sciences et techniques marines, pour participer aux activités menées dans la Zone internationale.De même, l'article 268 considère, parmi ses objectifs fondamentaux, la nécessité pour les Etats de promouvoir la mise en valeur des ressources humaines par la formation et l'enseignement dispensé aux ressortissants des Etats et pays en voie de développement, en particulier ceux d'entre eux qui sont les moins avancés. L'article 274 relatif aux objectifs de l'Autorité stipule, en outre, que celle-ci doit faire en sorte que «conformément au principe d'une répartition géographique équitable, des ressortissants d'Etats en développement, qu'il s'agisse d'Etat côtiers, sans littorial ou géographiquement désavantagés, soient engagés comme stagiaires parmi les membres du personnel technique, de gestion et de recherche recrutés pour les besoins de ses activités»(35). L'article 15 de l'Annexe III, fut, également, consacré à la formation que doit fournir le contractant au personnel des pays en voie de développement. La création de centres nationaux et régionaux pour la formation dudit personnel est également prévue.

L'idée selon laquelle pourrait être crée, à l'instar de l'O.N.U. où de l'O.I.T., un Institut de formation de l'Autorité n'a pas été reprise par la Convention qui considère que la formation doit accompagner l'asssistance technique qui incombe au contractant, ce qui veut dire que l'Autorité sera dispensée de cette charge. Il en va autrement dans le cas du contractant non-propriétaire des techniques.

2) Le co-contractant non-propriétaire des techniques.

Deux sortes d'obligations incombent au contractant: la première consiste dans l'obtention d'un engagement écrit de la part du propriétaire des techniques, la seconde est relative à l'intervention de l'exploitant lui-même.

En soumettant son plan de travail à l'Autorité le contractant doit y inclure l'engagement qu'il obtiendra du propriétaire des techniques et l'autorisation pour l'Entreprise de les utiliser(36).

Cet engagement, à la différence de celui du propriétaire, constitue une clause du contrat. Ainsi, tout contrat portant sur des activités à mener dans la Zone "contient des clauses par lesquelles le contractant s'engage à «obtenir du propriétaire toute technique à utiliser pour mener des activités dans la Zone au titre du contrat..., l'assurance écrite, qu'à la demande de l'Autorité, autorisera l'Entreprise par voie d'accords de

d'investissement, à vérifier leur bonne exécution[27]. Mais l'idée n'est pas nouvelle et la question de la formation du personnel fut posée avec beaucoup d'intérêt au Comité des fonds marins. Elle a fait l'objet de sérieuses discussions lors des travaux de la 3ème Conférence et surtout de la Commission préparatoire qui ont donné naissance plus particulièrement à l'Accord du 30 août 1990 relatif à l'exercice des obligations souscrites par les investisseurs pionniers enregistrés et les Etats certificateurs intéressés[28], selon lequel la formation du personnel de l'Entreprise doit se faire à titre gratuit, en contrepartie d'une dispense sur les obligations financières des investisseurs pionniers prévues par les dispositions de la Résolution II de l'Acte final[29].

L'étude du Secrétaire général envisageant la création d'un mécanisme international considérait la formation des ressortissants des pays en voie de développement comme l'une des fonctions du futur mécanisme international[30]. Aussi, ce mécanisme devait-il, d'abord, mettre sur pied et exécuter des programmes de formation organisés de façons diverses: par exemple, en coopération avec les gouvernements intéressés, avec des organisations ou des groupes régionaux, avec des exploitants autorisés, ainsi qu'avec des organes des Nations Unies qui mettent au point des projets en ce domaine. Ensuite, et c'est là un point très important, «s'assurer que les exploitants autorisés en vertu du régime international s'acquittent de leurs obligations relatives à la formation du personnel»[31].

Au sein de la Conférence, les projets déposés par les Etats au cours des premières sessions[32], mentionnaient, tous, la nécessité de la formation du personnel des pays en voie de développement par le biais du contractant. La discussion sur ce point devait reprendre avec beaucoup d'énergie lors de la 8ème session. Ce sont les pays en voie de développement qui ont suscité cette polémique car ils craignaient, faute de spécialistes suffisants dans leur groupe, de se voir écartés du corps du personnel administratif et technique de l'Autorité. Dès lors, l'accord se fit rapidement au sein de la 1ère commission, sur la nécessité de fournir une formation aux ressortissants des pays en voie de développement[33]. Le projet d'articles auquel est parvenue cette commission comportait ainsi dans son article 12, quatre variantes prévoyant la formation du personnel des pays en développement. Tous les textes de négociation qui ont suivi contiennent des dispositions quasi-identiques sur cette question[34]

La Convention de Montego Bay sur le droit de la mer consacre en 1982 ce point de vue. Ainsi, aux termes de l'article 144, paragraphe 2 lettre b), l'Autorité et les Etats parties «prennent ou encouragent l'initiative de

transformations. Ainsi, la formule «modalités justes et raisonnables» devenait, lors de la session de Genève 1978 «selon des modalités et conditions commerciales justes et raisonnables»(23). La Convention de Montego Bay reprend dans son article 5, Annexe III: «selon des modalités et conditions commerciales justes et raisonnables» ainsi que dans l'article 266, paragraphe 2 de sa Partie XIV, «favoriser l'instauration des conditions économiques et juridiques propices au transfert des techniques marines sur une base équitable...»(24), donc, les formules résumant le compromis auquel on avait abouti. Le transfert des techniques entre l'exploitant contractuel et les pays en développement ou l'Entreprise devait donc s'effectuer selon des «conditions commerciales justes et raisonnables»(25) «des conditions justes et raisonnables»(26). Le compromis réalisé à Montego Bay a-t-il vraiment réussi la conciliation entre les différentes thèses fondées essentiellement sur l'équité, la justice et conditions du marché? Qu'en est - il de l'assistance technique?

- Coût du transfert de l'assistance technique.

Elle est très ancienne en tant qu'opération autonome consistant à fournir une information, c'est-à-dire qu'elle n'est pas liée à l'exécution d'un contrat portant sur des obligations plus vastes. L'assistance technique est nécesaire dans pratiquement tous les contrats de transfert des techniques, mais elle prend plus d'ampleur lorsque l'acquéreur a un potentiel technologique faible comme c'est le cas pour les P.V.D. et l'Entreprise internationale où ce potentiel technologique est inexistant. Aussi, les contrats d'assistance technique recouvrent des situations très diverses selon que le co-contractant est propriétaire ou non des techniques.

1) Le co-contractant propriétaire des techniques.

Il est tenu par une obligation générale de mettre à la disposition de l'Entreprise les techniques qu'il utilise avec l'assistance technique ainsi que la formation du personnel.

Le co-contractant est, en effet, obligé de doter l'Entreprise, non seulement des techniques adéquates pour l'exploitation des fonds marins, mais aussi et surtout de lui assurer l'assistance technique nécessaire pour mener ses activités dans la Zone internationale des fonds marins. Cette notion d'assistance technique est très vague et il n'est guère de contrats qui n'en comporte quelques éléments.

Les objectifs du contrat d'assistance sont, en général, déterminés par les besoins qu'éprouve une entreprise en cours de réalisation. Dans ce cas, une entreprise étrangère fournira des renseignements techniques et des spécialistes qui auront pour mission d'aider à préparer les programmes

problème devenant de plus en plus crucial: tout tourne, en fait, autour de la «notion de juste prix», retenue par la Convention.

Cette notion jadis enseignée par les théologiens du Moyen -âge n'avait pas la même signification au sein de la Conférence pour les parties en présence. Pour les industrialisés, il s'agit d'un «prix acceptable» alors que les P.V.D., souhaitaient entendre un «prix équitable». C'est d'ailleurs, à des formules de ce type que le T.N.C.O. et la Convention de Montego Bay ont eu recours. Ainsi, dans un premier temps, les négociations ne se référaient pas au «prix» mais plutôt à des expressions telles que «conditions justes et équitables», ou bien «équitables et raisonnables». Les pays en développement, qui en furent les promotteurs dès les travaux du Comité des fonds marins, proposaient dans le rapport transmis à la Conférence une alternative ainsi libellée: «les Etats favorisent, par l'intermédiaire de l'Autorité, l'élaboration des programmes visant à promouvoir le transfert des techniques en facilitant notamment l'accès des pays en développement aux techniques brevetées, à "des conditions justes et raisonnables"[15]. Les pays développés à économie de marché ne faisaient, pour leur part, aucune référence au prix[16]. Il en fut de même de la formule de compromis retenue par le Comité des fonds marins[17].

Dans une seconde étape, les pays en voie de développement tout en ayant recours à ces formules[18], préconisaient également des expressions quelque peu différentes en se référant «expressément au prix». Cette référence expresse au «prix» s'explique par la crainte des pays développés de se voir imposer un transfert à titre gratuit. La proposition danoise: «selon des modalités et à des prix équitables et raisonnables»[19], fit rapidement l'objet d'un consensus et fut retenu d'abord par le texte unique de négociation, ensuite par le texte unique révisé. L'accord se fit, ainsi, plus rapidement à la 3ème Conférence qu'à la C.N.U.C.E.D. où les pays occidentaux s'opposèrent pendant longtemps à l'emploi de cette expression[20]. Cela est dû au fait qu'à la 3ème Conférence sur le droit de la mer, la question a été vite envisagée sous une optique plus politique qu'économique, ce qui a permis une formule de compromis.

Les pays industrialisés et leurs firmes cherchant, à obtenir au plus vite l'accès aux ressources minérales des fonds marins souhaitaient aboutir à une formule plus souple prenant en considération les conditions du marché. Les Etats membres de la C.E.E. proposèrent, alors, que soit insérée l'expression «selon les modalités en usage dans le commerce»[21]. Les dispositions du T.N.C.O. qui faisaient simplement mention «des conditions équitables et raisonnables» ou, «selon des conditions justes et raisonnables[22], devaient subir quelques

internationale ne permettent pas, dans le domaine du transfert de technologie comme dans certains autres, d'aller très loin dans la précision des termes, d'où résulterait la valeur contraignante.

c - Coût de la technologie et du transfert des connaissances techniques.

Le grand problème qui bloquait les négociations à la 3ème Conférence, concernait le coût très élevé des techniques marines à transférer à l'Entreprise internationale, en vue de lui permettre des travaux d'exploitation dans les secteurs miniers qui devaient, en principe et conformément au système parallèle prévu dans l'Acte de Montego Bay, lui être réservés. Or, s'il était prévu dans la Convention et, à un certain moment des négociations, accepté par les pays industrialisés, de céder la technologie ainsi que la formation du personnel technique à l'Entreprise internationale pour contribuer à l'exploitation du patrimoine commun de l'humanité en contrepartie de leur accès aux ressources minières des fonds marins internationaux; les détenteurs de cette technologie (au demeurant très chère), n'ont jamais accepté de céder les licences de brevets. D'où, l'équation combinant "coût très élevé des techniques" et "notion de juste prix", retenue dans la Convention en vue de rapprocher les thèses très divergentes sur ce point et de réaliser le compromis recherché afin de faciliter l'adhésion de tous les Etats plus particulièrement les pays industrialisés (les Etats Unis en tête) qui ont refusé soit de signer soit de ratifier la convention du 10 décembre 1982.

- Coût élevé de la technologie marine.

La question du prix du transfert vu sa complexité, n'a pas été évoquée d'une façon précise dès le début de la Conférence. Le premier projet du groupe des 77 à Caracas se contentait seulement de demander des conditions privilégiées de paiement au bénéfice des pays en développement. Mais, au fur et à mesure qu'on avançait dans les négociations, on se rendait compte de l'importance de cette question, étant donné que les techniques à transférer s'avéraient soumises à des coûts particulièrement élevés. La fixation du prix, ne relevant pas d'un marché libre comme le laissent à penser les dispositions de la Convention mais le plus souvent de sociétés transnationales[14] devait, dans un contexte marqué par des difficultés accrues pour les pays en voie de développement sur le plan financier (endettement, fluctuations des prix des matières premières, des variations des taux de change...), poser un

Texte de la Convention, il cristallisait, en effet, une "négociation inachevée"(8) en ce qui concerne la Partie XI relative à l'exploitation des fonds marins.

b) - Ediction de " lignes de conduite".

Les Etats, directement ou par l'intemédiaire des organisations internationales compétentes s'emploient, en vertu de la Partie XIV de la Convention, à «promouvoir l'élaboration de principes directeurs, critères et normes généralement acceptés pour le transfert des techniques marines"(9). La Partie XIV dont l'édiction n'est pas spécialement celui des normes obligatoires, formule un principe-celui de la coopération en matière de transfert de technologie comme elle en développe le contenu et en détermine le cadre. Ainsi le transfert de technologie, inscrit dans le nouvel ordre économique international des années soixante-dix et qui n'est point acquis aujourd'hui, devait à époque contribuer à la promotion du développement de l'humanité et plus particulièrement des pays en voie de développement qui en sont dépourvus.

La Convention, dans sa partie XIV intitulée «Développement et transfert des techniques marines», édicte des «principes directeurs» encourageant, sollicitant ou recommandant aux Etats de coopérer en vue de favoriser le développement et le transfert de technologie. Le principe de la coopération est ainsi posé à l'alinéa premier de l'article 266 selon lequel : «Les Etats agissant directement ou par l'intermédiaire des organisations internationales compétentes, coopèrent dans la mesure de leurs capacités, en vue de favoriser activement le développement et le transfert des sciences et techniques de la mer selon des modalités et des conditions justes et raisonnables(10). Le paragraphe 3 prévoit également que les Etats «s'efforcent de favoriser l'instauration des conditions économiques et juridiques propices au transfert des techniques marines»(11).

Quant au contenu de ce principe, il se trouve développé dans les articles 268 et 269 qui définissent les objectifs fondamentaux de cette coopération, et qui prévoient les mesures à prendre en vue d'atteindre ces derniers. Or, on y voit utilisée l'expression «les Etats s'emploient à promouvoir»(12), formule qui signifie qu'ils s'efforcent plutôt qu'ils ne s'engagent. Ainsi, et s'agissant de définir le cadre de la coopération internationale, l'article 270 prévoit que celle-ci s'exerce «lorsque cela est possible et approprié»(13), alors que l'article 272 sur la coordination des programmes internationaux stipule que «les Etats s'efforcent de veiller à ce que les organisations internationales compétentes coordonnent leurs activités dans ce domaine». Or, tout cela évoque beaucoup plus les «guide lines» que la complète obligation. Les contradictions de la société

candidats à un contrat devaient, en effet, et antérieurement à toute discussion relative au contrat, s'engager à transmettre la capacité technologique et les ressources nécessaires à l'Autorité pour mener ses activités dans la Zone(3) internationale des fonds marins. Le contractant était également obligé de négocier après la conclusion de son contrat, à la demande de l'Autorité, un accord spécial assurant au bénéfice de l'Entreprise, le transfert à des "conditions justes et raisonnable" la technologie qu'il a utilisée ou qu'il allait utiliser dans ses activités dans la Zone(4). Si cet accord n'était pas conclu dans un délai raisonnable, il y avait lieu de recourir à un arbitrage obligatoire.

Le recours obligatoire à une procédure de règlement des différends est, en effet, la conséquence normale du caractère obligatoire du transfert de technologie dans le cadre de la Partie XI(5) dont les dispositions sont en corrélation avec celles donnant à l'Autorité le pouvoir d'exiger des demandeurs la conclusion d'arrangements concernant la constitution d'entreprises conjointes entre eux et l'Entreprise internationale comme avec des pays en développement avant même que leur soit consenti, par le contrat, l'accès direct aux sites miniers(6). Or, les pays industrialisés considèrent que s'ils avaient admis le transfert de technologie au profit de l'Entreprise pour accéder aux sites miniers ils n'avaient pas pour autant admis d'étendre des facilités à des pays en développement. Car, disaient - ils, certains de ces derniers pourraient éventuellement devenir des concurrents réels et importants. Par conséquent, Le caractère obligatoire conféré au transfert porte atteinte à la notion d'égalité des droits entre les divers exploitants, alors que ce principe devrait être le fondement du système parallèle. D'où, le refus du transfert des techniques à l'Autorité conçue comme une «Structure de Pouvoir»(7).Ce qui a fait éclater, toutes les contradictions de la société internationale.

En effet, malgré le nombre d'années et de sessions consacrées aux négociations en vue de réaliser un consensus sur cette question comme, d'ailleurs, sur d'autres sujets constituant les objectifs fondamentaux de l'Autorité, la Troisième Conférence est restée dans l'impasse. La question préalable du transfert obligatoire des techniques marines à l'Entreprise posait toujours problème. La Convention recherchant une solution de compromis entre les différents partenaires et, dans le but d'éviter le blocage résultant de l'instutionnalisation du transfert, édicta des «principes directeurs» encourageant la coopération entre Etats et ouvrant la voie à un «processus continu»des négociations à un moment où elles paraissaient avoir été stoppées. Lorsqu'en 1982 le Président de la Conférence, l'Ambassadeur Koh, décidait de provoquer l'adoption du

toujours pour les pays industrialisés, et plus particulièrement les Etats-Unis, une raison fondamentale pour ne pas y adhérer. Le compromis auquel a abouti la Convention initiale de Montego Bay sous tend, en outre, deux équations relatives à la fois au transfert et aux prix des techniques devant être transférées à l'Entreprise internationale des fonds marins.

A - Obligation du transfert et "guides lines".

Vu les difficultés qui ont accompagné les négociations portant sur la question épineuse du transfert des techniques à l'Entreprise internationale, la 3ème Conférence butant sur le "principe obligatoire" du transfert, appuyée par les P.V.D., devait accepter parrallèlement l'édiction de "principes directeurs" soutenue par les pays industrialisés.

a - L'obligation du transfert : un préalable à tout compromis.

Après le texte de négociation composite, la Convention vient confirmer le caractère obligatoire du transfert de technologie dans le domaine des fonds marins qui relève de l'ordre institutionnel de l'Autorité. Encore fallait-il compter non seulement avec le pouvoir réglementaire dont dispose cette dernière mais aussi avec son pouvoir économique en qualité de contractant, de décider de subordonner la conclusion d'un contrat à un transfert de technologie effectué dans certaines conditions.

La Convention confère, en effet, de vastes compétences en la matière à l'Autorité internationale des fonds marins. Ces dispositions ne sont pas toujours rédigées en des termes particulièrement contraignants encore que, selon l'article 275, l'Autorité "fait en sorte que".Ce qui est, incontestablement, une formule plus décisive que «s'efforce» ou «s'emploie»(1). C'est surtout la faculté reconnue à l'Autorité d'édicter des règles et des règlements qui s'applique au transfert des techniques qui a suscité les interrogations. Car cette dernière pourra développer un «droit dérivé» de plus en plus détaillé et précis qui lui confère de facto un pouvoir contraignant en la matière. Or, les pays industrialisés parfaitement conscients de ce dynamisme potentiel du développement de l'action réglementaire de l'Autorité, étaient très méfiants à son égard lors des négociations des contrats à mener avec elle. D'autant plus qu'en vertu de l'article 5, Annexe III de la Convention, il est fait obligation au contractant de transférer ses techniques même celles sous-traitées à l'Entrepris(2).

Les pays industrialisés ne manquent pas de rapprocher ces règles de celles qui concernent la mise à la disposition de l'Autorité des moyens financiers et du pouvoir discrétionnaire reconnu à celle-ci, pour souligner la lourdeur des conditions accompagnant la conclusion du contrat. Les

Transfert de la Technologie Marine
Enjeux et Perspectives

*Dr. Laurice Rizkallah**

Sans la technologie, certes, l'exploitation des fonds marins resterait purement virtuelle. Or, la découverte de cet espace international, grâce aux prouesses de la technologie, et l'instauration d'un nouveau mécanisme institutionnel –dénommé l'Autorité internationale des fonds marins - en vue de son exploitation et de sa gestion dans l'intérêt de l'humanité toute entière ne pouvait que soulever une polémique sur la question de savoir où et comment cette "Autorité" pourrait se procurer la technologie nécessaire et adéquate afin de réaliser les objectifs que lui confère la Convention sur le droit de la mer. La réponse n'était pas facile.Deux thèses radicalement opposées sur cette question, reflétant l'importance de l'enjeu,ont dominé les négociations tout au long des travaux de la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer. Celle des pays du Tiers-monde réclamant le transfert obligatoire des techniques à l'Entreprise internationale comme un préalable à tout compromis, et celle des pays industrialisés – réticents déjà à l'égard du mécanisme international lui-même – refusant catégoriquement le transfert des brevets à l'Autorité internationale des fonds marins.

I - Les enjeux

A la veille de la signature de la Convention qui retient formellement une solution de compromis, le transfert de technologie constituait

* *Professeur de droit et de sciences politiques à l'Université Libanaise, docteur en droit, diplômée de l'Institut des Hautes Etudes Internationales de l'Université de Paris II ,diplômée en Droit international public et en Politiques internationales de l'Université de Paris I – Sorbonne.*

(20) *Middle East Contemporary Survey*, XII, 88, p. 193.

(21) Abd al-Nasir, "Iran," p.103 and *Al-Wasat*, No. 79, 2 August, 93, p. 22.

(22) Abd al-Nasir, "Iran," p. 104 and *MECR* XII, 88, p. 194.

(23) *Al-'Alam al-Islami*, No. 515, February 94, p. 13 and Abd al-Nasir, "Iran," p. 100.

(24) *Shu'un al-Awsat*, No. 16, pp 61-62 .

(25) *Majalat al-Dirasat al-Filistiniyya*, No. 14, pp. 13-33.

(26) *Al-Safir*, 5 March 1993, p. 12 and *Al-Hayat*, 29 January 1993, p. 4.

(27) *Al-Safir*, 10 March, 1993.

(28) Ibid., 7 Feb., 1993.

(29) Ibid., 16 March, 1993.

(30) *Al-Hayat*, 6 March, 1993.

(31) *Al-Hayat*, 6 March, 1993.

(32) Hassan Sa'b, "Netanyahu wa al-Khatar al-Irani," *Shu'un al- Awsat*, Vol. 72, May 1998, pp. 109 - 115.

(33) Al-Bilad, 173, 1994, pp. 38-39 and Al-Wast, No. 82, 23 August, 1993, p. 26 and no. 79, 2 August, 1993, pp. 13 & 16. See also *Qadaya al-'Usbu'*, 6 August 1993, p. 7.

(34) Saideh Lotfian, "Iran's Middle East Politicies under President Khatami," The Iranian Journal of International Affairs, vol. X, no 4, Winter 1998-99, 421-27.

(35) Ibid., pp. 435-438.

(36) *Al-Taqrir al-Istratiji al-'Arabi*, Cairo, 1998, p. 219.

(37) Ibid., pp. 222-225.

(38) "Tattwir al-'Alaqat al-'Arabiyya al-Iraniyya," *Shu'un al-Awsat*, No. 80, February 1999, pp. 125-128 &134-135.

(39) Mustafa al-Wali, "Al-'Alaqat al-Suriyya al-Iraniyya," *Shu'un al-Awsat*, Vol. 74, July-August, 1998, pp. 139 - 142.

(40) Tal'at Rumayh, "Al-Qimma al-Islamiyya al-Thamina fi Tehran," *Shu'un al-Awsat*, No. 68, December 97/January 98, pp. 87-98.

(1) Jamal Zahran, "Tatawwur al-'Alaqat al-Iraniyya wa al-Isra'iliyya fi 'Ahad al-Shah wa al-Khumayni," *Shu'un Falastiniyya*, No. 238-239, January-Febrauary, 1993, p. 39 and *Majalat al-Dirasat al-Falasiniyya*, No. 14, 1993, pp. 127-128.

(2) Zahran, "Tatawwur," p. 41; also see *Al-Mustaqbal al- 'Arabi*, Vol. 16, No. 177, pp. 60-61

(3) Ibid., pp. 68-69 & 117-118. Zahran, "Tatawwur," p. 42.

(4) *The Constitution of the Islamic Republic of Iran* (Tehran: Ministry of Islamic Guidance, 1406), p. 78.

(5) Hasan al-Bash, *Manhaj al-Jihad fi al-Islam* (Beirut: Mu'assast May li al-Tiba'a wa al-Tawzi', 1990), p. 138 and *The Imam Versus Zionism* (Tehran: Ministry of Islamic Guidance, 1983), p. 41.

(6) *The Constitution of Iran*, pp. 16-17.

(7) Mahmud 'Abd al-Nasr, "Iran wa Jama'at al-'Unf al-Siyasi fi *al-Sharq al-Awsat," Al-Siyasa al-Dawliyya*, July, 1993, Vol. 29, No. 13, pp. 102-103. On the relationship between Hizbullah and the Revolutionary Guards, see *Shu'un al-Awsat*, No. 16. February 1993, p. 59.

(8) 'Abd al-Nasr, "Iran," p. 103.

(9) Augustus R. Norton, "Lebanon: The Internal Conflict and the Iranian Connection," *The Iranian Revolution: its Global Impact* (Miami: Florida University Press, 1985), pp. 61 & 65. See also *Middle East Contemporary Survey*, Vol. xii, 1988, ed. Ami Aylon (Bouldour/Colorado: Westview Press, 1990), p. 191.

(10) *Al-Safir*, April 19, 1991, p. 3. See also *Mustaqbal al-'Usuliyya fi al- 'Alam al-Arabi*, No. 3 May 1993, p. 19.

(11) R. K. Ramazani, *Revolutionary Iran: Challenge and Response in the Middle East* (Baltimore: John Hopkins, 1994), p. 176-178.

(12) Norton, "Iranian Connection," pp. 127 and 116-118.

(13) Abd al-Nasir, "Iran," p. 103.

(14) Ramazani, *Revolutionary Iran*, p. 186.

(15) Al-Hayat, 20 May, 1993, p. 4 and 3 July, 1993, p. 8.

(16) *The Middle East Contemporary Report*, Vol. II, 1983-4 (Tel Aviv: Tel Aviv University, 1986), pp. 171-173.

(17) *Middle East Contemporary Survey*, Vol. X, 1986, ed. Itamar Rabinovich (Bouldour / Colorado: Westview Press, 1988), p. 140.

(18) Ibid., p. 143. Norton, "Iranian Connection," p. 143.

(19) Ibid., Vol. XI, 1987, p. 166 and Vol. XV, 1987, p. 168. See also, Abd al-Nasir, "Iran," p. 103.

the leadership of Hizbullah in Damascus he said that Hizbullah has the right the occupation. Khatami added also that the resistance is the outcome of the Israeli occupation; however, Lebanon has the right to live in peace and stability as well. It was reported yhat the leadership was really with that remark.

differently. The Syrian regime is secular, Iran, fundamentalist. This will more apparently be reflected in Lebanon and the relationship between the Lebanese authority and Hizbullah. All this will not necessarily mean the disconnection of Iran from Syria and Lebanon but means that Iran has to adhere, and has been adhering, to the logic of state at the expense of the logic of revolution. But this in itself is related to the internal Iranian situation as well as to the regional and international. The moderate trend needs all of the help that it could get - a very unlikely possibility in light of the Israeli and American attitudes, which will give added pretexts to the radicals. In light of future internal struggles between the moderates and the radicals one can predicate the future of Iranian foreign policy, that is whether it is going to be pragmatic or revolutionary with Lebanon, Middle East, the West and indeed the world.

The entrance of the Arabs into peace with Israel means the settlement of the issue of occupied territories and consequently the dismantling of the resistance, Islamic or otherwise. Furthermore, Syria will not allow an Islamic state to be set up in Lebanon. while the Iranians may lose Lebanon's strategic importance, they could not afford losing the Syrians' support, especially after it has been subjected to containment and is now opening up to Arab coutries with Syrian support. At the same time it is unlikely that Hizbullah general structure will change but will be modified to accommodate the new situation - of course its military wing will most likely be dismantled. Hizbullah will likely play a social and political role based on ideology and economy. By this the sacred marriage between Iran and Hizbullah will likely become more and more a marriage of convenience, but all of this await the ripe conditions in the region. Now, Iran is undergoing another marriage, an Arab-Iranian one that, according to the Tehran Declaration of the Islamic Summit in December 1997, focuses on establishing an Islamic common market to increase Islamic solidarity and Muslims' share in international trade, that accepts the Arab majority's view that denounces Israeli occupation of Jerusalem, Golan Hieghts, and Southern Lebanon and therefore calls for a peace settlement that liberates and restores Jerusalem and the national rights of the Palestinians, and that looks for a Middle East that is free of nuclear and mass destruction weapons.[40]

It might be telling to end this paper with a remark from Khatami on the Lebanse resistance. When the Iranian President Khatami met in May 1999

the thaw in the Arab-Iranian relations since the Tehran Islamic Summit in 1997 Iran is moving towards more Isalmic solidarity and Arab-Iranian strategis interests - not revolution - as a necessity for both Iranian and Arabs, given the rapid regional and international developments. Iran, because of geopolitical, economic, and military position as well as its support for Arab causes, provides a strategic depth for the Arab nation that counterbalances Zionist designs for the area as well American dominance in the Gulf - oil pricing, US dominance of the Gulf, using the Iraqi threat, etc.[38]

The pivot of the Arab-Iranian relationship has been Syria. Strategically, Syria needs Iran to balance its power its power with Israel and strengthen its negotiating power with Israel. The refusal of both Iran and Syria of accepting the Jordanian and Palestinian peace agreements with Israel has allowed the continuation of the alliance between Syria and Iran.[39] Thus, the alliance is not offensive but defensive in the sense that every state uses the other for strategic balance with other regional powers. through Syria, the Iranians have influence over the Arab-Israeli conflit and consequently increase its regional importance not only in the Gulf but also in the Arab East as well as a mediator with other Arab countries. In this sense, Syria has served to lessen the isolation of Iran and giving it a window in the Arab world.

Assessment

The redirecting of Iranian foreign policy is not easy because of both internal and external factors. Now, the new Iranian leadership represented by Khatami has taken new steps with Arab countries like Saudi Arabi and European countries like Italy as part of new orientations of Iranian foreign policy. It seems that the post-Khomeini foreign policy of Iran has been moving away from being informed by ideology to politics and has weakened ideological commitments in tangible terms, all the while maintaining a fundamentalist rhetorical and moral discourse for internal reasons. Iran will find it very difficult to stand against the peace process, as it was difficult to stand against the Western and Middle Eastern alliance to fight Iraqi invasion of Kuwait - especially when there is a Syrian/Lebanese-Israeli peace agreement. The alliance between Syria and Iran which has been maintained for long will likely to continue, though

government of Benjamin Netanyahu. In that sense, Khatami has kept on reducing revolutionary orientations of foreign policies and increasing positive ties to Arab regimes and the Palestinians. Furthermore, Iran has maintained its continued condemnation of the Israeli condemnation of Jerusalem and called on the Israelis to implement of all UN resolutions concerning this city and the liberation of the occupied territories and the return of the refugees to their homeland. President Khatami himself participated in the International Day of Jerusalem to support the right of Palestinian for a homeland and the liberation of Jerusalem.[35]

This is a clear diversion from the very revolutionary zeal of Ayatollah Khomeini who denied the legitimate existence of Israel. Rather than denying the Israel illegitimate existence, the Iranian regime is now ready to deal positively with a new regional order that takes into consideration the powers in the world and the area and is moving towards realistic pacifism. However, a lot of the tension is due to the split within the Iranian establishment between radicals and moderates.

This is why the Iranian-Syrian excellent relations have been maintained since the election of President Khatami. The visit of Khatami to Syria in May 1999 reinforced the strategic alliance between the two and their views over the Arab-Israeli peace process. Both have called for the implementation of UN Resolution 425 that calls for a unilateral Israeli withdrawal for the South of Lebanon.[36]

Furthermore, Israel has been again focusing on the military capability of Iran to develop ballistic missile with Russian and Chinese support. Israel has been in position to exert much influence over US-Iranian relation through the US adoption of the dual Containment doctrine. The US has insisted that Iran should not support terrorism, stop building its mass destruction weapons, and refrains from opposing the Arab-Israeli peace process.[37] However, the US ignored that Iran now is not anymore supporting terrorist actions and is not opposing the peace process - though the radicals in Iran do still oppose the process. The official Iranian view is, now more than ever, in harmony with Syrian orientations towards the peace process that accepts in principle a comprehensive and just peace.

It is obvious now after Khatami's visits to Syria and Saudi Arabia and

state in terms of extending state authority. Now the party is preparing itself for a final peace settlement with Israel, and many of its military cadres have been undergoing civilian training, which presumes that they will be absorbed in non-military institutions. Its resistance to Israel has been used strategically by Syria and Lebanon as well Iran. An Israeli withdrawal from the South and the Golan Height and the signing of a peace treaty with Syria and Lebanon will lead to halting military activities and even to the dissolution of the military wing of Hizbullah. Hizbullah has been conducting dialogues with non-fundamentalist and even non-Muslim groups in order to further co-existence.

- ***Fifth Stage:*** *1997 - Present:*

President Khatami reprioritized Iranian foreign policy on the Middle East under three main headings (1) peace and stability in international arena, the expansion of international relations based on wisdom, honor and prudence, (2), the protection of the values of Islamic Revolution which includes rejection of domination, continued efforts for the unity of the Islamic world and (3), "Full support for the rights of the astute and resilient Muslim people of Palestine against the Jerusalem occupying regime, and support for other Muslim countries and people's struggles particularly in Lebanon for the vindication of their usurped rights by the Zionist regime.

The primary issues in Iran's Middle Eastern policy are confronting Zionist expansionist policies and increasing Islamic solidarity and encouraging arms control schemes, including the de-nuclearization of the Zionist regime and the NWFZ in the region.[34] The Iranian Foreign Minister Kamal Kharrazi declared that Iran will never recognize Israel as a state because it has violated the legitimate rights of Palestinians. Thus, Iran's view of the Zionist state and the peace process has become one of the main controversial points between Iran and the United States. Karrazi also stressed the important of the international and regional efforts to safeguard the sovereignty and territorial integrity of Lebanon and to stop Zionist aggression.

On the other hand, Iran and Syria have continued developing close ties and Iran has supported the Syrian demand for the return of the Golan Heights. This is why the Iranian took a hard-line position against the

Prime minister Netanyahu also warned against fundamentalism Islam and its base, Iran, and considered Iran as the main threat to the existence of Israel. He encouraged Europe and the US to contain the Islamic threat. Specifically, Netanyshu dreaded the possibility of Iran's ability to obtain nuclear weapons and accused Iran of destroying the Arab-Israeli peace process. In his analysis of the Iranian threat he went to a point where he claimed that Iranian missiles would threaten European. On the other hand, Iran has confrontend Israel diplomatically and politically through a net of relations with other countries and organizations, especially the Islamic movements of Lebanon and Palestine.[32]

Iran has reevaluated its Lebanese and regional strategy. Now, Iran does not absolutely reject the existence of Israel or the peace process if it leads to restoring the Muslim lands, while the radical trend rejects both. Now, Iran wants to maintain strategic relations with Syria and to change the revolutionary role of Hizbullah. For instance, after the Israeli aggression in 93 on Southern Lebanon, the Iranians were quick to provide financial aid to Hizbullah and certain villages, but while remnants of the old political discourse was used, still Iran was using Hizbullah in order to prevent its containment and to be included in a new regional order. The radicals criticized the Iranian regime because it accepted and participated in arranging a ceasefire between Israel and Hizbullah. After receiving the general secretary of Hizbullah, Rafsanjani maintained that the Israeli invasion was an American message because it refused peace with Israel under the current conditions. He added that Iranian foreign policy aimed at increasing Iranian power but not through giving weapons and supporting terrorism but through making Iran a cultural and spiritual center. Furthermore, the Iranian ambassador to Syria said that the Islamic resistance in the South would be maintained while the Israeli occupation existed. He added that the whole issue was a Lebanese affair. Furthermore, official Iranian media welcomed the ceasefire, while the radical leader Muhtashimi called on Hizbullah to attack imperialist interests in Lebanese territories and to expand its activities into the Middle East and Europe and criticized the Iranian foreign minister for participating in Damascus meetings that led to halting military actions.[33]

Furthermore, one can see how Hizbullah in Lebanon has been affected by the changes in the Iranian regime. Hizbullah has become, since the Lebanese elections of 1992 and its participation in it, cooperative with the

Israel, which is charging the Western world not only against Islamic fundamentalism but also against Islam. It has redrawn its strategic role, after the elimination of the red threat, to become the only power that can halt the green threat from expanding. In the first summit meeting between the US President and the Israeli prime minister, the former said on 16 March 1993 that the discussion focused on security matters of the region and the proliferation of nuclear weapons in addition of course to peace negotiations and the economy. President Clinton underlined the importance of curbing terrorist and violent activities. Rabin, on the other hand, spoke after the President and focused on the importance of confronting all sorts of bigotry that create destructive terrorism similar to the terrorism that landed on the American shores, and this was made in reference to the world trade center's bombing. He called on all the free nations to find a viable way to contain the danger of radicalism - of course, it is Israel![29]

Of course for Israel such propaganda serves as a justifying vehicle for repressing Islamic political movements in the occupied territories and Israel itself. For Israel has for long, and since the collapse of the Soviet Union, shifted the focus of strategic danger from communism to Islam in order to maintain its strategic value in the Western world and therefore preserves its special position in the Middle East. It wants to maintain it image as on advanced Western position that serves Western interests, while at the same time showing that Islamic movements - along with Islam - is a new world threat that must be contained once and for all. The beginning of containment is, of course, in the Middle East. The President of Israel announced in Europe that the fundamentalist Hamas forms the main destructive force against the peace process in the Middle East, not the Arab-Israeli conflict, notwithstanding its importance.[30] The Israeli prime minister condemned Islamic movements and called for the containment of radical Islam as represented by Iran, Hizbullah, and Hamas - before then he focused on the containment of Iraq long before it actually happened. He added that the Sudan where there were many Iranians became the base for the fundamentalists of Egypt, Algeria and Tunisia. He warned against the fall of the Jordanian regime because the fundamentalists would come to power which lead - again, the domino theory - to the fall of the Egyptian regime under the hammers of the fundamentalists.[31]

Islamic fundamentalism and Arab nationalism has "indirectly" led to US double containment doctrine, practically, Iran and Iraq - Iraq being already contained and Iran is on the way. The latest US policy steps 1n 1995, a veto in the Security Council against 14 votes condemning Israeli seizure of land in Jerusalem as well as President Clinton's announcement regarding containment of Iran in a Jewish ceremony and canceling business deals profitable to the Americans and the Republican's call to move US embassy to Jerusalem - all of these are steps taken in the US to please Israel as well as its American audience and for US election.

However, all of this Israeli and American posturing does not take into consideration Iran's attempt to extend its commercial bases and rebuilding its infrastructure and the internal and external changes in Iran which in fact led to sharp criticism by the radical trend. As an example, Iran has made Hizbullah not only recognize the Lebanese state but more importantly to participate in the Lebanese elections of 1992 and to co-exist with a secular state - the largest bloc in the Lebanese Parliament is fundamentalist.[26]

Western strategists and policy makers have been concerned with the role attributed by Arab countries-especially Egypt, Algeria and Tunisia - to Iran which is pictured as the fountain of international Islamic fundamentalism and the source of and support for all Arab fundamentalist groups. Iran is now pictured in the West, especially in the United States, as leading an Islamic alliance that aims at destabilizing the pro-Western regimes and Western interests. For Iran's arm extends to very strategically sensitive places: Hizbullah in Lebanon, Hamas and Islamic Jihad in Palestine and Israel as well as Islamic movements in Egypt and North Africa. Furthermore, what added to this danger is the CIA director's testimony that Iran is developing its nuclear capabilities in order to control many important areas in the world.[27]

Within the Arab world, only Syria has escaped such incriminating charges towards the Sudan and Iran because it has considered that the challenges the Arab world is facing go beyond the internal Arab differences and those with Iran. For this reason, it has shown its willingness to mediate into those conflicts, because its strategic relations with Iran help Syria to focus on the Arab-Israeli conflict.[28] The second and more important factor in inflating the danger of Islamic fundamentalism is

with Syria and the Israeli withdrawal from the South. During the first presidency of Rafsanjani, military and financial aid to Hizbullah and other groups was reduced. More importantly, Iran recognized the legitimacy of the Lebanese state and its sovereignty over its territories - this was declared during two visits to Lebanon by the Iranian foreign minister in 91 and 92. The Lebanese state responded favorably and sent its foreign minister to Iran in 1991 in order to explore the possibility of Iranian investments in the reconstruction of Lebanon.[22]

Again, the victory of the Iranian moderate trend in the elections of 1992 led to the liquidation of Iranian radicals from the government, and this was reflected in changes within Hizbullah, which in turn led to bringing about more pragmatic leadership. While Iran is still a world center for Muslim activists in terms of funds, training and propaganda, its foreign policy is now more pragmatic and less revolutionary, notwithstanding revolutionary outbursts now and then.[23]

However, one of the staunchest enemies of Iran, Israel, has been trying to show that Iran has not changed since the revolution and that Hizbullah does not recognize Israel as a state and views its fighting as a religious duty. Israel has responded to challenges by Hizbullah; for instance, in August 1993, the Israeli ambassador to the United Nations declared that Iran and Hizbullah aim at the assassinating the peace process and to set up a fundamentalist empire. The Israeli foreign minister said that Iran was the largest troublemaker and Hizbullah wanted to assassinate the peace process - a typical statement that was used against Iraq before the invasion of Kuwait.[24] After Iraq was destroyed in the Gulf war, Israel has now shifted its focus and has maintained that the Iranian threat forces it to introduce new changes to its security doctrine, especially that Iran is working on developing or possessing nuclear weapons. It as well and through Hizbullah and in alliance with Syria can constitute a serious threat to Israeli security. That Iran, Syria and Lebanon can cooperate seems unnerving to the Israeli strategists. For Iran isolated from the area seems - as happened to Iraq - to be a strategic objective for the Israelis.[25]

Thus, Israel is marketing itself as the defender of Western interests, meanwhile marketing the new strategic threat, i.e., Islamic fundamentalism, spearheaded by Iran and manifesting in Hizbullah and Hamas as well as others. Thus the Israeli doctrine of containment of

other pro-Iranian groups. In other words, the revolutionary zeal was being gradually replaced with the strategic interest of Iran as a state, which wanted at that time to benefit from French investments and American arms as well as unfreezing its assets in the US.[19]

Fourth Stage: *1989-1997. Radical Changes and Openness:*

The coming to power of both Khamini'i and Rafsanjani led to redraw the role of Hizbullah and its political and military performance. This new role was characterized by supporting the more moderate trend within the party, which preferred the release of the hostages, and improving the relations with the moderates in Iran. Fadlallah was the key figure within this trend which called for the Lebanonization of the party, while originally the party started with the total rejection of the legitimacy of the Lebanese state and its replacement by an Islamic state.[20] Iran started exerting much pressure on Hizbullah in order to sustain the ceasefire with Amal and to allow it again to return militarily to the south in 1989. When Shaikh Abd al-Karim 'Ubeid was kidnapped by the Israelis, Iran forced Hizbullah not to escalate the situation. It further made Hizbullah participate in the ousting of General 'Awn in 1989 and supported forcefully the Ta'if agreement. Again, Iran opened up to the Shi'ites and others who were not sympathetic to it like Nabih Berri and Walid Junbulat.[21]

When Rafsanjani assumed the Presidency in 1989 he removed Muhtashimi from the cabinet - Muhtashimi is one of the radical leaders who call for the exportation of the revolution, and the former ambassador to Syria and one of the founder of Hizbullah. Rafsanjani called against forceful exportation of revolution and asked the Islamic movements to follow proper peaceful behavior. Later on, the radicals in Iran, including Muhtashimi and Mahdi Karrubi and Sadiq Khilkhali, head of the Revolutionary Courts, lost their seats in the elections of 1992. The Ministry of Revolutionary Guards was absorbed in the Ministry of Defense, which meant the ending of the foreign role for the Guards. The earlier resignation of Muntazari, who was to succeed Khomeini, was a heavy blow to the radicals and led to internal conflicts. After Khomeini, the revolutionary zeal for Hizbullah weakened, but still it was seen as a political tool. However, it seems that the longevity of Hizbullah depends to a large extent on the internal Iranian calculation and Iran's relations

propaganda visited the South as a show of support. Iran sent as well more aid to rebuild the destroyed Shi'ite villages and increased the aid given to the martyr's families.[15]

The military activities of the Guards led to cutting off the formal ties between the Lebanese state and Iran, which refused to pull out its Guards, in January 1983. Both Israel and France thought that the Lebanese Shi'ite cooperation with Iran led to attacks against their soldiers and reacted by bombing the Guards' positions. During that period, the Iranian strategic view towards Lebanon could be summarized by what a former Iranian ambassador to Lebanon said, namely, the weakness of the Lebanese central government and Lebanon being a part of the Arab land and its heart.[16]

Third Stage: *1986-1989. The Stabilization of the Iranian Influence and Resistance to Israel:*

During 1986 Iran increased its leverage on the Lebanese Shi'ites by trying to sell its views on Lebanon as an Islamic state and offering inducements to sympathetic Lebanese to Iran such as political pilgrimage to and holding conferences in Iran - both Shi'ite leader Fadlallah and Shamseddine went there. While the number of the Guards was drastically reduced to 800, and their activities to training and indoctrination without direct military confrontations, it increased the base of its popular support by, for instance, inviting the 158 individuals freed from an Israeli detention camp to visit Iran. They proclaimed their loyalty to the Islamic revolution.[17] Hizbullah as well started developing its distinct position from Amal by rejecting UN resolution 425 that implicitly recognizes the state of Israel. At that time, it refused accepting the formula of peace for land and launched many attacks on both Israel and the UNIFIL. It described the latter as being a tool in the hand of Israel and the US to limit its activities. Its penetration of the South in 1988 led to inter-Shi'ite bloody fights with implicit Iranian support for Hizbullah.[18]

But, on the other hand, and during 1987 the Iranian foreign policy underwent basic changes towards the Lebanese state: the appointment of new Iranian ambassador after four years of cutting off the relations, halting attacks on the UNIFIL, and the limitation of the Guards' activities and

Israel and the United States. The Iranians could not indeed find a more fertile soil for its propaganda than Southern Lebanon and its occupied territories. Israel however exploited this infiltration and positioned Iran and its ally, Hizbullah, as its permanent enemies. Since then Iran increased its aid to unofficial organizations, and attracted a lot of the disenfranchised Shi'ites who adopted the Iranian revolutionary ideology. This gave Iran tremendous leverage and opened many options.[12]

Second Stage: *1983-1985. Military Confrontations and the Solidification of Hizbullah:*

Israel, the United States and other countries accused Iran as being the catalyst behind many Islamic organizations such as Hizbullah, Al-Jihad al-Islami (Islamic Jihad) and Al-'Adala al-Thawriyya (Revolutionary Justice) which were implicated in kidnapping Westerners during and after 1982, including the assassination of the American ambassador in Lebanon and the bombing of the American Embassy in Beirut in 1983 as well as the US Marine headquarters. Israel accused the Revolutionary Guards of attacking its military headquarters in Tyre in 1983 and responded by air attacks on the Guard's barracks in the Biqaa.[13]

The Iranian revolutionary Guards played a central role in the implementation of the Iranian foreign policy in Lebanon. Their ideological commitment added a more important role to their military professionalism in attracting Shi'ites. All this has been maintained with financial aids paid to the families of the fighters who die on the battlefields. The Iranian chief of mission announced that the livelihood of the martyrs' families is a duty for the Islamic Republic.[14] And in fact Iran has fulfilled its promise and provided the families with the necessary needs for living.

During that period Iran tried to play an important role in the area through its alliance with Syria and many Lebanese groups. It has feared its isolation from a security arrangement. This is why it tried to normalize its relations with some Arab countries and to curb US influence in the area. Late in 84 and early 85, the Islamic resistance with Iranian encouragement increased its activities against Israel. In April 1985, the Israeli army pulled out of Lebanon and took position behind the "Security Zone"; meanwhile Hizbullah announced its official existence. Then the head of the Iranian Martyr's Foundation and the head of Islamic

importantly, gave Iran a window on Israel and which brought it closer to the heart of the area and consequently increased the regional and international weight of Iran, an act that also enhanced its position in the Gulf. For Southern Lebanon became an arena where many states, especially Iran and Syria, were capable of confronting Israel, and therefore the closer Hizbullah was able to confront Israel, the closer Iran was to the area and its balance of power. In this fashion, Iran could claim being a confrontation state and therefore become part of any settlement in the region.[9]

The first stage, 1979-1982, and up till the Israeli invasion of Lebanon, was therefore a stage of preparing the infrastructure to fight Israel in the South through large Shi'ite groups and smaller Sunni groups. The Israeli invasion had major impacts on the activation of the military operations of Hizbullah that was still then receiving basic military and ideological training from the Revolutionary Guards. However, Hizbullah became capable of maintaining its own military activities, though in theory still it was supervised by Ali Akbar Muhtashimi, the then Iranian ambassador to Syria, and later the interior minister.[10]

The Islamic revolution also disrupted its relation with Egypt and created a new alliance with Syria because of the unfriendly relations between the Shah and Syria. The conflict between Syria and Iraq, the isolation of Egypt from the Arab world, on the one hand, and the Iraqi invasion of Iran, on the other, increased the strategic importance of Syria for Iran and in Lebanon, especially after Israeli annexation of the Golan Heights. All this led to the fall of the Southern Arab front and the thinking about creating an Eastern front. Syria seemed then isolated; its only friend was Iran. For President Asad welcomed the Iranian revolution and Syria had many Iranian volunteers to fight against Israel. During that period both Syria and Iran needed each other and allied with each other in order to fight Israel and to preclude the containment of each. Again, the Israeli invasion of Lebanon in 1982 and its consequences provided an ideal situation for the Syrians, Iranians and some Lebanese to employ their alliance in any settlement of Middle East conflicts. During that year, Iran and Syria signed agreements on economic cooperation and oil sales for ten years.[11]

Iran's penetration into the Lebanese political scene through Syria in 1982 was a rare chance for Iran to increase its ideological attack on both

Revolutionary Guards to Lebanon as well as Iran's enmity towards the United State and Zionism.[5]

Later on, Iran justified its cut of oil sales to Israel, South Africa, the Philippines and the United states from the same point of view. Also, the occupation of the US embassy in Tehran by Iranian students in 1979 and its cutting off its relations with the US and with any state that moved its embassy to Jerusalem in 1980 were justified by the Constitution itself where it states that the organization of foreign policy is based on Islamic criteria and brotherly commitments towards all Muslims and the al-*mustad'afin*.[6]

Iran had already succeeded during that period in spreading its message to the Lebanese Shi'ites, for Hizbullah became the major active Shi'ite fundamentalist movement outside of Iran that was primarily inspired by its Revolution. The Iranian revolution has reemphasized during the life of Khomeini its readiness to lend to Lebanese Shi'ites generally military and financial aid, but specifically it created and adopted Hizbullah and Islamic Amal in 1982 - an offshoot of the secular Amal-which was led by Hussein Musawi who received military training from the Iranian Revolutionary Guards. Earlier, Iran sent about 3000 Revolutionary Guards in 1982 during the Israeli invasion of Lebanon and were stationed in Baalbak in the Biqaa. Members of both Hizbullah and Islamic Amal underwent ideological indoctrination and military training from the Guards. The role of the Guards was enhanced because of the paralysis of the Lebanese central government, and the ties to Iran led to historical development in the relationships between the Shi'ites of Lebanon and those of Iran.[7] The "Security Zone" that Israel created after its invasion in 1978 helped new Shi'ite Islamic opposition forces to focus their enmity on the occupier and to exploit their resistance in the face of other Shi'ite secular forces which were more hang up on internal conflicts and jockeying for power. The presence of the Revolutionary Guards and the setting up of Hizbullah and Islamic Amal radicalized the Lebanese Shi'ite community and weakened moderate forces.[8]

Hizbullah was the tool by which Iran interfered in conflicts within the Shi'ite community and consequently the Lebanese scene. And at that time there seemed to a general opinion in Iran that Hizbullah represented an extremely important foreign investment in Lebanon which, more

solid space in the formulation of Iranian foreign policy.[2]

This paper develops the different stages that Iranian foreign policy towards Arab-Israeli peace process has gone through from 1979 to the present. It shows that while the relations with the different parties of the Arab-Israeli conflict started from idealistic, revolutionary and radical posturing, they are now more pragmatic and tuned to the interest of the Iranian state rather than the revolutionary zeal that characterized earlier stages. The sacred marriage is now turning into a marriage of convenience. In other words, the Iranian foreign policy has been undergoing changes that are not only quantitative but also qualitative. However, the United States and Israel are not facilitating Iran's transition into the "new world order."

First Stage: *1979-1982. Preparation for the Iranian Role in Lebanon:*

Khomeini's declaration in 1979 that Israel is an illegitimate state and his rejection of any normal relations with it has been a corner stone in Iran's relations with Lebanon and the pivot for the creation of Hizbullah. Since 1978 many Shi'ites in Lebanon have been looking for Iran as a model for political action. But the basis of resistance in the South goes back to Amal fighters who started a successful resistance movement. But the Israeli invasion of 1982 allowed Iran to provide Shi'ite groups with half a billion dollars for the ideological spread of the Islamic revolution and for fighting Israel in the South. This fund was employed in many ways, including arming Hizbullah and the setting of institutional services like hospitals and schools. The Iranian Embassy in Damascus was instrumental in directing Hizbullah's activities.[3]

It is important to mention that some underpinnings of the Iranian foreign policy are contained in the Iranian constitution, and formed an ideological cover for spreading the doctrines of the revolution outside of Iran in general and Lebanon in particular. Article 152 of the Iranian Constitution stipulates that foreign policy is based on defending all the rights of the Muslims and protecting the legitimate struggles of the *mustad'afin* (the disenfranchised) against *al-Istikbar* (oppression) anywhere in the world.[4] South Lebanon represented a practical model for this idea and was the gate to the liberation of Jerusalem and enmity towards Israel. Also this article has been used as justification for sending the

Iran and the Middle East Peace Process: Development and Prospects

*Ahmad S. Moussalli**

In 1950, that is two years after the declaration of the creation of Israel, Iran recognized Israel as a sovereign state under the pretext that the Arab states did not consult with it on the Armistice Treaty that was concluded. Since then the Iranian-Israeli relations were based on coordination on many fronts, including the economy, political affairs, and security and military concerns.[1] However, this special relation was disrupted with the Shah's fall and Ayatollah Khomeini's victory in 1979 and was replaced with a new foreign policy based on new orientations leading to radical changes in the relationship with the Arab world generally and Lebanon and Syria specifically. The Islamic Republic cut off its relations with Israel, and eight days after the revolution, the Israeli embassy in Tehran was closed down and its site was given to the PLO.

The Arab-Israeli conflict became since then an important underpinning whether in the making of a revolutionary political discourse on foreign affairs or the internal discourse inside Iran itself. Since then the Islamic Republic and Israel have no relations or diplomatic representatives, and postal services and airline flights as well as other businesses were suspended. Now, the "Islamic-Israeli" conflict and the support for the Palestinians as well as the liberation of Southern Lebanon have taken

(*) Department of Political Studies and Public Administration, American University of Beirut.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: **Ghassan CHEDID**

Transfert de la Technologie Marine
Enjeux et Perspectives ..... ***Dr. Laurice Rizkallah*** **162**

Iran and the Middle East Peace Process:
Development and Prospects ..... ***Ahmad S. Moussalli*** ***182***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO